جامعة قاصدي مرباح – ورقلة الجزائر–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان :علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
فرع علوم مالية و محاسبة، تخصص: مالية مؤسسة

بعنوان:

المحددات الاقتصادية لسلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية

–دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية ورقلة–

من إعداد الطالبة : آمنة بكالة

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ : 2017/05/15

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتورة/عائشة سلمى كيحلي ...(أستاذة محاضرة ب – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
الدكتور/ الطاهر خامرة.....(أستاذ محاضر ب – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا
الدكتور/ أحمد بن عيشاوي.....(أستاذ– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2017/2016

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة الجزائر–
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان :علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
فرع علوم مالية ومحاسبة ، تخصص: مالية المؤسسة

بعنوان:

المحددات الاقتصادية لسلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية

–دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية ورقلة–

من إعداد الطالبة : آمنة بكالة

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ : 2015/05/15

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتورة/عائشة سلمى كيحلي....(أستاذة محاضرة ب – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
الدكتور/ الطاهر خامرة.....(أستاذ محاضر ب – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا
الدكتور/ أحمد بن عيشاوي.....(أستاذ– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2017/2016

إهـــــــداء

نحمد الله حمدا كثيرا الذي نور بكتابه القلوب، فاستنارت بنوره العقول...والصلاة والسلام على أشرف خلق الله وخاتم الأنبياء والمرسلين، أما بعد:

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما الله سبحانه وتعالى "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى التي تحمل أخف كلمة نطق بها اللسان، وتميز لضرعها عرش الرحمان، ووضعت تحت أقدامها الجنان .

كنت الملاذ والمأوى سر السعادة والنجوى، نبع الحنان، ومبعث الأمان ..أهدي لكي أمي ثمرة السنين رافعة الجبين،كنت لي خير معين فلن أنسى فضلك إلى يوم الدين .

إلى من خطى درب الصعاب من أجلنا، إلى رمز الرجولة والتضحية إلى من أشعل مصابيح عقولنا وأطفأ ظلمة جهلنا وكان خير مرشد لنا نحو العلم والمعرفة، من أزاح مصاعب الدرب عن مسيرتنا، تاج رؤوسنا من بث في أرواحنا الحياة، وقوة الدفاع ، لك أبي العزيز ...

حفظكم الله وأطال في عمريكما وجعل عاقبتكما في بيوت الجنان.

إلى قرة عيناي أخي وأخواتي:

فاطمة الزهراء ، هاجر، محمد ، وآية

الى جدتي و أخوالي وخالتي و كل أبنائهم...

إلى كل من التقيت بهم ، وسرت معهم على درب العلم و التعلم، إلى الأصدقاء، رمز الوفاء والعطاء والى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي.

الطالبة : بكالة آمنة

شكـــــــــر

نحمد الله و نشكره على ما أعطاه لنا من قدرة وصبر وعزم حتى نتمكن من إتمام هذا العمل .

ونتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدنا في انجاز هذه المذكرة ونخص بالذكر :

الأستاذ المشرف: **الطاهر خامرة** الذي لم يبخل علينا بأية معلومات، من جهد أو وقت وكان حق الدعم والتوجيه لإتمام هذا العمل المتواضع .

إلى كل الأساتذة و إلى من حضينا بشرف الجلوس متعلمين بين أيديهم.

ولا ننسى تقديم كافة شكرنا و تقديرنا لكل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

الطالبة : بكالة آمنة

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار تأثير المحددات الاقتصادية والمتمثلة في (المحفزات التسويقية والتمييز التنافسي والمردودية) على سلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية، وتم اختبار هذا التأثير ميدانيا على عينة مكونة من 39 مؤسسة اقتصادية ناشطة في ولاية ورقلة مختلفة الأحجام والقطاعات.

وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير هذه المحددات على السلوك البيئي للمؤسسات محل الدراسة لا يختلف باختلاف عمر المؤسسة، بينما يختلف باختلاف أحجامها والقطاعات الناشطة فيها.

الكلمات المفتاحية : حماية البيئة، محددات اقتصادية، سلوك حماية البيئة، مؤسسات اقتصادية.

Résumé:

l’objectif de cette étude est de démontrer l'influence des déterminants économiques, à savoir (les motivations commerciales et les distinctions Concurrentiels et la rentabilité) sur le comportement de la protection de l'environnement dans les entreprises économiques, Cet effet a été testé sur le terrain sur un échantillon de 39 entreprises économiques de taille et de secteurs différents au niveau de la wilaya de Ouargla.

L'étude a révélé que l'impact de ces déterminants sur le comportement environnemental des entreprise à l'étude ne varie pas en fonction de l’âge des entreprises, cependant il varie en fonction de leur tailles et du secteur ou elles sont actifs.

Les mots clé : protection de l'environnement, déterminants économiques, comportement de la protection de l’environnement, entrepris économiques

قائمة المحتويـــــــــات

الإهداء	**III**
الشكر	**IV**
الملخص	**V**
قائمة المحتويات	**VI**
قائمة الجداول	**VI**
قائمة الأشكال البيانية	**X**
قائمة الملاحق	**XI**
مقدمة	أ
الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية لأثر المحددات الاقتصادية على سلوك حماية البيئة.	**1**
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للمحددات الاقتصادية لسلوك حماية البيئة	**3**
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للمحددات الاقتصادية لسلوك حماية البيئة	**25**
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية لعينة من المؤسسات بولاية ورقلة	**34**
المبحث الأول : طريقة وإجراءات الدراسة الميدانية	**36**
المبحث الثاني : النتائج والمناقشة	**48**
خاتمة	**84**
المصادر والمراجع	**89**
الملاحق	**93**
الفهرس	**105**

قائمة الجـــــــــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (2-1)	الأوزان المعطاة لخيارات الإجابة في قائمة الاستقصاء حسب ليكارت الثلاثي	39
الجدول رقم (2-2)	المتوسطات المرجحة والاتجاه الموافق لها	39
الجدول رقم (2-3)	توزيع الفقرات على أبعاد المتغير التابع	41
الجدول رقم (2-4)	توزيع الفقرات على البعد المتعلق بتأثير المتغيرات المستقلة على الأداء المالي	42
الجدول رقم (2-5)	توزيع الفقرات على أبعاد المتغير المستقل	42
الجدول رقم (2-6)	الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول	44
الجدول رقم (2-7)	الصدق الداخلي لفقرات أثر المحددات الاقتصادية على نمط السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة	45
الجدول رقم (2-8)	الصدق الداخلي لفقرات أثر المحددات الاقتصادية على نمط السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة	46
الجدول رقم (2-9)	الصدق الداخلي لفقرات أثر المحددات الاقتصادية على نمط السلوك البيئي الدفاعي اتجاه حماية البيئة	46
الجدول رقم (2-10)	الصدق الداخلي لمجالات الدراسة	47
الجدول رقم (2-11)	معامل ثبات الأداة حسب معادلة (الفا كرونباخ)	48
الجدول رقم (2-12)	إنشاء المؤسسات محل الدراسة	52
الجدول رقم (2-13)	حجم المؤسسات محل الدراسة	52
الجدول رقم (2-14)	طبيعة قطاع المؤسسات	53
الجدول رقم (2-15)	المسؤول عن قضايا البيئة في مؤسسات عينة الدراسة	53
الجدول رقم (2-16)	أسباب التزام المؤسسة بحماية البيئة	54
الجدول رقم (2-17)	تحليل أنماط سلوك حماية البيئة	54

الجدول رقم (2-18)	نتائج تحليل فقرات علاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي	55
الجدول رقم (2-19)	نتائج تحليل فقرات تأثير المحددات الاقتصادية على نمط السلوك البيئي الواعي	56
الجدول رقم (2-20)	نتائج تحليل فقرات تأثير المحددات الاقتصادية على نمط السلوك البيئي الممتثل	57
الجدول رقم (2-21)	نتائج تحليل فقرات تأثير المحددات الاقتصادية على نمط السلوك البيئي الدفاعي	58
الجدول رقم (2-22)	اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف السلوك البيئي حسب عمر المؤسسة	59
الجدول رقم (2-23)	اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف تصنيف السلوك البيئي في حجم المؤسسات	60
الجدول رقم (2-24)	المقارنة البعدية لاختلاف أنماط سلوك حماية البيئة حسب حجم المؤسسة	61
الجدول رقم(2-25)	اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف تصنيف أنماط السلوك البيئي في القطاعات المدروسة	62
الجدول رقم (2-26)	اختبار الفروق لعلاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية حسب عمر المؤسسة	63
الجدول رقم (2-27)	اختبار الفروق لعلاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية حسب حجم المؤسسة	64
الجدول رقم (2-28)	المقارنة البعدية لتأثير علاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية حسب حجم المؤسسة.	65
الجدول رقم (2-29)	اختبار الفروق لتأثير علاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية حسب القطاعات المدروسة	65
الجدول رقم (2-30)	اختبار الفروق لتأثير المحددات الاقتصادية على النمط الواعي لسلوك حماية البيئة حسب عمر المؤسسات	66
الجدول رقم (2-31)	اختبار الفروق لتأثير المحددات الاقتصادية على النمط البيئي الواعي حسب حجم المؤسسة	67
الجدول رقم (2-32)	المقارنة البعدية لتأثير المحددات الاقتصادية على نمط السلوك البيئي الواعي حسب حجم المؤسسة	68
الجدول رقم (2-33)	اختبار الفروق لتأثير المحددات الاقتصادية على النمط البيئي الواعي حسب القطاعات المدروسة	68

الجدول رقم (2-34)	اختبار الفروق لتأثير المحددات الاقتصادية على النمط البيئي الممتثل لسلوك حماية البيئة حسب عمر المؤسسات	69
الجدول رقم (2-35)	اختبار الفروق لتأثير المحددات الاقتصادية على النمط البيئي الممتثل حسب حجم المؤسسة	70
الجدول رقم (2-36)	المقارنة البعدية لتأثير المحددات الاقتصادية على نمط السلوك البيئي الممتثل حسب حجم المؤسسة	71
الجدول رقم (2-37)	الفروق لتأثير المحددات الاقتصادية على النمط البيئي الممتثل حسب القطاعات المدروسة	71
الجدول رقم (2-38)	اختبار الفروق لتأثير المحددات الاقتصادية على النمط الدفاعي لسلوك حماية البيئة حسب عمر المؤسسات	72
الجدول رقم (2-39)	اختبار الفروق لتأثير المحددات الاقتصادية على النمط البيئي الدفاعي حسب حجم المؤسسة	73
الجدول رقم (2-40)	اختبار الفروق لتأثير المحددات الاقتصادية على النمط البيئي الدفاعي حسب القطاعات المدروسة	74
جدول رقم (2-41)	تقدير معالم نموذج الإنحدار لمعادلة السلوك البيئي الواعي	76
جدول رقم (2-42)	تقدير معالم نموذج الإنحدار لمعادلة السلوك البيئي الممتثل	79
جدول رقم (2-43)	تقدير معالم نموذج الإنحدار لمعادلة السلوك البيئي الدفاعي	81

قائمة الأشكال البيانيـــــــــــة

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1-1)	السيناريوهات الثلاث لسلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية	14
الشكل رقم (2-1)	نموذج الدراسة	37
الشكل رقم (2-2)	تصنيف المؤسسات حسب الجنس	49
الشكل رقم (2-3)	تصنيف المؤسسات حسب الفئة العمرية	49
الشكل رقم (2-4)	تصنيف المؤسسات حسب المؤهل العلمي	50
الشكل رقم (2-5)	تصنيف المؤسسات حسب سنوات الخبرة	51
الشكل رقم (2-6)	تصنيف المؤسسات حسب المركز الوظيفي للمستجوبين	51

قائمة الملاحـــــــق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم (1)	استمارة الاستبيان	92
الملحق رقم (2)	المتوسط الحسابي في تصنيف أنماط السلوك البيئي للمعيار القانوني حسب حجم المؤسسات	96
الملحق رقم (3)	المتوسط الحسابي في تصنيف أنماط السلوك البيئي لضغوط المتعاملين حسب حجم المؤسسات	96
الملحق رقم (4)	المتوسط الحسابي في تصنيف أنماط السلوك البيئي لنظام التسيير البيئي حسب حجم المؤسسات	97
الملحق رقم (5)	المتوسط الحسابي في تصنيف أنماط السلوك البيئي للخصائص الشخصية للمسير حسب حجم المؤسسات	97
الملحق رقم (6)	المتوسط الحسابي في تصنيف أنماط السلوك البيئي لضغوط المتعاملين حسب القطاعات المدروسة	98
الملحق رقم (7)	المتوسط الحسابي في تصنيف أنماط السلوك البيئي لنظام التسيير البيئي حسب القطاعات المدروسة	98
الملحق رقم (8)	المتوسط الحسابي في تصنيف أنماط السلوك البيئي للخصائص الشخصية للمسير حسب القطاعات المدروسة	99
الملحق رقم (9)	المتوسط الحسابي لعلاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي حسب حجم المؤسسة	99
الملحق رقم (10)	المتوسط الحسابي لتأثير المحددات الاقتصادية على نمط السلوك البيئي الواعي حسب حجم المؤسسة	100
الملحق رقم (11)	المتوسط الحسابي لتأثير المحددات الاقتصادية على نمط السلوك البيئي الواعي حسب حجم المؤسسة	100
الملحق رقم (12)	المتوسط الحسابي لتأثير المحددات الاقتصادية على نمط السلوك البيئي الممتثل حسب حجم المؤسسة	101
الملحق رقم (13)	الإختبارات القياسية المتعلقة بمشاكل القياس للنمط البيئي الواعي	101
الملحق رقم (14)	إختبار إحصائة فيشر للسلوك البيئي الواعي	101
الملحق رقم (15)	التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر	102

الملحق رقم (16)	الإختبارات القياسية المتعلقة بمشاكل القياس للنمط البيئي الممتثل (المساير)	102
الملحق رقم (17)	إختبار إحصائية فيشر للسلوك البيئي الممتثل	102
الملحق رقم (18)	التوزيع الطبيعي لنموذج الدراسة حسب التمط البيئي الممتثل	103
الملحق رقم (19)	الإختبارات القياسية المتعلقة بمشاكل القياس للنمط البيئي الدفاعي	103
الملحق رقم (20)	إختبار إحصائية فيشر للسلوك البيئي الدفاعي	103
الملحق رقم (21)	التوزيع الطبيعي لنموذج الدراسة حسب النمط البيئي الدفاعي	104

مقدمـــــــــة

توطئة:

تعد مسألة الحفاظ على البيئة من القضايا الشائكة التي باتت تؤرق شعوب دول العالم مع إطلالة القرن الواحد والعشرين، حيث ترجمت الشعوب وعيها هذا إلى ممارسة فعلية نتج عنها ظهور منظمات باتت تمارس على حكومات دولها ضغوطا كبيرة قصد اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية بيئتها، حيث ترتبط درجة الوعي البيئي بأوضاع البلدان السياسية والاقتصادية والثقافية.

وباعتبار المؤسسات الاقتصادية وحدة من وحدات الاقتصاد رغم اختلاف طبيعة أنشطتها، تسعى كل منها لتحقيق الأداء الاقتصادي الذي يهدف إلى تعظيم أرباحها. إلا أنها تحدث خلال القيام بعملياتها الإنتاجية مجموعة من الآثار السلبية على البيئة، وقد لا يكون لها أي حافز لتصحيح هذه الآثار لاعتقادها بأن الموارد البيئية حرة لا تكلفة لها. لذلك استوجب تدخل الحكومات لحماية البيئة من التلوث تشريعيا وتنظيميا.

حيث أن المؤسسة أثناء تعاملها مع البيئة تتأثر بجملة من العوامل تحدد سلوكها اتجاه حماية البيئة، وهذه العوامل قد لا تكون نتيجة للإجبار والضغوطات التي تفرضها الحكومات فقط، بل أيضا نتيجة لاغتنامها بعض الفرص الاقتصادية، تسعى من خلالها لتحقيق بعض الأرباح الإضافية والرفع من مردوديتها، وعلى هذا السياق، وفي ظل ما سبق ذكره تبرز معالم إشكالية الدراسة من خلال الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

- **ما مدى تأثير اغتنام الفرص الاقتصادية على مختلف أنماط سلوك حماية البيئة من وجهة نظر المؤسسات الاقتصادية؟**

ويندرج تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو نمط سلوك حماية البيئة السائد في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وهل يختلف باختلاف حجم وقطاع المؤسسات؟
- ما مدى تأثير المحفزات التسويقية على مختلف أنماط سلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وهل يختلف باختلاف حجم وقطاع المؤسسات؟
- ما مدى تأثير الميزة التنافسية على مختلف أنماط سلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وهل يختلف باختلاف حجم وقطاع المؤسسات؟

– ما مدى تأثير المردودية على مختلف أنماط سلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وهل يختلف باختلاف حجم وقطاع المؤسسات؟

فرضيات الدراسة : للإجابة على الأسئلة سابقة الذكر نضع الفرضيات التالية :

– النمط الممتثل (المساير) هو النمط السائد لسلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مهما كان حجمها وطبيعة قطاعها؛

– تؤثر المحفزات التسويقية على سلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مهما كان حجمها وطبيعة قطاعها؛

– تؤثر الميزة التنافسية على سلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بغض النظر عن حجمها وطبيعة قطاعها؛

– تؤثر المردودية على سلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بغض النظر عن حجمها وطبيعة قطاعها.

مبررات اختيار الموضوع : تم اختيار الموضوع لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية :

الأسباب الموضوعية :

- تغير قواعد التنافس للمؤسسات وأصبح العنصر البيئي أساسي في معادلة البقاء والحفاظ على التنافسية في الأسواق؛
- تزايد الاهتمام والتركيز على الأبحاث والدراسات المتعلقة بالبيئة وحمايتها من جهة، والمحددات التي توجه سلوك المؤسسات اتجاه حماية البيئة من جهة أخرى؛
- حاجة المؤسسات الاقتصادية إلى الوعي البيئي، مما يساهم في تقليل من الأضرار البيئية.

الأسباب الذاتية :

- أهمية وقيمة الموضوع، والرغبة في معرفة مدى اهتمام المؤسسات بالبيئة نتيجة لفرص ربحية؛
- الإطلاع على الأبحاث والدراسات المقدمة في هذا المجال؛
- الميول الشخصي للبحث في المواضيع البيئية.

أهداف الدراسة:

- محاولة معرفة نمط السلوك البيئي السائد في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة؛
- التعرف على مدى تأثير المحددات الاقتصادية والمتمثلة في كل من المحفزات التسويقية والتمييز التنافسي والمردودية على السلوك البيئي لهذه المؤسسات؛
- محاولة معرفة مدى اختلاف المؤسسات في تبني السلوك البيئي باختلاف كل من عمر وحجم وقطاع المؤسسات؛
- إبراز أهمية البيئة وتبنيها من طرف المؤسسات الاقتصادية.

أهمية الدراسة :

- ضرورة تسليط الضوء على حماية البيئة من طرف المؤسسات الاقتصادية بحسب طبيعة أنشطتها؛
- موضوع حماية البيئة من مواضيع الساعة، والتدهور البيئي بلغ مستويات مقلقة، ما يستوجب إيجاد حلول تمكن من التحكم في مستويات التلوث؛
- وجوب المحافظة على البيئة من طرف المؤسسات وحمايتها في سيرورة نشاطها يكسب هذه المؤسسات ميزة تنافسية في الأسواق من جهة، وتعزز وتعظم مردوديتها وأرباحها.

حدود الدراسة :

الإطار المكاني: تم إسقاط الدراسة على عينة من المؤسسات تتكون من 39 مؤسسة اقتصادية ناشطة بولاية ورقلة.

الحدود الزمانية: تم تناول الموضوع في الفترة الممتدة بين شهر مارس وأفريل لسنة 2016.

منهج البحث والأدوات المستخدمة :

بناء على طبيعة الدراسة وبغية الوصول إلى الأهداف المسطرة مسبقا في هذا البحث، تم الاعتماد على المنهج الوصفي بهدف التعبير عن الظاهرة كيفيا وكميا، بالإضافة إلى المنهج التحليلي لربط مختلف المتغيرات وتفسير النتائج والوصول إلى استنتاجات، وذلك من خلال استخدام أداة الاستبيان على عينة الدراسة وتحليل نتائجه باستعمال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS وبرنامج Excel ، إلى جانب ذلك استخدام المنهج التجريبي لتناسبه مع منهجية. IMRAD

مرجعية الدراسة:

تم الاعتماد في دراستنا على أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، وعلى مجموعة من المراجع أغلبها حديثة لحداثة الموضوع في حد ذاته. وتنوعت مصادرها بين المذكرات والأطروحات، المقالات، والمجلات المتخصصة. وكل منها ركز على جانب من الموضوع.

هيكل البحث:

تناول الفصل الأول الأدبيات النظرية للموضوع، وتم تقسيمه لمبحثين، يتعلق المبحث الأول في ذكر المفاهيم العامة حول السلوك البيئي والمحددات الاقتصادية على التوالي، بينما تمحور المبحث الثاني في الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع التي تم الاعتماد عليها كانطلاقة لموضوعنا.

أما الفصل الثاني فقد ارتبط بالدراسة الميدانية من خلال إسقاط الجزء النظري على الواقع التطبيقي، حيث تم التطرق إلى طريقة وإجراءات الدراسة الميدانية، إضافة إلى تحليل واختبار سلوك حماية البيئة في المؤسسات على أساس عمر وحجم المؤسسة وطبيعة القطاعات التي تنشط فيها هذه المؤسسات لمعرفة مختلف الفروق لهذا السلوك. وأخيرا تم دراسة تأثير المحددات الاقتصادية على سلوك حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة.

صعوبات البحث :

- صعوبة استرداد استمارات الاستبيان من قبل المستجوبين؛
- حساسية موضوع الدراسة بالنسبة للمؤسسات خاصة التي لا تولي البيئة أهمية في أنشطتها؛
- قلة الدراسات التي تربط بين متغير الدراسة بشكل مباشر في حدود ما توفر لدينا.

الفصل الأول :

الأدبيات النظرية والتطبيقية للمحددات الاقتصادية لسلوك حماية البيئة

تمهيد:

أصبح موضوع حماية البيئة من المشاريع التنموية التي تحظى بأهمية بالغة في العالم الحديث، إذ أن إدماج الأبعاد البيئية في المؤسسات الاقتصادية هو بعد استراتيجي هام في المؤسسة نتيجة التحولات التي حظيت بها المسائل المرتبطة بضرورة الحفاظ على البيئة، ومع تنامي الوعي البيئي وزيادة القوانين والتشريعات البيئية، وجب على المؤسسات الاقتصادية تتبنى سلوكا بيئيا يبين مدى توجه المؤسسة في احترامها وحمايتها للبيئة من جهة، ويحقق لها ميزة تنافسية ومكانة ذات أهمية في السوق من جهة أخرى، وهذا الأمر يكون ناتج عن استجابتها لمجموعة من المحددات، ومن بين المحددات التي تتحكم في التزام المؤسسة بسلوك بيئي معين، تنتج من محاولة اغتنامها لبعض الفرص الاقتصادية الكفيلة بتحقيقها أرباح هامشية أو التحسين من الأداء المالي لهذه المؤسسة وزيادة مردوديتها.

ونظرا لأهمية هذه الفرص في توجيه سلوك المؤسسة تجاه حماية البيئة، فقد حاولنا في دراستنا هذه ومن خلال هذا الفصل، التطرق للمفاهيم النظرية في المطلب الأول من المبحث الأول بذكر كل من مفهوم ومحددات السلوك البيئي وكذا تصنيفاته، بينما تخصصنا في المطلب الثاني بالتركيز على المحددات الاقتصادية والمتمثلة في الفرص الاقتصادية. أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى أهم الدراسات التطبيقية السابقة التي تناولت الموضوع ولو من جانب جزئي، منها أجنبية و أغلبها عربية.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للمحددات الاقتصادية لسلوك حماية البيئة

تلعب مواضيع البيئة دورا مهما في البحوث العلمية وخاصة في الوقت الحالي، كون أن حماية البيئة أصبحت ضرورة لا مفر منها لمعرفة وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة. وسنتطرق في هذا المبحث إلى ذكر المفاهيم الأساسية النظرية التي تفيدنا في بحثنا، والتي قمنا بحصرها في مطلبين. حيث سنتناول في المطلب الأول الإطار النظري للسلوك البيئي، أما المطلب الثاني فسنخصصه للمحددات الاقتصادية على وجه الخصوص والمتمثلة في الفرص الاقتصادية.

المطلب الأول: الإطار النظري للسلوك البيئي

سنحاول إعطاء مفهوم عام للبيئة وكذا بعض التعاريف للسلوك البيئي من قبل خبراء وصولا إلى تعريف شامل له، وذكر محدداته بصفة عامة وكذا التصنيف النظري لهذه السلوكيات كالتالي:

الفرع الأول: مفهوم البيئة والسلوك البيئي

أولا–تعريف البيئة:

تعرف على أنها كل ما يحيط بالإنسان من هواء وماء وموارد طبيعية، وكذا الكائنات الحية التي تؤثر وتتأثر فيما بينها، وتنقسم إلى بيئة طبيعة وبيولوجية واجتماعية[1]. كما يعرف المشرع الجزائري البيئة على أنها تتكون من الموارد الطبيعية الحيوية واللاحيوية.[2]

ويمكن الإشارة إلى أن مفاهيم البيئة تصنف إلى قسمين: القسم الأول يختص بالمفهوم الايكولوجي للبيئة، الذي يركز على الطبيعة ويهتم بعلاقة الكائنات الحية مع بعضها البعض ومع المحيط الذي تعيش فيه، أما القسم الثاني

[1] –بلحمير براهيم، قندوز طارق، **مدخل إلى التسويق الأخضر**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر 2015، ص 28.

[2] **نفس المرجع والصفحة سابقا**

فهو المفهوم الواسع الذي يتضمن العوامل الطبيعية والاجتماعية والإنسانية التي تؤثر على الأفراد والكائنات الحية وتحدد بقاءها، فعلم البيئة أشمل وأعم لأنه يتضمن علم الإيكولوجيا[3].

ثانيا–تعريف سلوك حماية البيئة:

اختلفت مفاهيم سلوك حماية البيئة باختلاف وجهات نظر الكتاب والباحثين، ويمكننا إيجازها في البعض من التعاريف كالتالي :

- حسب جمعية السلام الأخضر (green peace) فان سلوك حماية البيئة يقصد به امتلاك آثار ايجابية فقط على البيئة[4] ؛
- في حين تعرف الشركة الوطنية لحماية الطبيعة سلوك حماية البيئة أن المؤسسات وحماية البيئة مفهومان مرتبطان، ففي كل الأحوال المؤسسة مجبرة على حماية البيئة بفعل التشريع، لكن يمكن اعتبار أن المؤسسات الحامية للبيئة هي تلك التي تستوعب مفهوم التنمية المستدامة.[5]
- كما يعرف سلوك حماية البيئة أنه ذلك السلوك الذي تتبناه المؤسسة استجابة منها للقضايا البيئية مع ضرورة حمايتها، محاولةً التوفيق بين تحقيق أهدافها من جهة والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى.

تهدف المؤسسات الاقتصادية في ظل الاستجابة لمجموعة من المحددات إلى تبني سلوك بيئي يهدف إلى الالتزام بحماية البيئة ويكون بخلق تأثير إيجابي على البيئة بالجمع بين التدنية من الخسائر وزيادة الإنتاج الأخضر، وفي نفس الوقت يقلل من الأثر السلبي بالقضاء على التلوث والاقتصاد في تحسين البيئة المحيطة بالمؤسسة بأدنى مستوى ممكن.[6]

من خلال التعاريف السابقة نذكر التعريف الشامل سلوك حماية البيئي على أنه: " الربط بين النمو الاقتصادي والقضاء على التلوث وتحسين البيئة المحيطة بالمؤسسة بأقل قدر من الطاقة، وبترشيد الاستهلاك، والإعلان

[3]- الطاهر خامرة، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة" حالة سونطراك"**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر2007 ، ص16

[4]عائشة سلمى كيحلي، **دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر2008، ص63.

[5]**نفس المرجع والصفحة سابقا.**

[6]سلمى عائشة كيحلي ومحمد الطيب دويس، أثر الضغوط الحكومية على السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية–دراسة استطلاعية–، **مجلة الباحث**، العدد 16، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2016،ص314.

عن سلوك جديد يقلل من الفاقد ويزيد من قاعدة المستفيدين، ويؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج الأخضر والحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها، بعيدا عن ضغط القوانين والتشريعات" [7]

الفرع الثاني: محددات السلوك البيئي

إن تعامل المؤسسة مع البيئة يتأثر بجملة من العوامل المتمثلة في كل من: الضغوطات الحكومية، ضغوطات الأطراف ذات المصالح، أخلاقيات المديرين والعوامل الموقفية، والفرص الاقتصادية (موضوع دراستنا) وسيتم التطرق للعنصر الأخير بنوع من التفصيل في المطلب الثاني. هذه العوامل كفيلة بتحديد سلوك المؤسسة اتجاه حماية البيئة.

أولا–الضغوطات الحكومية:

وهي عبارة عن مجموعة من التدابير سواء كانت ردعية أم محفزات تستخدمها السلطات العمومية، بهدف دفع المؤسسات لإدماج الاعتبارات البيئية في إدارتها. حيث تقوم السلطات العمومية عند وضعها للسياسة البيئية بالاختيار بين نوعين من الأدوات، تتمثل في: التدابير التنظيمية les mesures réglementaires والتدابير التحفيزية les mesures incitatives، والمقاربات الطوعية les approches volontaires التي ظهرت حديثا. وحسب العديد من الباحثين فان أدوات السياسة البيئية تشكل المصدر الأهم للضغوط الخارجية الممارسة على المؤسسات من أجل حماية البيئة. [8]

أ–الأدوات التنظيمية des instruments de politiques d'environnement: تعتبر الجيل الأول من أدوات السياسة البيئية، وتعرف الأدوات التنظيمية على أنها أداة رقابية تسمح بضمان حماية البيئة، حيث تتشكل من مجموعة من المعايير التي تستوجب على المؤسسة الالتزام بها، لأن الدولة تضغط على المؤسسات الاقتصادية بواسطة التنظيم، فتقوم هذه المؤسسات بالتغيير أو التطوير في سلوكياتها البيئية نحو الأفضل[9]. ولهذه التدابير أصناف نذكرها كالتالي :

[7] سلمى عائشة كيحلي، دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر، **مرجع سبق ذكره**، ص64.

[8] –.محمد عادل عياض، **دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة**،**مجلة الباحث**، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2010، ص11.

[9] –السعيد زنات، **دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر 2016، ص 62.

1- **معايير جودة البيئة les normes de qualité de l'environnement**: هي أهداف نوعية عامة لجودة البيئة، ترتبط بغايات يحاول الوصول إليها، وتتحدد مسبقا تبعا لقدرة الوسط البيئي على تحمل نوع معين من الملوثات.[10] مثل "الحد الأقصى لتركيز غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو"[11].

2- **معايير الإنبعاثات les normes d'émission** : "تحدد الكميات القصوى لإنبعاثات ملوث معين في مكان محدد، مثل تحديد قوة الضجيج الصادر من السيارة"،[12]

3- **معايير المنتج les normes de produit** : وهي خصائص تتعلق بالمنتج، تحدد وتوضح الشروط التي يجب أن تتوافر في المنتجات لتقليص أثر استخدامها على البيئة. وتطبق بغرض منع التدهور البيئي أو حماية المستهلكين من التلوث البيئي المباشر، نظرا لما قد يصدر عن استهلاك سلعة ما أو ما تحتويه من مواد مضرة بالكائنات الحية أو التوازن الدقيق الذي يربط بين عناصر هذه الكائنات[13].

4- **معايير الإنتاج والعمليات (الطرائق) les normes de processus et de production** : تحدد الطرق والأساليب الواجب استعمالها والكيفية التي ينبغي إتباعها في العملية الإنتاجية، مثل أساليب الإنتاج النظيف بما في ذلك نوع التكنولوجيا والآلات والمعدات المستخدمة ومدى ملاءمتها[14].

ب– الأدوات الاقتصادية : تعتبر هذه الأدوات من أكثر المحددات المؤثرة على السلوك البيئي، وهي عبارة عن أدوات تنظيمية تستخدمها الدولة كوسيلة ضغط على المؤسسات الاقتصادية كي تأخذ البعد البيئي بعين الاعتبار في مختلف أنشطتها، وغالبا ما يتم استخدامها للتخلص من التلوث[15]. "ونجد منها الرسوم والضرائب، كما يمكن أن تأخذ شكل إتاوة، إضافة إلى توفير الحوافز كتقديم إعانات، ومن بين الأدوات الاقتصادية أيضا بيع رخص التلويث وتعتبر هذه الأداة أقل شيوعا"[16].

---

[10] - Douadia BOUGHERARA, **L'ECOLABELLISATION : UN INSTRUMENT DE PRESERVATION DE L'ENVIRONNEMENT PAR LE CONSOMMATEUR? UNE APPLICATION AUX PRODUITS GROALIMENTAIRES**,THÈSE Docteur non publier, UNIVERSITE DE BOURGOGNE U.F.R.france 2003 p49.

[11]–محمد عادل عياض، **مرجع سبق ذكره**، ص12.

[12]**نفس المرجع والصفحة سابقا**.

[13]– أحمدعبد الخالق، أحمد بديع بليح، **تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، القاهرة، 2002، ص179.

[14]- عبد السلام مخلوفي، سفيان بن عبد العزيز، **إشكالية ضبط المعايير البيئية في التجارة الدولية وتأثيرها على تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري**،جامعة بشار، الجزائر /2012/

[15]–السعيد زنات، **مرجع سبق ذكره**، ص63

[16]- سلمى عائشة كيحلي، محمد الطيب دويس، أثر الضغوط الحكومية على السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية–دراسة استطلاعية–، **مرجع سبق ذكره**، ص315.

1- مقاربة بيجو: الرسوم، الإتاوات، الإعانات :هذا النوع من الأدوات يركز على الجباية (الرسوم)، شبه الجباية (الإتاوات) والإعانات. تستند هذه الأدوات إلى مبدأ الملوث-الدافع، والذي يقتضي إلى ضرورة دفع الملوث لتكاليف إزالة الأضرار التي تسبب فيها[17].

1-1- **الرسوم والإتاوات** : تعتبر الضريبة أحد الوسائل التقليدية في علاج مشكلة الآثار الخارجية[18] "وتعرف على أنها إلزام الممول جبرا وبصفة نهائية ودون مقابل بدفع مبلغ نقدي محدد لخزينة الدولة بقصد حماية البيئة"، ويمكن أن تكون الضرائب البيئية إما ضرائب على الإنبعاثات وتتحدد نسبتها وفقا لكمية الإنبعاثات، أو تكون ضرائب غير مباشرة على مدخلات العملية الإنتاجية، أو ضرائب أخرى[19].

في حين تعرف الرسوم البيئية على أنها حقوق نقدية مقتطعة من طرف الحكومة إزاء استخدام البيئة، أو رسوم تدفع من طرف الملوث عن كل وحدة تلوث، حيث تساوي إجمالي الضرر الحدي الذي يسببه التلوث عند المستوى الكفء للتلوث، وتدفع للحكومة بشكل عام، وتنقسم إلى: إتاوات أو رسوم تحويلية (تعد مثلا لتغطية تكاليف الخدمات البيئية وإجراءات خفض التلوث)، رسوم بيئية تحفيزية (والهدف منها هو الخفض المباشر لفارق التكلفة الذي غالبا ما يحد من قيام المؤسسة بنشاطات لصالح أو أقل ضررا بالبيئة)، ورسوم بيئية تمويلية (الهدف منها زيادة الإيرادات الجبائية وتمويل تكاليف إزالة التلوث واستغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة من خلال الإيرادات المتأتية من فرضها).[20]

1-2- **التحفيزات والإعانات** : تعد كل من الإعانات والتحفيزات البيئية مدفوعات تخصص بغرض الخفض من مستوى التلوث، وهذا ما يجعلها تختلف عن الإعفاءات من جهة، وتعتبر الحوافز الضريبية البيئية سياسة ضريبية تعدل سلوك الأفراد والمؤسسات بشكل ايجابي وتوجه الاستثمارات نحو المجالات التي تساهم في تخفيض درجة التلوث بهدف حماية البيئة لصالح المجتمع[21]. ويمكن الإشارة إلى أن لهذه الحوافز الضريبية أثر بالغ في الحد من التلوث البيئي باعتبارها أداة تشجع وتوجه الأنشطة الاقتصادية، عن طريق إجراءاتها المتمثلة في الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة،

---

[17]- محمد عادل عياض، **مرجع سبق ذكره**، ص13

[18]-الطاهر خامرة، محددات سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة- ، 2016، ص41.

[19]-سلمى عائشة كيحلي، **التقييم الإقتصادي للآثار والسياسات البيئية-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2014**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2016، ص ص 33،34.

[20] **نفس المرجع والصفحة سابقا**.

[21] الطاهر خامرة، محددات سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية في الجزائر، **مرجع سبق ذكره**، ص42.

والرسوم الجمركية...والتي بدورها تصبو إلى : إنتاج معدات مكافحة التلوث ؛ تقديم خبرات فنية وتقنية ؛ والقيام بأنشطة النظافة ومعالجة التلوث.

2- حقوق الملكية وأسواق التداول (مقاربة كواز) : يرى رونالد كواز أن غياب الملكية على الطبيعة يعد المشكل الرئيسي في عدم احترام الأفراد للبيئة، منتقدا بذلك بيقو ومقترحا لحل يقل عن الضريبة البيئية من حيث التشدد والتدخل ويترك مجالا واسعا للحرية الاقتصادية وقوانين آليات السوق، ويستند هذا النوع إلى حل مشكلة الآثار الخارجية بخصخصة الموارد الطبيعية، أي إنشاء حقوق ملكية على السلع البيئية، وإنشاء أسواق لتداولها بحيث يحدد لها سعرا أو قيمة وينظم استغلالها. ومن أمثلة ذلك حقوق التلويث، وعلى هذا المبدأ جاء جون دلس بفكرة إنشاء سوق لحقوق الاستعمال يتم فيها بيع وشراء رخص التلويث، حيث تهدف هذه الأخيرة إلى "توزيع جهود مقاومة التلوث بين الفاعلين المختلفين في حين تتيح للسلطات العمومية الإبقاء على عتبة شاملة لإنبعاثات الملوثة"[22].

ج-المقاربات الطوعية :

وهي عبارة عن مبادرات تقوم بها المؤسسة الاقتصادية بخصوص الجوانب البيئية، وتكون نابعة من الوعي البيئي التام، دون أي ضغط تمارسه الدولة بواسطة الأدوات التنظيمية أو الاقتصادية. بحيث تستفيد المؤسسة الاقتصادية من خلال المبادرات الطوعية، أن تتفادى تكاليف الأدوات التنظيمية والاقتصادية، وتستعمل الموارد بشكل أفضل، بالإضافة إلى التحريض الحقيقي لإزالة التلوث من خلال البحث عن التميز في السوق والحصول على سمعة جيدة[23]. والتعريف الأكثر شمولية للمقاربات الطوعية يعرفها على أنها وسائل تلزم المؤسسة طوعا أن تحسين من أدائها البيئي[24]. وللمقاربات الطوعية أربعة أنواع نلخصها كالتالي[25]:

[22]- **المرجع السابق**، ص 44.

[23]-محمد عادل عياض، **مرجع سبق ذكره**، ص14.

[24] - Maia David, **economie des approches volontaires dans les politiques environnementales en concurrences et coopération imparfaites**, these de doctorat en economie, ecole polytechnique de Paris, 2004,p:52

[25] -OCDE, **Les approches volontaires dans les politiques de l'environnement : Efficacité et combinaison avec d'autres instruments d'intervention**, OCDE, Paris, 2003, p20-21.

1- **الإلتزامات أحادية الجانب:** تتعلق بقيام المؤسسة بإعداد برنامج بيئي خاص وتحدد معايير التعامل مع مختلف الأطراف تفوق ما تحدده التشريعات وتعلم به المساهمين، الزبائن، المستخدمين والرأي العام، وتعد أعلى مرحلة نضج تصل إليها المؤسسة.

2- **الاتفاقيات الخاصة بين الشركات الملوثة وضحايا التلوث** : هي عقود تنص على وضع برنامج لإدارة البيئة وتبرم بين مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات.

3- **الإتفاقيات البيئية المتفاوض عليها بين السلطات العمومية والصناعية** : تتضمن هذه العقود الأهداف البيئية الواجب تحقيقها وتكون مبرمة بين السلطات العمومية التي تتعهد بعدم إصدار تشريعات وقطاع صناعي معين الذي بدوره يتعهد ببلوغ الأهداف وفق جدول زمني محدد.

4- **الأنظمة الطوعية العمومية** : هي عبارة عن دفاتر شروط يمكن أن تتعلق بالأداء البيئي ويتم إعدادها من طرف السلطات العمومية ويمكن للمؤسسات أن تنخرط فيها بشكل طوعي وفردي مقابل الإستفادة من التوصيف البيئي أو الوسم البيئي لمنتجاتها.

ثانيا–تأثير الأطراف ذات المصلحة :

يعرف صاحب المصلحة في المؤسسة الاقتصادية على أنه "كلّ فرد (أو جماعة)، كيان طبيعي (أو معنوي)، حالي (أو مستقبلي) يملك عقودا صريحة (أو ضمنية) مع المؤسسة؛ يؤثّر /و(أو يتأثّر) أو يشارك بصفة مباشرة (أو غير مباشرة) بالمؤسسة وبأهدافها سواء نشطت أم لم تنشط"[26]. وبصفة عامة هي عبارة عن جماعات تمتلك علاقات تفاعلية متباينة الشدة والتأثير بمجمل فعاليتها مع المؤسسة، من خلال ممارستها لأنشطتها المختلفة في إطار البيئة التي تعمل فيها. وتتمثل الضغوطات الممارسة من الأطراف ذات المصلحة في الجانب البيئي كالتالي :

أ– المساهمين : يعد المساهمون فئة مهمة من أصحاب المصالح ولهم حق الاطلاع على السياسة المنتهجة من قبل المؤسسة لامتلاكهم حصة من رأسمال الشركة، وتضم هذه السياسات الجوانب البيئية. حيث يقومون باجتماعات دورية لطرح كيفية إدماج الجوانب البيئية في السياسة المنتهجة من قبل المؤسسة. فتقوم المؤسسة بعمل تقرير متعلق

[26]– إسماعيل زحوط ، حمزة رملي، **دور إدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية**، الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية يومي 20 و 21 نوفمبر 2012 ، جامعة قسنطينة، الجزائر 2012، ص 327.

بالأنشطة المسؤولة بيئيا بهدف إرضاء المساهمين، ومن هنا يظهر ضغط المساهمين كأحد الأطراف ذات المصلحة على سلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية[27].

ب–المستخدمون : يعد المستخدمون وحسب البحوث التي أجريت أنهم من أكبر الضغوطات المفروضة على المؤسسات فيما يتعلق بالبيئة، حيث يعتقد أن المؤسسات التي يكون لديها أداء بيئي سيء تكون معرضة لصعوبات متزايدة في التوظيف والحصول على فرق كفاءة، وكذلك يلعب المستخدمين دور كبير في الضغط على المؤسسة من الداخل، من خلال الشراكات المنجزة مع مختلف الفيدراليات ذات الاهتمام البيئي، سواء محليا أو على الصعيد الدولي[28].

ج–الزبائن : تعد هذه الشريحة ذات أهمية كبيرة لكل المؤسسات الاقتصادية دون استثناء، ويعتبر ما ينتظره الزبائن بخصوص الجوانب البيئية التي تتضمنها المنتجات، رهان بيئي بالنسبة للمؤسسة. هذا ما يدفعها لتحسين نوعية منتجاتها من الناحية البيئية، خاصة في الوقت الحالي والوعي البيئي السائد، فعزوف وتخلي المستهلك عن المنتج الذي يحتوي على مكونات تلحق الضرر بالبيئة يشكل خطر، خاصة على المؤسسات التي لا تأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية خلال عملياتها ومدخلاتها الإنتاجية[29] . إن ما يرجوه الزبائن من المؤسسة يتمثل في تحسين نوعية المنتج وخدمات أخرى ذات أهمية مثل الإعلام الصادق حول جودة ونوعية المنتجات، هذا ما يدفع المؤسسات تقوم بإجراء تعديلات على منتجاتها وفق رغبة المستهلك.

د–المنظمات الحكومية وغير الحكومية : هذه الأطراف تضغط على المؤسسات الاقتصادية من خلال مطالبتها بضرورة الالتزام بالتقليل من الآثار السلبية، والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية للحفاظ على نصيب الأجيال القادمة منها[30].

---

[27] - Delphine Gendre-Aegerter, **la perception du dirigeant de PME de sa responsabilité sociale** : **une approche par la cartographie cognitive**, thèse de doctorat non publier, université de Fribourg, Suisse, 2008, p 169.

[28]–السعيد زنات، **مرجع سبق ذكره**، ص66.

[29]- العايب عبد الرحمن، بقة الشريف، **إشكالية إدارة العلاقة مع أصحاب المصالح كمدخل لممارسة المسؤولية الاجتماعية من طرف منظمات الأعمال في الجزائر : حالة المؤسسة الاقتصادية العمومية للتوظيب وفنون الطباعة – برج بو عريريج** ، الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير يومي 14و 15فيفري 2012 جامعة بشار، الجزائر 2012، ص10.

[30]–السعيد زنات، **مرجع سبق ذكره**، ص66

هـ– الموزعون : يقوم الموزعون بإدماج العامل البيئي بشكل موارد في سياستهم الإدارية، هذا الذي أثر بشكل كبير على توجهات المنتجين والراغبين في التعامل مع شركات التوزيع المشهورة لتسويق منتجاتهم. هذا الاهتمام بالبيئة من طرف الموزعين يكون في الغالب ضمن إطار استراتيجيات تسويق تهدف لجذب مستهلكين أصبحوا مع مرور الوقت أكثر حساسية للنوعية البيئية للسلع[31].

ثالثا–أخلاق المديرين: هذا العنصر هو ظاهرة فردية قبل أن يكون أمر تنظيمي في المؤسسة. فالمدير هو شخص عادي يتم تحليل وفهم سلوكياته من خلال قيمه. ومن خلال الدراسات أثبت أن المديرين يحاولون دوما تسيير مؤسساتهم بما يتماشى مع دوافعهم الأخلاقية. ومن هذا يمكن القول أن لأخلاقيات المسؤولين والقادة دور هام في إقرار إدماج البعد البيئي في مؤسساتهم[32]. ويمكن التفريق بين سلوكين مختلفين للمدراء، حيث تختلف سلوكياتهم تبعا لمدى تحليهم بقيم حماية البيئة ونذكر هذان الصنفان كالتالي : **الأول: "ذو توجه بيئي إصلاحي"** يوظف العقلانية الاقتصادية، أي أن المعايير الاقتصادية هي التي تتحكم في طبيعة وحجم الجهد البيئي المبذول. **الثاني: "ذو توجه راديكالي"** يتميز بنظرة شاملة للمحيط الحيوي، ومبادئه ترتكز على حماية الطبيعة على المدى البعيد، أي أن الأولوية لدى هذا الصنف من المديرين هي للأهداف البيئية التي على أساسها يتم تحديد الخيارات الاقتصادية، وبالتالي فهم يستثمرون في التكنولوجيا النظيفة.

رابعا–العوامل الموقفية : هناك البعض من العوامل تتعلق بالمؤسسة الاقتصادية، تستطيع أن تؤثر على سلوكياتها البيئية ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أ–عمر المؤسسة: يعد من العناصر التي تفسر اهتمام المؤسسة بالبيئة، ويمكن تفسير هذا كون المؤسسات المسنة لها قابلية أقل للتكيف مع المتطلبات البيئية وتكون مواقف وسلوكيات في إدارة أعمالها، ومع مرور الزمن يصعب تغييرها مقارنة بالمؤسسات الحديثة التي في الغالب تكون مرنة. إدماج البعد البيئي في المؤسسات يتطلب تسييرا على المستويين التنظيمي والثقافي، وهذا يصعب الحصول عليه في المؤسسات المسنة. [33]

---

[31] **نفس المرجع والصفحة سابقا.**

[32]– محمد عادل عياض، **مرجع سبق ذكره**، ص18.

[33]–السعيد زنات، **مرجع سبق ذكره**، ص69.

ب– قطاع النشاط : تضغط الدولة على المؤسسات بحسب القطاع الناشطة فيه، ويعد هذا الأخير أكثر حساسية اتجاه البيئة نظرا لطبيعة مخلفاته، وكذلك الأطراف ذات المصلحة خاصة إذا كان النشاط له علاقة كبيرة بالتلوث البيئي[34].

ج– حجم المؤسسة : إن حجم المؤسسة وحسب ما اتفق عليه المختصون، هو العامل الموقفي الأكثر تأثيرا على طبيعة السلوك البيئي للمؤسسة، فالمؤسسات كبيرة الحجم تجد عوائق أقل في طريقها نحو تبني سلوك مسؤول اتجاه البيئة، وتكون أكثر قابلية لإدماج البعد البيئي وانتهاج سلوك بيئي مسؤول من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويعود الاختلاف لأسباب عديدة نذكر منها:[35]

–كون الاستثمارات البيئية مكلفة جدا وليست متناسبة مع حجم النشاط؛

–المؤسسات الكبيرة لها قدرة مالية عالية وتتوفر على كفاءات بشرية مؤهلة للتعامل مع المسائل البيئية؛

–الشركات الكبيرة تكون أكثر عرضة للضغوط من قبل الأطراف ذات المصلحة لأنها في الريادة تأثيرها على المحيط البيئي يكون أكبر.

د– الانتساب الدولي : تمارس المؤسسات الأم بعض الضغوطات على المؤسسات الفرع التابعة لها بغرض تبنيها لسلوك بيئي مسؤول حرصا منها في الحفاظ على سمعتها ومكانتها على المستوى المحلي والدولي[36].

هـ–المرونة الصناعية : هدفها هو تعديل وسائل الإنتاج بما يواكب التقنيات الحديثة لتصبح أكثر ملاءمة لحماية البيئة[37] .

خامسا–الفرص الاقتصادية: إن من بين العوامل التي تحدد سلوك المؤسسات اتجاه البيئة هي الفرص الاقتصادية، فإدماج البعد البيئي في المؤسسة لا يعد نتيجة للإجبار فقط، بل يكون أيضا لرغبة المؤسسة في اغتنامها لبعض الفرص الاقتصادية. وتحقق المؤسسات الاقتصادية مزايا أو حوافز بتبنيها لسلوك بيئي معين، منها[38]:

---

[34] **نفس المرجع والصفحة سابقا.**

[35] –محمد عادل عياض، **مرجع سبق ذكره**، ص19

[36] –الطاهر خامرة، محددات سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية في الجزائر ، **مرجع سبق ذكره**، ص64.

[37] المرجع السابق، ص65

[38] –سلمى عائشة كيحلي، محمد الطيب دويس، أثر الضغوط الحكومية على السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية–دراسة استطلاعية–، **مرجع سبق ذكره**، ص ص17–18

مزايا استراتيجية : "كتحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة، تعزيز الكفاءة والفعالية عن طريق تحسين بيئة العمل، خلق ثقافة بيئية للمؤسسة وتشجيع الإبداع"؛

حوافز تسويقية : "كتعزيز صورة المؤسسة وسمعتها، توسيع الحصة السوقية على المدى الطويل، خلق فرص أعمال جديدة"؛

حوافز مالية : "كتحسين الأداء المالي للمؤسسة من خلال التحكم في التكاليف وتحسين المردودية من جهة، وخلق القيمة من جهة أخرى."وسنتطرق إلى هذه العناصر بنوع من التفصيل في المطلب الثاني.

الفرع الثالث: التصنيف النظري للسلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية

قامت الباحثة بياتريس بيليني على خلاف بعض الباحثين بتقسيم سلوك المؤسسات اتجاه حماية البيئة حسب مجموعة من المحددات التنظيمية والاقتصادية والموقفية إلى ثلاث أصناف التي حظيت باهتمام الباحثين والمتمثلة في السلوك البيئي الواعي والممتثل والدفاعي[39]، وسنوجزها كالتالي:

أولا–السلوك البيئي الواعي[40]: تهدف المؤسسات التي تنتهج هذا السلوك إلى تحقيق أهداف بيئية أعلى من المستوى الذي تحدده المعايير القانونية، حيث يكون من وجهة نظر هذه المؤسسات هو أن القوانين المطبقة لا تعكس حقيقة القيم الاجتماعية السائدة، والاستثمار البيئي ينظر إليه على أنه ذو مردودية على الأقل في المدى البعيد. والمؤسسة المتميزة تبحث عن الاستفادة من خلال استباقها للتغير الذي قد يطرأ على التشريعات البيئية وعلى خصائص السوق، وهذا ما يتحقق فعلا للمؤسسات التي تتبنى سياسة بيئية استباقية من خلال حصولها على مزايا تنافسية متنوعة سواء كانت اقتصادية أو تكنولوجية.

ثانيا–السلوك البيئي الممتثل(المساير): إن المؤسسات التي تتميز بهذا النوع من السلوك تكتفي بالالتزام بالمعايير التي تفرضها التشريعات البيئية دون الذهاب لأبعد من ذلك، حتى وان كانت وسائلها التقنية تسمح لها بذلك، هذه

[39] - Béatrice Bellini Butel**, l'intégration de la donnée écologique dans la gestion de l'entreprise une analyse contingente au niveau des sites de production**, Thèse de doctorat en science de gestion, Université Lille 1,paris 1997, P.166

[40] –سمير سعيد بن سحنون، **البعد البيئي للتسويق**، دار الخلدونية، القبة القديمة، الجزائر2015، ص.103.

المؤسسات ترى بأن الاستثمارات البيئية هي تكاليف لا مفر من تحملها، لكن يجب العمل على التخفيض من مستواها، لذا فهي تكتفي بالامتثال بالحد الأدنى للمعايير البيئية القانونية. في هذا الصنف من السلوك، تدخل المعطيات البيئية إلى المستويات التنظيمية في المؤسسة لأنها تدمج ضمن متغيرات أغلب القرارات المتخذة. إن تحقيق مستوى أفضل من الأرباح مع المحافظة على صورتها من التضرر في حالة عدم التزامها بالتشريعات البيئية هو الهدف الرئيسي لمؤسسة ذات سلوك بيئي ممتثل. ويعتبر السلوك البيئي الممتثل لا أكثر شيوعا بين المؤسسات[41].

ثالثا–السلوك البيئي الدفاعي: يركز هذا النوع من السلوك على النتائج الاقتصادية الفورية والهدف الوحيد للمؤسسات التي تنتهج هذا النوع هو الربح، بحيث تنظر إلى الاستثمارات البيئية على أنها تكلفة غير مفيدة ويجب تجنبها لتعارضها مع مصلحتها الاقتصادية، وتتميز هذه المؤسسات أنها على استعداد لدفع غرامات إذا كانت الاستثمارات البيئية المطلوبة مكلفة، وقد بدأ هذا الصنف من السلوك البيئي للمؤسسات في التلاشي تدريجيا لأن المخاطر المترتبة عن عدم الالتزام بالتنظيمات والتشريعات البيئية أصبحت كبيرة ومن غير الممكن تجاهلها[42].

الشكل رقم (1.1): السيناريوهات الثلاث لسلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية:

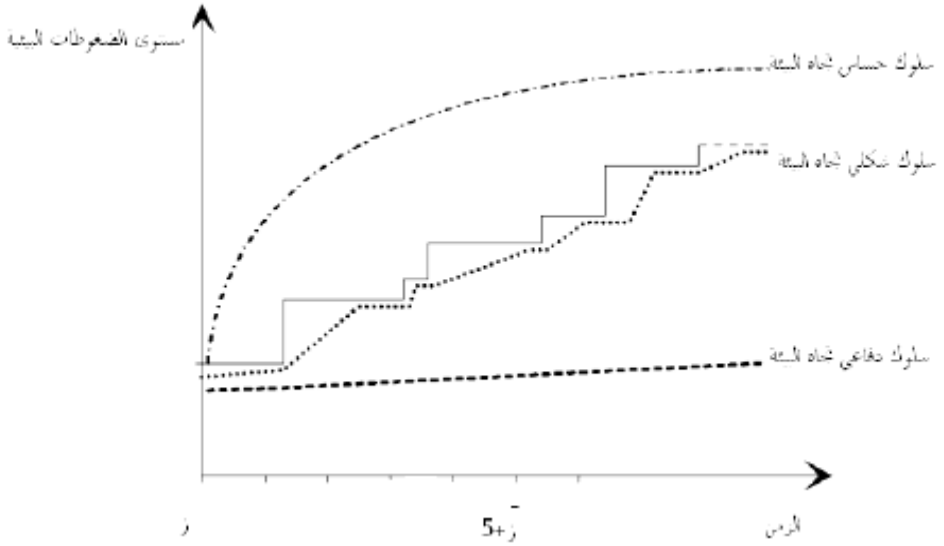

Source: Béatrice Bellini Butel ; Op-Cit ; p167

[41] **المرجع السابق**، ص104

[42] **المرجع السابق**، ص105

المطلب الثاني: الفرص الاقتصادية كمحددة لسلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية

تعد الفرص الاقتصادية ذات أهمية كبيرة في المؤسسة، كونها سببا في توليد الأرباح والرفع من مردوديتها، ومن خلال دمج المؤسسة للأبعاد البيئية في مختلف أنشطتها وعملياتها الإنتاجية والتسويقية يعد عامل يساعدها على كسب ميزة تنافسية وسمعة جيدة من جهة، وكذلك الدخول في أسواق جديدة من جهة أخرى. وبالتالي سنركز في هذا المطلب على المتغير الثاني من دراستنا المتمثل في الفرص الاقتصادية .

الفرع الأول: المحفزات التسويقية

قبل الغوص في ذكر عناصر المحفزات التسويقية، يمكننا الإشارة إلى مفهوم بسيط للتسويق ورغم اختلاف التعاريف إلا أنها متقاربة من حيث الهدف الأساسي للتسويق، فيمكن تعريفه على أنه مجموع الأنشطة والعمليات التي تقوم بها المؤسسة لتوجيه المنتجات إلى المستهلك وفقا لرغبته وتلبية حاجياته وبصفة مستمرة لخلق علاقة دائمة معه، من أجل تحقيق أرباح والاستمرارية في السوق[43]. والتسويق المستدام هو التسويق الذي يأخذ بعين الإعتبار معايير التنمية المستدامة، أي أن المؤسسات المتبنية للتسويق المستدام تراعي مبدأ حماية البيئة والمستهلك، وعليه يتطلب من مدير التسويق الالتزام بعدة نقاط من أجل النجاح في الموازنة بين طلبات الزبائن وأهداف المالكين والمتطلبات البيئة، نوجزها كالتالي:[44]

-دمج القيم البيئية والاجتماعية في القرارات التسويقية وإعطائها نفس الأهمية المعطاة للقرارات المالية؛

-على مدير التسويق الأخذ بالإعتبار جميع المتغيرات المتعلقة بالبيئة الطبيعية، من تناقص المواد الأولية، زيادة مستويات التلوث، إرتفاع تكاليف الطاقة؛

-تقديم وتلقي المعلومات المتعلقة بالقضايا البيئية والاجتماعية من وإلى أصحاب المصالح من أجل ضمان بقاء المؤسسة ضمن إطار التسويق المستدام.

---

[43]- بلحمير براهيم، قندوز طارق، **مرجع سبق ذكره**، ص11

[44] شراد ياسين، **إستراتيجية تطوير وظيفة التسويق المستدام وأثرها على الميزة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية-دراسة حالة:شركة تصنيع اللواحق الصناعية والصحية عين الكبيرة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس-سطيف-، الجزائر 2011، ص102.

من ما سبق ذكره نستنتج أن منتجات المؤسسة يستوجب أن تحتوي على خصائص وفق رغبة المستهلك ومحفزات تجذب الزبائن يمكن إيجازها في النقاط التالية:

أولا– المنتج البيئي :

ألغي مفهوم النفايات والتلوث في تشكيل مفهوم المنتج ليصبح "منتج بيئي"، وقسمت المنتجات إلى ثلاث: المنتجات القابلة للاستهلاك، المنتجات طويلة العمر، والمنتجات غير القابلة للبيع. بحيث عرف المنتج البيئي على أنه ذلك المنتج الذي يستخدم المواد غير الضارة بالبيئة والتي يمكن أن تحلل ذاتيا، مع ضرورة متابعته خلال دورة حياته لضمان بقائه ضمن الالتزام البيئي، وهذا يشمل استخدام الحد الأدنى من الطاقة، المواد الخام، وتغليف قابل لإعادة التدوير[45].

إن أغلب الجهود الداعية إلى التوجه البيئي ترتكز على المنتج، لهذا يمتلك أهمية كبيرة ويتطلب تعاونا مستمرا بين قسمي التسويق والإنتاج. وللمنتج البيئي خصائص ومميزات المتمثلة في: الموازنة بين خصائص الأداء للمنتج والإسهامات البيئية، تحقيق الاستدامة البيئية، بيئية المنتج، خاصية العلاقة مع المستهلك. ويمكن تلخيص دورة حياة المنتج البيئي في النقاط التالية [46]:

أ–مرحلة التصميم والتطوير: وهي مرحلة ولادة المنتج وفقا للمعايير البيئية والتقنية؛

ب–مرحلة التصنيع: تتم في هذه المرحلة متابعة الآثار البيئية للعملية الإنتاجية، ومحاولة التخلص من الآثار السلبية مثل هدر الطاقة؛

ج–مرحلة الاستعمال من قبل الزبون: تقوم المؤسسات بالبحث عن المعلومات الخاصة بتقييم الاستخدام إن كان صالح ويخلو من المشاكل، وإذا ما كان المنتج صالحا من الناحية البيئية من وجهة نظر الزبون؛

د–مرحلة الجمع وإعادة التدوير: بحث تقوم المؤسسة بالبحث عن أفضل السبل لإعادة جمع ما تبقى من المنتج بعد استهلاكه لإعادة تدويرها؛

[45]–سمير سعيد بن سحنون، **مرجع سبق ذكره**، ص31.

[46] **المرجع السابق**، ص36.

ثانيا– التسعير البيئي:

إن قرار التسعير البيئي يعد من أكثر العناصر أهمية وحساسية في المزيج التسويقي البيئي وكذلك إدارة المؤسسة، وهذا يعود لتأثيرها المباشر على أرباح المؤسسة من جهة، ومن جهة أخرى موضع اهتمام مشترك من جانب العديد من الأطراف (المستهلكين، المنافسين، الأطراف الحكومية...). قبل الدخول في إعطاء تعريف للتسعير يستوجب التفرقة بين السعر وعملية التسعير، فالسعر هو مجموع القيم النقدية التي يكون الزبون على استعداد لمبادلتها مع مجموعة سلع أو منافع، وهو بذلك يمتد ليشمل كل التضحيات التي يقدمها الزبون للحصول على المنتج، بينما التسعير فهو المقابل المادي والمعنوي الذي تحدده المؤسسة والذي يقوم المستهلك بدفعه بهدف الاستفادة من المنتج[47].

ويمكن الإشارة إلى أن تسعير المنتجات البيئية يحمل إضافة سعرية بسبب التكاليف الإضافية الخاصة بصلاحية المنتج من الناحية البيئية. من جهة أخرى يمكن القول أن إدارة المؤسسة يستوجب عليها وضع أهداف من عملية التسعير التي تسعى إلى تحقيقها، ومن بين الأهداف الأكثر شيوعا هناك :

- أهداف متعلقة بالربح (كتحقيق عائد مناسب من الأموال التي تحتاجها المؤسسة وتغطية التكاليف التي يتم إنفاقها على توفير هذا المنتج البيئي)؛
- أهداف متعلقة بالمبيعات (كزيادة عدد الوحدات المباعة وزيادة الحصة السوقية، وزيادة القيمة النقدية للوحدة)؛
- أهداف المحافظة على الوضع الراهن (كالحفاظ على الحصة السوقية).

إن أسعار المنتجات المستدامة عادة ما تكون مرتفعة وهذا نتيجة لالتزام المؤسسة بالحفاظ على البيئة وصحة المستهلك، وهذا الالتزام بدوره يتولد عنه تكاليف إضافية نتيجة لخلق أنشطة بيئية جديدة. ويمكن تصنيف هذه التكاليف في أربع مجموعات أساسية نوجزها كالتالي[48]:

أ–تكاليف أنشطة المنع : تضم التكاليف المخصصة لتخفيض الآثار المحتملة والسلبية اتجاه البيئة، سواء كانت في مراحل ما قبل الإنتاج، أو أثناء مرحلة الإنتاج والتعبئة والتسويق إلى أن يصل المنتج للمستهلك، مثل تكاليف

[47] **المرجع السابق**، ص ص37-38.

[48] ياسين شراد، **مرجع سبق ذكره**، ص87

التكوين والتدريب البيئي، أو تكاليف إعادة تصميم العمليات الإنتاجية (تستخدم فيها مواد غير سامة وغير ضارة بالبيئة).

ب–تكاليف أنشطة القياس والتقييم : وهي التكاليف التي تتحملها المؤسسة بغرض قياس ومتابعة المصادر المحتملة للأضرار البيئية كمتابعة مستويات المواد السامة داخل المصنع.

ج–تكاليف الأنشطة الرقابية : هدف هذه الأنشطة يكمن في الرقابة والتحكم في المواد المستخدمة التي لها آثار سلبية على البيئة، كالقيام بمعالجة المخلفات السائلة.

د–تكاليف الفشل في رقابة الأداء البيئي : تتمثل في تكاليف علاج وإزالة الأضرار نتيجة أنشطة المؤسسة التي سببتها ولم تستطع التحكم بها والناشئة عن قصور في دور الأنشطة الرقابية، من أمثلتها قيمة غرامات عدم الالتزام بالشروط والمتطلبات البيئية.

ثالثا– التوزيع البيئي:

تعد قرارات توزيع المنتجات من أخطرها، وهذا الأمر يعود لتأثيرها المباشر على جميع القرارات التسويقية، فتحديد الأسعار التي تباع بها بعض المنتجات المؤسسة أصبح يتوقف على أسلوب وطريقة التوزيع.كما نعلم أن التوزيع من بين الوظائف التسويقية الحيوية للمؤسسة الإنتاجية، يدخل ضمن سياسة التوزيع التي "نعني بها تقليل استعمال الموارد النادرة وتحديد معايير اختيار الموزعين، واستعمال نظام فعال قابل لرد النفايات القابلة للتدوير"[49].

وتكمن أهمية التوزيع بالنسبة للمستهلك في كل من : المنفعة الزمنية، المكانية، الشكلية، والحيازية. أما بالنسبة للمؤسسة، فالعاملين في النقاط التوزيعية من يقومون بعملية الاتصال بالزبائن فهذا بدوره يفيد المؤسسة في التنبؤ بحجم الطلب المتوقع على المنتجات، وتقدير ردود أفعال المستهلكين اتجاه المنتجات الجديدة. وهناك أربع قنوات توزيع أساسية تقليدية لتوزيع المنتج للمستهلك النهائي[50]:

أ– القناة الأولى: هي القناة المباشرة حيث يتم الاتصال المباشر بين المنتج والمستهلك النهائي، مثل البيع عن طرق الطواف على المنازل؛

[49]– بلحمير ابراهيم، قندوز طارق، **مرجع سبق ذكره**، ص51

[50]–ياسين شراد، **مرجع سبق ذكره**، ص 98-99

ب–القناة الثانية: تكون بتوسيط تاجر التجزئة لتسويق السلع للمستهلك النهائي؛

ج–القناة الثالثة: تتمثل في نقل المنتج إلى تاجر الجملة ومنه إلى تاجر التجزئة الذي يقوم ببيع المنتج للمستهلك النهائي؛

د–القناة الرابعة: تستخدم في تحريك السلع من المنتج إلى الوسيط ثم إلى تاجر الجملة، ومنه إلى تاجر التجزئة الذي يبيعها للمستهلك النهائي.

هذه القنوات هي نفسها المطبقة في عملية التسويق المستدام إلا أن الاختلاف يكمن في اعتماد هذا الأخير على نظام التوزيع ذو الاتجاهين tow-way (يعرف بالمنفذ الارتجاعي الذي يعزز الصلات بين التجار والمنتجين بسبب عملية التدوير)، بينما النظام التقليدي في اتجاه واحد one-way.

رابعا– الترويج البيئي:

إن الترويج لا يختلف كثيرا عن التوزيع إلا أن الفرق الأساسي يكمن في أن الترويج يأخذ بالحسبان الاعتبارات البيئية للمنتج، وإمدادها للمستهلك أي المزايا الخاصة بالسلعة أو الخدمة البيئية، وإثارة اهتمامه وإقناعه بها، والمتمثلة في كل من : الإعلان الأخضر، البيع الشخصي، تنشيط المبيعات، العلاقات العامة، والملصقات البيئية. وتختلف الأهداف الترويجية للتسويق البيئي من مؤسسة لأخرى[51]، إلا أنها تتمحور في النقاط التالية:

– تكوين الوعي : ويكون موجه للزبائن بما تقدمه المؤسسة من منتجات؛

– تحفيز الطلب : ويكون في حالة تقديم المؤسسة لمنتجات جديدة مبتكره، فتحفز الطلب الأولي على المنتج ماهو؟ كيف يعمل؟ ماهي خصائصه مقارنة بالمنتجات الأخرى؛

– التشجيع على تجربة المنتج : مثل تقديم عينات مجانية، وغيرها من الحوافز؛

– مواجهة الجهود الترويجية المنافسة والرد على الأخبار السلبية : أي مواجهة برامج الترويج الخاصة بالمنافسين التي تهاجم المؤسسة.

[51]–سمير سعيد بن سحنون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص55–56.

الفرع الثاني: التمييز التنافسي

قبل التطرق لإعطاء مفهوم للميزة التنافسية كمصطلح سنحاول الفصل بين كل من مفهومي التميز والمنافسة على حدا، حيث تعرف المنافسة على أنها المسابقة إلى الشيء. وهيّ كل شيء نفيس، أي يتنافس فيه ويرغب... لقوله تعالى في سورة المطففين: «... و في ذلك فليتنافس المتنافسون » (الآية 26) من هنا، نخلص إلى أن المنافسة والتنافس يدور معناهما بين ارتفاع قيمة الشيء والترغيب فيه والتسابق إليه[52]، واقتصاديا تعرف بأنها "القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات الأخرى"[53]. بينما يعرف التميز أو الامتياز على أنه "غاية إستراتيجية تسعى المؤسسات من خلالها إلى تحقيق التفوق وتعزيز وضعها التنافسي"، ودلالته تنبثق من مقارنة المؤسسة بالمنافسين[54].

إن ما يميز الشركة في السوق عن منافسيها يمثل جوهر الميزة التنافسية، وفي التحليل الاستراتيجي فإن الميزة التنافسية تعد أية نقطة قوة داخل الشركة أو فرصة في البيئة قابلة للاستخدام من قبل الشركة بأفضل مما يستطيع ذلك منافسيها، في حين تكون أية نقطة ضعف داخل الشركة بمثابة ميزة للمنافسين على حساب الشركة.[55]

وحسب بورتر باعتباره أول من وضع نظرية الميزة التنافسية، فإن الميزة التنافسية سواء كانت مستدامة أم غير مستدامة، توجد عندما تحقق المؤسسة ريعا اقتصاديا –بمعنى أن عوائدها تتجاوز تكاليفها– ، وتنشأ من القيمة التي تستطيع المؤسسة أن تخلقها لزبائنها بحيث يمكن أن تأخذ شكل أسعار أقل بالنسبة لأسعار المنافسين بمنافع مساوية[56].

---

[52]– محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب**، الطبعة الأولى، الجزء السادس، دار صادر، بيروت (بدون سنة)، ص233.

[53]– كمال رز يق، فارس مسدور، **مفهوم التنافسية**، الملتقى الدولي حول تنافسية المؤسسات الاقتصادية وتحولات المحيط، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 29 – 30 أكتوبر 2007 ،ص 105.

[54]حجاج عبد الرؤوف، **الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية: مصادرها ودور الإبداع التكنولوجي في تنميتها–دراسة ميدانية في شركة روائح الورود لصناعة العطور بالوادي–**، شهادة ماجستير غير منشورة، جامعة 20 أوت سكيكدة، الجزائر 2007، ص11.

[55]–نجم عبود نجم، **المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2012، ص446.

[56] -Michel Porter**, L'avantage concurrentiel comment devancer ses concurrents et maintenir son avance**, Dunod, Paris,1999, p 08.

كما تعرف الميزة التنافسية على أنها العملية التي يكافح فيها كيان ما، للتفوق على آخر وهذا الكيان يمكن أن يكون شخصا أو منظمة..، والهدف هو الفوز[57].

ومع اشتداد المنافسة في الأسواق ورغبة المؤسسة في التميز عن منافسيها، أصبح السلوك البيئي وسيلة للتميز في أسواق المنتجات المتشابهة. ويتأثر هذا السلوك البيئي للمؤسسة بدرجة "تركز السوق" ففي الأسواق التي تتميز بشدة المنافسة، تختار المؤسسة إستراتيجية تمييز المنتج بالتركيز على مميزاته وخصائصه البيئية، والإجراءات المتبعة في مثل هذه الحالات هو إطلاق "منتجات بيئية". وهذا بدوره سيؤدي إلى ارتفاع الحصص السوقية لهذه المؤسسات نظرا لتعلق شريحة واسعة من المستهلكين بالمنتجات الأقل إضرارا بالبيئة، ولكن في ما إذا لجأت المؤسسات الأخرى إلى التقليد ستفقد هذه الخاصية التمييزية مفعولها[58]. ترتكز عناصر الميزة التنافسية في النقاط التالية :

أ–التكلفة : في هذه النقطة يستوجب على المؤسسات الموازنة و مراعاة الحل الأوسط بين التكلفة وما تقدمه من خصائص لسلعها وخدماتها، فأغلب المؤسسات تسعى إلى تخفيض التكلفة وتطبيق المراقبة المستمرة على المواد الخام وتحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية[59].

"يمكن للمؤسسة أن تحقق ميزة تنافسية إذا استطاعت تخفيض تكلفتها في كل مجال من مجالات أنشطتها مع المحافظة على مستوى مقبول من النوعية بحيث تتمكن من بيع منتجاتها بأسعار أقل من تلك الخاصة بالمنافسين"[60].
ومن بين الشروط الواجب توفرها لتطبيق ميزة تكلفة أقل نذكر[61]:

- وجوب وجود طلب مرن على السلعة، حيث يؤدي التخفيض في السعر إلى زيادة مشتريات المستهلكين للسلع؛
- عدم وجود طرق كثيرة لتمييز المنتج؛
- محدودية تكاليف تبديك منتج مؤسسة ما بمنتج مؤسسة أخرى أو عدم وجودها بالمرة بالنسبة للمشترين.

[57] عز الدين علي سويسي، نعمة عباس الخفاجي، **الميزة التنافسية وفق منظور استراتيجيات التغيير التنظيمي**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن 2014، ص ص70-71.
[58] محمد عادل عياض، **مرجع سبق ذكره**، ص18
[59] عز الدين علي سويسي، نعمة عباس الخفاجي، **مرجع سبق ذكره**، ص72
[60] بوزناق عبد الغني، **مساهمة الإبداع التكنولوجي في تعزيز تنافسية المؤسسة الصناعية–دراسة حالة مؤسسة كوندور ببرج بوعريريج–**، مذكرة الماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر2013، ص66.
[61] حجاج عبد الرؤوف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص15-16

ب–الجودة : نتيجة التغيرات والتطورات السريعة، زاد اهتمام المؤسسة في تلبية رغبات ورضا المستهلكين إذ لم يعد السعر العامل والمحرك الوحيد لسلوك المستهلكين، بل أصبحت الجودة هي الاهتمام الأول لهم والقيمة التي يسعون للحصول عليها، هذا ما أوجب على المؤسسات التي ترغب في البقاء في المنافسة أن تقدم منتجات ذات جودة عالية، وأصبح بإمكانها أن تضيف مواصفات أو سمات جديدة لمنتجاتها فريدة من نوعها ذات جودة عالية، سواء كانت المنتجات سلع أو خدمات وتقديم المنتوج مع الخدمات المصاحبة إن تطلب الأمر بما يتوافق وحاجات وتوقعات العملاء، فتدعيم السمعة من خلال الجودة يمنح المؤسسة فرض سعر عالي، كما أن العمل على سلامة العملية الإنتاجية وخلوها من أي عيوب يدعم ويزيد الكفاءة ويزيد تنافسيتها. ومما لا شك فيه أن اهتمام الكثير من المؤسسات بجودة المنتوج لا يعد مجرد طريقة لاكتساب المزايا التنافسية، بل أصبح أمرا حتميا في الكثير من المجالات الصناعية من أجل البقاء والاستمرار.وتحقيق الجودة يتم من خلال بعدين، الأول يكون في تصميم المنتج للتكيف مع وظيفته ونوعيته، والثاني يكون في القدرة التنظيمية لتحويل المدخلات إلى مطابقة النواتج. ومن هنا يمكن تحقيق الجودة من منظور المنتجات الخضراء[62].

ج–المرونة: يقصد بالمرونة قابلية ومدى تكيف النظام الإنتاجي مع المتغيرات المفروضة، فهي تتضمن القدرة والقابلية على إنتاج منتجات متنوعة وتقديم منتجات جديدة، وفي نفس الوقت تطوير المنتجات الحالية بما يواكب احتياجات الزبون، وتجدر الإشارة إلى أن المرونة قد تكون على أساس تصميم المنتج ليتلاءم مع متطلبات الزبون أو على أساس التغيير في معدلات الإنتاج بالزيادة أو بالنقصان للاستجابة لطلبات الزبائن، ويمكن تطبيق ذلك على المنتجات الخضراء باعتبار أن البيئة تطالب بها فئة معتبرة من الزبائن، "وبالتالي تكييف المنتجات مع هذه المتطلبات كلما كانت هناك ضرورة لذلك لكسب ميزة تنافسية لهذه المنتجات"[63].

د–طريقة التسليم: تتمثل خدمات ما بعد البيع في اعتمادية توصيل المنتج أو الخدمة إلى الزبائن أي سرعة التسليم، وعادة ما تستجيب المؤسسات لها. في حين يعتبر التوصيل خدمة تسعى المؤسسات لتقديمها كونها تمثل ميزة تنافسية، وينشأ عادة عن هذه الاعتمادية وصول المنتجات إلى أصحابها سليمة وبقدر عال من الموثوقية من جهة، وتقصي

[62]- عز الدين علي سويسي، نعمة عباس الخفاجي، **مرجع سبق ذكره**، ص72.

[63]- الطاهر خامرة، محددات سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية في الجزائر، **مرجع سبق ذكره**، ص61.

قدرة المنظمة كذلك في تقليل الوقت الخاص بتسليم المنتج من خلال الفرق بين تلقي طلبية الزبون وتلبيتها من جهة أخرى، ويعبر عن الوقت من خلال اعتمادية التسليم ويقصد بها مدى التزام المنظمة بمواعيد التسليم المتفق عليها مع الزبون.[64]

هـ- ابتكار المنتج : تتعدد رغبات الزبائن أحيانا من حيث المفاضلة بين المنتجات، ولهذا السبب تقوم المؤسسات بتطوير منتجاتها أو إضافة خصائص بما يتلاءم مع رغبات الزبائن من جهة، والتميز أو تعزيز تنافسيتها عن باقي منافسيها في السوق من جهة أخرى. وذلك من خلال تخصيص ميزات للمنتجات التي تقدمها من سلع وخدمات تجعلها تختلف بطريقة أو بأخرى عن تلك التي يقدمها المنافسون، بحيث يدرك زبائن القطاع أنها فريدة من نوعها أو متميزة، إذ يمكنها تلبية حاجاتهم ورغباتهم بدرجة أعلى وأفضل من باقي المنتجات المنافسة[65]. "إن الابتكار له دور هام في الدول الاقتصادية، حيث أن الشركات المبتكرة لتسويق الأبحاث والنتائج يخلق لديها قيمة مضافة جديدة وغير موجودة، علاوة على ذلك فإن المنظمات تحصل على حصة هامة من القيمة التي تم إنشاؤها حديثا"[66]. يلعب الابتكار التكنولوجي دورا هاما في تمييز المنتجات ويظهر ذلك من خلال[67]:

- ابتكار منتجات جديدة تطرح لأول مرة في السوق وتكون جديدة بالنسبة للمؤسسة والسوق وكذلك العملاء، وهذه المنتجات ناتجة عن الاكتشافات العلمية والتكنولوجية الضخمة أو الابتكارات (ابتكار تكنولوجي جذري)، وتمتاز هذه المنتجات عن غيرها بتصاميم ووظائف جديدة، فضلا عن تميزها بالأسبقية في السوق في هذا المجال؛
- تطوير منتجات حالية موجودة، عن طريق تعديل المؤسسة وتحسينها للمنتجات الحالية بهدف خلق التميز لمنتجاتها من حيث الجودة أو الإستعمال بغية إرضاء زبائنها بشكل مستمر. وتكون هذه التحسينات من خلال الابتكار التكنولوجي الجزئي (بإجراء تعديلات على تصميم المنتوج، وإنجازه وفقا لمتطلبات واحتياجات الزبون)، إضافة إلى التحسين في خدمات ما بعد البيع لضمان تمييز المنتوج لمقارنة مع منافسيها.

[64] محمود علي الروسان، العلاقة بين الميزة التنافسية والتحليل البيئي-دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي الأردني-، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد 63، جامعة أربد الأهلية/عمان،2007، ص144

[65] بوزناق عبد الغني، **مرجع سبق ذكره**، ص77

[66] -عز الدين علي سويسي، نعمة عباس الخفاجي، **مرجع سبق ذكره**، ص72

[67] محمود علي الروسان، **مرجع سبق ذكره**، ص78

الفرع الثالث: المردودية

إن الهدف من وراء إنشاء أي مؤسسة هو تحقيق أرباح صافية وتعظيم قيمتها، وتعد المردودية عامل أساسي لتسيير أي مؤسسة وهي التعبير المالي للعقبة الإستراتيجية المتمثلة في تحديد مردودية أعلى من تلك التي تم استخدامها[68].

وتعتبر الاستثمارات البيئية فرصة مغرية أمام المؤسسات إذ تتيح لها مجال تتجنب من خلاله المنافسة التقليدية التي كانت تعتبر هذه الاستثمارات مجرد هدر للأموال وتقلل من فرص تحقيق الأرباح. لكن في الوقت الراهن تم تجاوز هذه النظرة، وأصبح إدماج المعايير البيئية في منتجات المؤسسة يمكنها من تعزيز تنافسيتها الذي بدوره يعظم من أرباحها. وهذا المنظور الجديد تعززه نظرية بوتر Hypotése de poter نسبة لعالم الإدارة الشهير مايكل بوتر التي تنص على أن قيام المؤسسة بالاستثمار في التكنولوجيات النظيفة أو في إعادة تدوير النفايات يمكنها من الاقتصاد في المواد الأولية وفي الطاقة، وهذا بدوره يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي تحقيق أرباح هامشية، فالشركات هنا تسعى لوضع أنظمة للإدارة البيئية وهي على استعداد في الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي في أنشطتها إذا أدركت أنها ستتمكن من تحقيق أرباح من وراء ذلك[69] .

[68]-بوطغان حنان، **تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة الشركة الوطنية للبتروكيمياء E.N.I.P**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة الجزائر، 2007،ص62

[69]- محمد عادل عياض، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

-الطاهر خامرة، محددات سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية في الجزائر، **مرجع سبق ذكره**، ص61.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للمحددات الاقتصادية لسلوك حماية البيئة

إن أي دراسة لم تبدأ من العدم، بل ما هي إلا تكملة لدراسات سابقة تناولت الموضوع ولكن من زاوية أخرى، وبما أن مواضيع البيئة تلعب دورا مهما في البحوث العلمية، فإن الاعتماد في موضوعنا على دراسات سابقة هي ضرورة توضح لنا المسار وطريقة معالجة المعلومات للوصول إلى النتائج المرجوة، وفقا لرغبتنا في اختيار الموضوع.

وعند قيامنا بحصر المراجع التي تساعدنا في إعداد موضوع بحثنا، ومن خلال مسحنا الاستطلاعي للدراسات والأبحاث، وجدنا مجموعة منها سبق وأن تناولت الموضوع، ولو من جانب جزئي وتنوعت هذه الدراسات بين دراسات عربية و أخرى أجنبية، وهي مزيج بين مقالات وأطروحات دكتوراه ورسائل ماجستير، وللتفصيل فيما سبق تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب كالتالي:

المطلب الأول: الدراسات العربية

هناك عدة دراسات باللغة العربية تناولت الموضوع، وقد اهتمت كل دراسة بجانب محدد. وأغلب الدراسات التي سيتم عرضها تم الاعتماد عليها في وضع نموذج لدراستنا، حيث تم ترتيب هذه الدراسات تصاعديا حسب الزمن كالآتي:

- **دراسة عائشة سلمى كيحلي(2008) :بعنوان "دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر"**

وهي مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، عالجت الباحثة الإشكالية التالية: ما هي أنماط السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر؟ وما هي أسباب اختلافها؟

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في موضوع السلوك البيئي للمؤسسات والبحث عن منهج يساعد المدراء ومتخذي القرارات التسييرية في فهم طبيعة العلاقة بين أطراف المجتمع والمؤسسة من أجل تحقيق تنمية مستدامة، وذلك من خلال الوصول لتصنيف سلوك مختلف المؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر وتفسير اختلاف هذا

السلوك ومعرفة أسبابه. إضافة إلى إبراز مكانة البيئة خلال مراحل الصناعة البترولية كون هذه الأخيرة من الصناعات الأساسية التي لا نستطيع الاستغناء عنها في بلادنا، كما أنها تلحق أضرارا كبيرة بالبيئة، ومعرفة ما وصلت إليه الجزائر في هذا المجال.

ولمعالجة هذا الموضوع استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، في الشق النظري، أما الشق التطبيقي فكان من خلال بناء استبيان الذي استوحى أسئلته حسب ما جاء في الشق النظري للدراسة، واستعانت عند التحليل ببعض الطرق الإحصائية مثل أدوات الإحصاء الوصفي، وبعض البرامج الاحصائية بالإضافة لبرنامج معالج.SPSS . وفي المجال التطبيقي تحدد مجال الدراسة الزمنية بسنة 2007-2008، والمكانية ببلدية حاسي مسعود، وتكون البحث من المؤسسات الاقتصادية العاملة في قطاع النفط. من بين أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة نذكر:

- أن حماية البيئة تتطلب ضرورة معرفة المشكلات البيئية ومحاولة إيجاد حلول لها؛
- تمارس المؤسسات الاقتصادية أنشطتها في ظل ضغوط قوية من جانب أطراف عديدة، من أجل تحسين أداءها البيئي، وبالتالي فإنها تحتاج إلى استراتيجيات وأساليب إدارية جديدة تساعدها في تحقيق ذلك؛
- معظم المؤسسات النفطية في قيامها بحماية البيئة تسعى للاستجابة الى القوانين من ناحية شكلية دون أن تقوم بالأعمال المبررة لذلك.

- **دراسة محمد عادل عياض (2010) : بعنوان " دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة"**

وهو مقال منشور بمجلة الباحث جامعة ورقلة، تمحورت إشكالية المقال في التساؤل حول العوامل المؤثرة في تحديد درجة الالتزام البيئي للمؤسسة. وهدف المقال إلى دراسة العوامل المحددة لسلوك المؤسسة اتجاه البيئة، وأهم أشكال هذا السلوك لتحقيق التنمية المستدامة. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن هناك مجموعة من العوامل المتحكمة في درجة الالتزام البيئي للمؤسسة؛ حيث أن حجم الأخطار المهددة للبيئة أدى إلى ظهور وزيادة الوعي البيئي لدى الرأي العام

كذلك أن المؤسسات لا تهتم بالبيئة بسبب الإجبار فقط، بل تكمن أيضا برغبتها في اغتنام فرص اقتصادية نشأت نتيجة ظهور الأسواق الخضراء، ونتيجة أيضا لإمكانية تحقيق ربح إضافي توفره بعض الممارسات البيئية . كما أشار الباحث إلى أن عنصري الإجبار والفرص الاقتصادية ليسا السببين الوحيدين لاعتماد المؤسسة لإستراتيجية بيئية،

فهناك دافع آخر مهم جدا يتمثل في أخلاقيات المديرين الواعون بخطورة التدهور الحاصل في البيئة ومخاطر التغير المناخي.

- **دراسة صبرينة رحموني (2016) : بعنوان "أثر الأطراف ذات المصلحة على سلوك حماية البيئة للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة لعينة من المؤسسات بحاسي مسعود "**

وهي مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي بجامعة ورقلة، تجلت معالم إشكالية الدراسة في ما مدى تأثير الأطراف ذات المصلحة على سلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث تلخصت أهدافها في النقاط التالية:

-التعرف على كل من نمط السلوك البيئي و أهم الأطراف الذين لهم تأثير على سلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛

-تحديد مدى مساهمة إدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة في تفعيل سلوك حماية البيئة و إبراز أهمية تبني هذا الأخير من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛

-ضرورة ربط تأثير أصحاب المصالح تجاه البيئة بالأداء المالي؛

أسقطت الدراسة على عدد من المؤسسات الاقتصادية، واختيرت عينة عشوائية تتكون من 47 مؤسسة ناشطة بمدينة حاسي مسعود، في الفترة الممتدة بين شهري مارس وأفريل من سنة 2016، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي والتحليلي في الشق النظري ،أما التطبيقي فقد استخدمت منهج دراسة الحالة، كما اعتمدت الباحثة على الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وبرنامج SPSS لتحليل المعلومات. أهم النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة:

- يؤثر المساهمين على سلوك حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة ولا يختلف تأثيرهم مهما اختلف عمر وحجم المؤسسة؛

- كذلك النقابات العمالية تؤثر على سلوك حماية البيئة بشكل غير كافي بالنسبة لعينة الدراسة ولا يختلف هذا التأثير إذا كان عمر المؤسسة قبل سنة 2003 أو بعدها وحتى إذا اختلف حجم المؤسسات من صغيرة ومتوسطة إلى كبيرة فإن هذا التأثير يبقى نفسه؛

– تأثير الزبائن وباقي الأطراف كلها والمتمثلة في الموزعون، البنوك، وكالات التأمين،الجمعيات البيئية والهيئات القطاعية والعمومية على السلوك البيئي كان غير كافي ولا يختلف تأثير هؤلاء المتعاملون مع المؤسسات محل الدراسة في تقدم عمر المؤسسة سواء انشأت قبل سنة 2003 أو بعدها وحتى في حجمها فالتأثير يبقى نفسه ولا يتغير.

- **دراسة خامرة الطاهر (2016) : بعنوان "محددات سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية في الجزائر"**

وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة ورقلة، عالج الباحث في دراسته إشكالية متمثلة في التساؤل الرئيسي التالي: ما هي العوامل المؤثرة على أنماط سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية العاملة في الجزائر، من بين النقاط التي هدفت إليها هذه الدراسة هي اختبار فعالية أدوات السياسة البيئية في الحد من التلوث الصناعي، وذلك من خلال إبراز مدى توافق أدوات السياسة البيئية وأدوات التسيير البيئي، كذلك حاول الباحث تحديد القطاعات الصناعية الأكثر حساسية اتجاه حماية البيئة وطرحه لحلول مرتبطة بمعالجة التلوث الصناعي باعتبار هذا الأخير من أخطر أنواع التلوث.

بالنسبة للحدود المكانية والزمنية، فقد قام الباحث بإسقاط دراسته على عدد من المؤسسات الصناعية، واختيرت عينة عشوائية تتكون من 380 مؤسسة تم توزيعها عبر الوطن على أساس جهوي (شرق، وسط، غرب، جنوب)، حيث تم منح فترة من فيفري 2015 إلى غاية نوفمبر 2015 لجمع الاستمارات، مستخدما الباحث كل من المنهج الوصفي والمقارن والتجريبي، والاستبيان كأداة لجمع المعلومات إضافة إلى المقابلات الشخصية ومختلف التقارير التي تنشرها وزارة البيئة. من بين أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة نذكر:

–رغم التدابير الوقائية المتخذة من طرف الحكومة للتحكم في التلوث الصناعي المسبب للتدهور بنسبة معتبرة من الناتج المحلي الخام، إلا أنها لم تتمكن من ذلك بسبب ضعف التخطيط البيئي الناجم عن عدم الاستقرار المؤسساتي؛

–يختلف تبني السلوكيات البيئية بين المؤسسات الصناعية الجزائرية والأجنبية العاملة في الجزائر في درجة الوعي البيئي، لكن وبشكل عام لا تختلف أنماط سلوك حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة باختلاف قطاعاتهم؛

بالنسبة للنتائج الخاصة بالعوامل المؤثرة على سلوك حماية البيئة في المؤسسات الصناعية بحسب جنسيها وطبيعة الصناعة فسنحاول التركيز على الشق المتعلق بدرساتنا، حيث توصل الباحث إلى أن هناك فرق على مستوى

المردودية الذي تظهره العناصر الفرعية لصالح المؤسسات الجزائرية، وهذا ناتج عن اهتمام المؤسسات الجزائرية بالمسؤولية الاقتصادية على حساب المسؤولية الأخلاقية، إضافة إلى أن كل المؤسسات محل الدراسة تتأثر بالفرص الاقتصادية (العوامل الاقتصادية) بنفس الدرجة.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

كذلك بالنسبة للدراسات الأجنبية التي تناولت الموضوع أو جزء منه، التي سيتم عرضها كالتالي حسب الترتيب الزمني:

الدراسة الأولى:

- **REYNAUD Emmanuelle, (1998) « Les cinq familles de comportements de protection de l'environnement des entreprises : une approche basée sur la théorie des contrats et l'économie des conventions »**

تطرقت الباحثة في أطروحتها (دكتوراه) إلى ذكر أهم المحددات المتحكمة في تغير سلوك حماية البيئة للمؤسسات، وكذلك أهم النظريات والاستراتيجيات المطبقة لإدماج حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية الفرنسية وانعكاس ذلك على الوظائف الداخلية والخارجية للمؤسسة، حيث قسمت الباحثة المحددات إلى قسمين أساسيين هما المحددات السوسيولوجية والمتمثلة في الضغوط الداخلية والضغوط الخارجية وأخلاق المسيرين، والقسم الثاني هي المحددات الاقتصادية. وقد حددت استخدام نماذج الاقتصاد الجزئي والدراسة الميدانية تصنيف السلوكيات لحماية البيئة، حيث توصلت التحقيقات النظرية للدراسة إلى وجود ثلاثة أنماط من سلوك حماية البيئة. وقد دعمت نتائج الدراسة الميدانية في الأخير الحجج النظرية المذكورة، لأن جميع الحالات موجودة في العينة المدروسة من طرف الباحثة.

الدراسة الثانية :

- **HAMDOUN Mohamed (2008), « Le comportement écologique des entreprises chimiques tunisiennes: un passage obligé ou un choix délibéré »**

يكمن الهدف من هذه الدراسة في تحديد العوامل المتحكمة في مستوى الالتزام البيئي للمؤسسات، حيث شملت هذه الدراسة مجموعة من المؤسسات التونسية التي تنشط في قطاع الصناعات الكيميائية. وأظهرت الدراسة أن المنشآت الصناعية هي المتهم الرئيسي في أي تغيير في المحيط الحيوي، حيث أدخلت الممارسات البيئية بعد فترة من اللامبالاة للمشاكل البيئية.

توصلت الدراسة الميدانية في ما يخص الضغوطات الحكومية، أن التشريعات البيئية رادعة والأدوات الاقتصادية محفزة، وهو ما يدفع المؤسسات الملوثة للبيئة إلى ضرورة تبني سلوك أكثر مسؤولية، وهذا نتيجة تفاقم المشاكل البيئية التي أدت إلى ظهور حساسية بيئية لدى الرأي العام، ثم تحولت إلى ضغوط يمارسها أصحاب المصلحة على المؤسسات لدفعها إلى العمل أكثر في اتجاه أكثر اخضرارا وحماية للبيئة.

كما بينت الدراسة أن الشركات لا تهتم بالبيئة الطبيعية تحت الإكراه (الضغوطات الحكومية) فقط، ولكن أيضا لاغتنام الفرص الاقتصادية ولتحقيق مكاسب ربحية أخرى من خلال بعض الممارسات البيئية. ومع ذلك، فالمؤسسات لا تعتمد استراتيجيات بيئية دائما في ظل القيود أو اغتنام الفرص الاقتصادية، ولكن أيضا لوجود شعور أخلاقي قادهم للمحافظة على البيئة من مخاطر تدهور التراث الطبيعي.

الدراسة الثالثة :

lisabeth ALBERTINI (2011) L'engagement environnemental des entreprises : une revue de littérature,

هذه الدراسة عبارة عن مقال من ملتقى دولي بجامعة مونبليه الفرنسية للباحثة بجامعة باريس. وهي دراسة نظرية تناولت الالتزام بالمسؤولية البيئية للمؤسسات التي تناولتها العديد من البحوث الأكاديمية، حيث ترى الباحثة أن مراجعة هذه الأدبيات يتم على و قسمت الباحثة محددات الالتزام بالمسؤولية البيئية إلى محورين الأول يبين أن

المؤسسات الاقتصادية تلتزم بالمعايير البيئية استجابة لضغوط أصحاب المصالح، والثاني لتحسين أدائها المالي ومميزاتها التنافسية.

بحيث تم تقسيم هذه المحددات إلى محددات مؤسسية والمنحصرة في كل من ضغوطات أصحاب المصالح والاتصال البيئي، ومحددات اقتصادية، والمتمثل في كل من دعامة الإنتاجية الذي ينعكس على كفاءة الأداء المالي للمؤسسة من خلال التحكم في تكاليفها وبدوره ينعكس على المردودية التي تعتبر عنصر من عناصر الفرص الاقتصادية.

المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

تم الاعتماد في دراستنا على مجموعة من الدراسات السابقة معظمها باللغة العربية وثلاث دراسات باللغة الأجنبية، حيث ركزت على المحددات السلوكية ودرجة الالتزام البيئي للمؤسسات. ومن خلال استعراضنا لهذه الدراسات تم استنتاج بعض النقاط المهمة من بينها :

- أن الاهتمام الكبير بالبيئة والسلوك الذي تتبعه المؤسسات أصبح موضوع الساعة لكثرة الأنشطة السلبية المضرة بالبيئة؛
- لحماية البيئة يستوجب معرفة المشكلات البيئية ومحاولة إيجاد حلول لها؛
- نشاط المؤسسات الاقتصادية يمارس تحت ضغوط عدة أطراف لتحسين أدائها البيئي، من بينها الحكومات التي تجبر الملوث على دفع قيمة الأضرار الملحقة بالبيئة؛
- إضافة إلى الضغوطات المؤثرة على السلوك المتبع للمؤسسة، هناك مجموعة من العوامل المتحكمة في درجة الالتزام البيئي كإغتنام بعض الفرص وتحقيق أرباح إضافية تعود إيجابا على ربحية ومردودية المؤسسة، وهي عبارة عن محددات اقتصادية (وهي موضوع دراستنا)؛
- اختلاف البيئات الاقتصادية التي أجريت فيها هذه الدراسات؛
- اعتمدت الدراسات على طريقة عمل مختلفة، وكذلك البرامج المستخدمة في عملية التحليل.
- مجمل الدراسات السابقة التي تم عرضها في المبحث الثاني من هذا الفصل اشتركت ودراستنا في تناول شق من الموضوع المعالج والمتمثل في السلوك البيئي.

وتعتبر الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة بالإضافة لكونها تهتم بسلوك المؤسسات اتجاه البيئة وحمايتها من خلال أنشطتها ودوراتها الإنتاجية، في أنها تصبو إلى معرفة الأثر البالغ لاغتنام واقتناص المؤسسة للفرص الاقتصادية المتاحة أمامها من تطبيق بعض الممارسات البيئية، ومعرفة مدى تأثير كل عنصر من هذه المحددات على السلوك البيئي المنتهج من طرف المؤسسة ذاتها وكيف يعود على الأداء المالي للمؤسسات، ومن أجل إبراز مساهمة الدراسة الحالية ضمن الدراسات السابقة كذلك أن معظم الدراسات لم تتناول العلاقة بين المتغيرين (المحددات الاقتصادية والسلوك البيئي للمؤسسات) على وجه الخصوص، إلا أنه تم الجمع في دراستنا بين المتغيرين ومعرفة العلاقة بينهما، من خلال إسقاط الموضوع على عينة من المؤسسات الناشطة في ولاية ورقلة بشكل عام وأغلبيتها في مدينة حاسي مسعود.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإلمام بالجانب النظري للموضوع؛ حيث تم التطرق في المطلب الأول من المبحث الأول من هذا الفصل إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالسلوك البيئي الذي يعد سلوك تنتهجه المؤسسات الاقتصادية اتجاه حماية البيئة، حيث تختلف نظرة كل مؤسسة عن الأخرى فمنها من تتبع سلوك واعي ومنها من تتبع سلوك ممتثل أو قد يكون دفاعي، وهذا يعود لمجموعة من المحددات المؤثرة على المؤسسة في حد ذاتها. وقد ميزنا بين نوعين من المحددات، محددات غير اقتصادية والمتمثلة في كل من الضغوطات الحكومية وتأثير الأطراف ذات المصلحة والعوامل الموقفية، أما النوع الثاني من المحددات فهي محددات اقتصادية؛ وهي موضوع دراستنا التي تم التطرق إليها في المطلب الثاني من هذا الفصل، والتي تشمل ثلاث عناصر أساسية ألا وهي: المحفزات التسويقية التي بدورها تضم كل من المنتج البيئي، التسعير البيئي، التوزيع البيئي، والترويج البيئي. بينما يضم العنصر الثاني والمتمثل في التمييز التنافسي كل من التكلفة، الجودة، المرونة، طريقة التسليم، والابتكار. أما العنصر الثالث من هذه المتغيرات فهو المردودية التي تسعى المؤسسة لتعظيمها من خلال إدماجها للأبعاد البيئية في أنشطتها الإنتاجية.

هذا فيما يخص المبحث الأول، أما المبحث الثاني من هذا الفصل فقد حاولنا تلخيص ما جاءت به الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع أو جزء منه، والتي بدورها تتناسب مع الدراسة الحالية سواء الدراسات العربية أو أجنبية؛ وحاولنا تقييمها مع ذكر ما جاءت به هذه الدراسة وتحديد موقعها من بين الدراسات السابقة.

الفصل الثاني :

دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية ورقلة

تمهيد:

بعد استعراضنا للمفاهيم الأساسية النظرية والتطبيقية المتعلقة بدراستنا في الفصل الأول، والتي أوجزناها في كل من مفهوم السلوك البيئي وتصنيفاته وذكر محدداته الاقتصادية وغير الاقتصادية، إضافة إلى أهم ما توصلت إليه الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع وإبراز موقع الدراسة الحالية من هذه الدراسات.

وللإلمام بالموضوع أكثر وباعتبار المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وحدة من وحدات الاقتصاد، تعمل في بيئة اقتصادية ديناميكية تتفاعل معها فتؤثر فيها وتتأثر بها، والتي وجدت نفسها في مواجهة حتمية في الحفاظ على البيئة خاصة بعد صدور قانون رقم 03-10 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، التي أصبحت بمقتضاه ملزمة بحماية البيئة. سنحاول إسقاط الجانب النظري من هذه الدراسة على المؤسسات الاقتصادية الناشطة في ولاية ورقلة، والتي كانت أغلبها في مدينة حاسي مسعود، محاولة منا اختبار مدى تطابق هذا الجانب مع الواقع العملي، أي مدى تأثير المحددات الاقتصادية على السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة. حيث سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين؛ الأول يحوي كل من منهجية وأدوات الدراسة. بينما سنعرض في المبحث الثاني نتائج الدراسة إضافة لتحليلها ومناقشتها.

المبحث الأول: طريقة وإجراءات الدراسة الميدانية

إن الهدف من الدراسة الميدانية يكمن في معرفة وتحليل مدى تأثير المحددات الاقتصادية (الفرص الاقتصادية) على السلوك البيئي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، ولإسقاط الإطار النظري على الواقع يتطلب توفير إطار منهجي يحدد من خلاله القواعد الأساسية التي تمكن من ذلك، ولتحقيق ذلك يستوجب اختيار الأداة المناسبة للدراسة. ومن خلال هذا المبحث سنحاول تناول كل من: طريقة جمع المعطيات وعينة الدراسة، والنسب والمتغيرات المستخدمة في عملية التحليل، بالإضافة إلى البرامج المستعملة في معالجة هذه المعطيات.

المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة

طبيعة الموضوع عادة ما تفرض على الباحث اختيار المنهج المستعمل والأدوات التي تساعد في ذلك، وسنقوم من خلال هذا المطلب التطرق إلى إجراءات الدراسة الميدانية من خلال استعمال المنهج المناسب، الأدوات المساعدة والأساليب المعتمدة لاختبار الفرضيات كالتالي:

الفرع الأول : أدوات ومنهج الدراسة

انطلاقا من طبيعة الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي باعتباره المنهج الذي يتلاءم مع طبيعة الدراسة والأسلوب المناسب للوصول للأهداف المحددة، وذلك بهدف التعبير عن الظاهرة من الناحية الكيفية بغرض توضيح خصائص الظاهرة، ومن الناحية الكمية لإعطاء وصف رقمي يوضح مقدار وحجم هذه الظاهرة ودرجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى، إضافة إلى التحليل والربط والتفسير وصولا إلى استنتاجات، وليتم اختبار الفرضيات بالشكل الكافي تم استخدام المنهج المقارن، حيث تمت هذه المقارنة على أساس مختلف القطاعات في المؤسسات محل الدراسة. وإلى جانب ذلك تم استخدام المنهج التجريبي لتناسبه مع منهجية IMRAD.

وبالنسبة لأداة الدراسة فقد تم الاعتماد على أداة الاستبيان، نظرا لتناسبها مع طبيعة المتغيرات النوعية للدراسة من جهة، وخصائص مجتمع الدراسة من جهة أخرى بسبب انشغالهم الدائم كون الاستبيان موجه حسب الترتيب إما للمدير أو رئيس قسم البيئة أو رئيس مصلحة البيئة أو مدقق بيئي، لذا يصعب إجراء مقابلات مطولة معهم.

الفرع الثاني : مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من عينة من المؤسسات الناشطة في ولاية ورقلة حيث تم توزيع 56 استمارة استبيان، ومن أجل تمثيل جيد للعينة تم توزيعها عبر قطاعات مختلفة، كما تم منح فترة معتبرة لجمع الاستمارات قدرت بأسبوعين من 14 مارس إلى غاية 28 مارس، واستردت 40 استمارة 39 منها صالحة، واستمارة واحدة غير صالحة لتحليل الدراسة.

الفرع الثالث : تحديد المتغيرات (نموذج الدراسة)

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير المتغيرات المستقلة والتي تم ذكرها في الفصل الأول والمتمثلة في المحددات الاقتصادية (الفرص الاقتصادية) المتضمنة كل من المحفزات التسويقية والتمييز التنافسي والمردودية، على المتغير التابع والمتمثل في سلوك حماية البيئة للمؤسسات الاقتصادية، كما هو موضح :

الشكل رقم 2-1: نموذج الدراسة

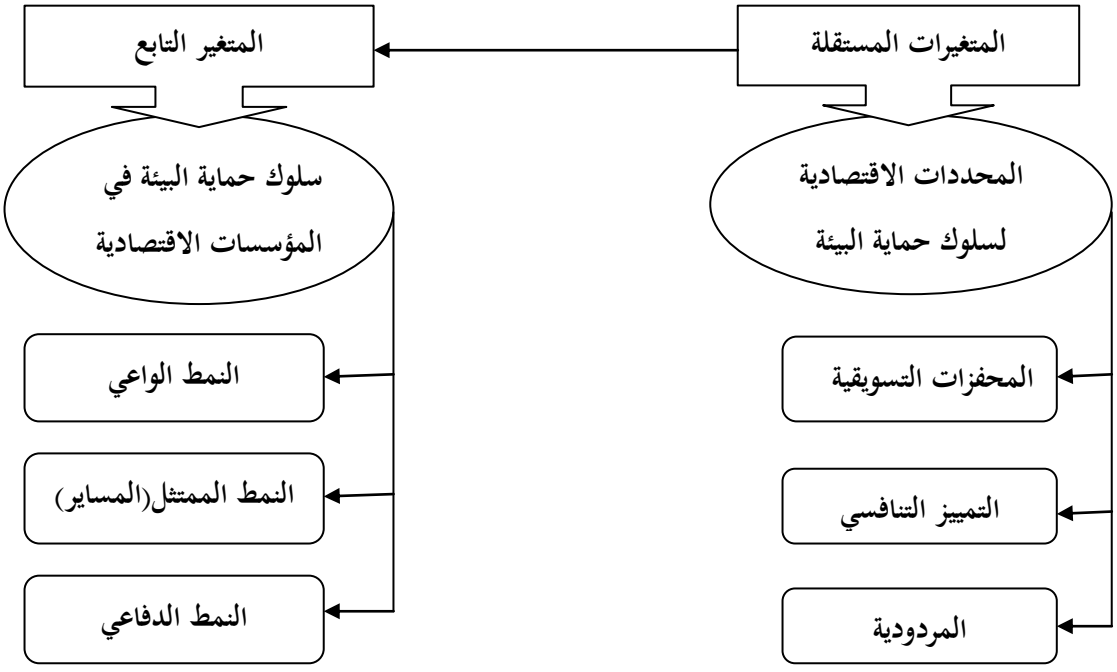

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثاني: أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة

لتحقيق أهداف البحث وتحليل البيانات التي تم تجميعها، تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية، وهذا بالاستعانة بحزمة البرامج التطبيقية الإحصائية في مجال العلوم الاجتماعية والمعروفة تجاريا باسم : SPSS Win Version 20 (Statistical Package for Social Science)، كما تمت الاستعانة ببرنامج Excel الإصدار8.

الفرع الأول : أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار صحة فرضياتها تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي وهي :

1- التكرارات والنسب المئوية : للتعرف على الصفات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة المستهدفة؛
2- المتوسط الحسابي المرجح : وذلك لمعرفة اتجاهات أفراد الدراسة نحو كل فقرة أو بعد، مع العلم أنه يساعد في ترتيب الفقرات حسب أعلى متوسط مرجح.
3- الإنحراف المعياري : وذلك بغية التعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة نحو كل فقرة، ويلاحظ أيضا أن الانحراف المعياري يوضح أيضا التشتت في استجابات أفراد الدراسة، وكما هو معلوم كلما اقتربت قيمته من الصفر، فهذا يعني تركز الإجابات وعدم تشتتها،

4- معامل الثبات كرونباخ ألفا للتأكد من ثبات أداة الاستبيان، حيث يأخذ هذا المعامل قيمته بين الصفر والواحد، وكلما اقترب من الواحد فهذا يعني ثباتا أكبر للأداة؛

5- مصفوفة ارتباط بيرسون pearson لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع؛

6- اختبار ANOVA الأحادي لمقارنة سلوك حماية البيئة في مختلف القطاعات الصناعية المدروسة؛

7-اختبار t لدلالة الفروق بين العينات المستقلة في تأثير المحددات المدروسة على سلوك حماية البيئة في المؤسسات بحسب عمرها.

الفرع الثاني : الطريقة المستخدمة في القياس

قمنا في هذه الدراسة باستخدام قائمة الاستقصاء كأداة لجمع البيانات وزعت على عينة الدراسة، وجاءت الأسئلة أو الفقرات لكل الأبعاد (المتغير المستقل والتابع) مغلقة ومصممة وفقا لمقياس ليكرت الثلاثي لتناسبه لمثل هذه الدراسات، وقد كانت الخيارات المتاحة أمام كل عبارة كما يلي: (غير موافق، محايد، موافق)، ومن أجل تحديد الاتجاه أعطينا لاحتمالات الإجابات الثلاثة السابقة أوزان محددة كما هو موضح في الجدول الآتي :

الجدول رقم 2-1 : الأوزان المعطاة لخيارات الإجابة في قائمة الاستقصاء حسب ليكارت الثلاثي

الرأي	الأوزان
غير موافق	1
محايد	2
موافق	3

المصدر: من إعداد الطالبة

وبعد ذلك يتم حساب المتوسط الحسابي المرجح لتحديد الاتجاه العام للإجابات، حيث يحدد بناءا على مجال وقوع قيمة المتوسط المرجح، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 2-2 : المتوسطات المرجحة والاتجاه الموافق لها

المتوسط المرجح	الاتجاه
1-1.66	غير موافق
1.67-2.33	محايد
2.34-3	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثالث: أداة الدراسة

بناءا على المنهج المتبع في الدراسة وطبيعة البيانات التي يراد جمعها ولعدم توافر المعلومات الأساسية المرتبطة بالموضوع كبيانات منشورة، إضافة إلى صعوبة الحصول عليها، تم الاعتماد على قائمة الاستقصاء وهي الأداة الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف الدراسة، وعليه تم تصميم قائمة استقصاء بالاعتماد على الدراسات التي تناولت سلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية بالإضافة إلى الدراسات المتعلقة بالمتغيرات المستقلة (المحفزات التسويقية، التمييز التنافسي، المردودية).

الفرع الأول : بناء أداة الاستبيان

تم تصميم قائمة استقصاء ذات علاقة بتحديد أبعاد المتغير التابع والمتمثل في سلوك حماية البيئة للتمكن من معرفة الأنماط التي تتخذها المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، وتحقيقا لهذا الغرض قمنا بتحديد المجالات الرئيسية لمختلف المتغيرات وذلك بمراجعة العديد من الدراسات والأبحاث العلمية ذات الصلة بالموضوع فضلا عن مناقشة أصحاب التخصص، ويمكن إيجاز هذه المجالات فيما يلي :

أ-أبعاد المتغير التابع والتي تهدف إلى تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب أنماط سلوك حماية البيئة بالاعتماد على مجموعة من المعايير الرئيسية وهي: الإطار القانوني (الشكلي)، معيار ضغوطات المتعاملين، نظام التسيير البيئي المعتمد، والخصائص الشخصية للمسير.

ب-أبعاد متعلقة بتأثير المتغيرات المستقلة الداخلية (المحددات الاقتصادية) على المتغير التابع (سلوك حماية البيئة) والتي تم ذكرها في الفصل السابق، وتتمثل في ثلاث مجالات رئيسية، حيث تتمثل في المحفزات التسويقية والتمييز التنافسي والمردودية .

لذا تم تقديم استمارة الاستبيان إلى المستجوبين بشكل مدروس مراعين بذلك دقة صياغة الأسئلة وصحة العبارات وبساطتها لذلك قمنا بتقسيمه وفق الأجزاء التالية:

الجزء الأول : ويشمل البيانات الشخصية عن أفراد العينة ممثلة في :الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة، المركز الوظيفي.

الجزء الثاني : يتضمن خصائص المؤسسات محل الدراسة فيما يتعلق بحماية البيئة: جنسية المؤسسة، تاريخ إنشاء المؤسسة، طبيعة القطاع، المسؤول عن قضايا البيئة في مؤسستكم، أسباب التزام المؤسسة بحماية البيئة.

الجزء الثالث : يركز على المقاييس الخاصة بالمتغير التابع (أنماط سلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة)، إذ تناول ثلاثة أبعاد النمط الدفاعي، النمط الممتثل (المساير) والنمط الواعي، وذلك بالاعتماد على المعايير التي تم التطرق إليها سابقا، وبموجب ذلك تم وضع أسئلة لكل منها على النحو التالي :

الجدول رقم 2-3 : يوضح توزيع الفقرات على أبعاد المتغير التابع

الرقم	**أبعاد المتغير التابع**	الفقرات
1	النمط الدفاعي	من 1 إلى 3
2	النمط الممتثل	من 4 إلى 6
3	النمط الواعي	من 7 إلى 9

المصدر: من إعداد الطالبة

الجزء الرابع :يركز على علاقة المحددات الاقتصادية المؤثرين على السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية بالأداء المالي كما يلي:

الجدول رقم 2–4: يوضح توزيع الفقرات على البعد المتعلق بتأثير المتغيرات المستقلة على الأداء المالي

البعد المتعلق بتأثير المتغيرات المستقلة على الأداء المالي	المتغيرات الفرعية	الفقرات
المحفزات التسويقية	المنتج البيئي	**1**
	التسعير البيئي	**2**
	التوزيع البيئي	**3**
	الترويج البيئي	**4**
التمييز التنافسي	التكلفة	**5**
	الجودة	**6**
	المرونة	**7**
	طريقة التسليم	**8**
	إبداع المنتج	**9**

المصدر: من إعداد الطالبة

الجزء الخامس : يركز على– تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، والتي تم التطرق إليها مسبقا، وفيما يلي محتواها وفروعها :

الجدول رقم 2–5: يوضح توزيع الفقرات على أبعاد المتغير المستقل

طبيعة المتغيرات	الأبعاد المتعلقة بتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (السلوك البيئي)	المتغيرات الفرعية	الفقرات
متغيرات داخلية	المحفزات التسويقية	المنتج البيئي	من 1الى 3
		التسعير البيئي	من4 إالى6
		التوزيع البيئي	من7إلى9
		الترويج البيئي	من10إلى12
	التمييز التنافسي	التكلفة	من13إلى15
		الجودة	من16إلى18
		المرونة	من19إلى21
		طريقة التسليم	من22إلى24
		إبداع المنتج	من25إلى27
	المردودية		من28إلى30

المصدر: من إعداد الباحث

الفرع الثاني : صدق محتوى الاستبيان

صدق قائمة الاستقصاء يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه، وشمولها لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل إضافة إلى وضوح فقراتها ومفرداتها بحيث تكون مفهومة لكل أفراد عينة الدراسة، وقد تم التأكد من صدق قائمة الاستقصاء كالتالي :

أولا– الصدق الظاهري (صدق المحكمين) : بهدف التأكد من صدق قائمة الاستقصاء، تم عرضها على مجموعة من الأساتذة المتخصصين في المجال، ومن بين الأساتذة الذين قاموا بتحكيم قائمة الاستبيان الأستاذ محمد عادل عياض، والأستاذة كيحلي سلمى عائشة، وذلك للتأكد من صحة الصياغة اللغوية وشمولية الفقرات ومناسبتها لمجالات الدراسة.

وانطلاقا من التوجيهات التي أبداها المحكمون تم تعديل قائمة الاستقصاء لتستقر بصورتها النهائية على (30) فقرة موزعة على أبعاد الدراسة بالشكل الذي تم عرضه في العنصر المتعلق ببناء أداة الدراسة الملحق (رقم 1).

ثانيا– صدق الاتساق الداخلي لقائمة الاستقصاء : بغرض التأكد من صدق محتوى الاستبيان، تم حساب درجة ارتباط كل فقرة بالدرجة الكلية لجميع فقرات المحور الذي تنتمي إليه، وللقيام بهذا الاختبار قمنا بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية لجميع فقرات هذا المحور، وذلك لكل محور من محاور الدراسة على النحو التالي :

أ- **الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول:** يتعلق بعلاقة المحددات الاقتصادية التي بدورها تؤثر على السلوك البيئي بالأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، وفيما يلي درجة الارتباط :

الجدول رقم 2-6 : الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول:

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
المحفزات التسويقية	إدماج الخصائص البيئية في المنتجات يزيد من الطلب عليها	0,676	0,000
	الالتزام بالمعايير البيئية يرفع من تسعير المنتجات	0,323	0,045
	الاهتمام بالمنتجات الخضراء يزيد من إقبال المستهلكين عليها	0,617	0,000
	دمج الخصائص البيئية في المنتجات يسهل عملية توزيعها مما يرفع من مردودية المؤسسة	0,456	0,004
التمييز النافسي	الالتزام بالمسؤولية البيئية يخفض من مدخلات العملية الإنتاجية (أي التكلفة(	0,459	0,003
	الالتزام بالمعايير البيئية يحسن من جودة المنتجات مما يرفع الطلب عليها	0,794**	0,000
	استجابة منتجاتكم للمتطلبات البيئية يكسبها ميزة تنافسية مما يعزز أرباحها	0,662	0,000
	التسليم الآمن للمنتجات يزيد من الإقبال عليها	0,510	0,001
	تطوير المنتجات بما يتماشى مع حماية البيئية يزيد من الطلب عليها	0,669**	0,000

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS

يبين الجدول رقم 2-6 الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول والمتعلق بعلاقة المتغير المستقل والمتمثل في المحددات الاقتصادية بالأداء المالي حيث يبين معامل الارتباط بين الفقرات والذي يتراوح بين0,323 و 0,676 وهي قيم جيدة (إرتباط قوي) وتدل على صدق الفقرات، حيث أن القيمة الاحتمالية المعنوية لكل فقرة أقل من(0,05) ، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

ب- **الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني** : سيتم من خلال هذا الجزء التطرق إلى حساب معامل الارتباط و مستوى المعنوية للمجالات المتعلق بتأثير المحددات الاقتصادية على أ نماط سلوك حماية البيئة ومعرفة ما إذا كان هناك دلالة إحصائية بين فقرات كل مجال والمحور ومجالاته وفيما يلي درجة الارتباط :

الجدول رقم 2-7 : الصدق الداخلي لفقرات أثر المحددات الاقتصادية على نمط السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة:

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	مستوى المعوية
المحفزات التسويقية	تتمتع منتجات مؤسستكم بخصائص ذات جودة عالية	0,572**	0,000
	تقتضي سياسة مؤسستكم ادماج الاعتبارات البيئية في منتجاتها بغض النظر عن تكاليفها.	0,661	0,000
	الالتزام بالمسؤولية البيئية يحسن صورة مؤسستكم وبالتالي زيادة مبيعاتها	0,528*	0,001
	ادماج الاعتبارات البيئية يسهل توزيع منتجاتكم	0,507	0,001
التمييز النافسي	الالتزام بالمسؤولية البيئية يخفض من مدخلات العملية الانتاجية ؟	0,291	0,073
	يعتبر ادماج الاعتبارات البيئية في منتجاتكم من سياسة المؤسسة	0,720**	0,000
	الالتزام بالمسؤولية البيئية يجعل منتجاتكم تستجيب لطلبات الزبائن	0,710	0,000
	تسلم منتجات مؤسستكم بطريقة آمنة بيئيا تطبيقا لسياسة المؤسسة في ذلك	0,584*	0,000
	تتبنى مؤسستكم تكنولوجيات نظيفة وتسعى لتطوير منتجاتها بما يتلاءم وحماية البيئة.	0,652**	0,000
المردودية	التزام مؤسستكم بالمسؤولية البيئية يمكنها من تحقيق أرباح هامشية	0,346	0,031

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS

يبين الجدول رقم 2-7 الصدق الداخلي لفقرات المحددات الاقتصادية حسب النمط السلوك الواعي اتجاه حماية البيئة حيث يبين معامل الارتباط بين الفقرات والذي يتراوح بين 0,346 و 0,720 الصدق بين فقرات المجال وهي قيم جيدة، حيث أن القيمة الاحتمالية المعنوية لكل فقرة أقل من (0,05) ، وبذلك تعتبر الفقرات صادقة لما وضعت لقياسه، ماعدا العنصر الخامس والمتعلق بعنصر التكلفة.

الجدول رقم 2-8 : الصدق الداخلي لفقرات أثر المحددات الاقتصادية على نمط السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة:

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
المحفزات التسويقية	تلتزم المؤسسة بالتشريعات البيئية المتعلقة بخصائص المنتوج	0,691*	0,000
	تستجيب طريقة تسعير منتجاتكم للاعتبارات البيئية	0,522	0,001
	يساهم التزام مؤسستكم بالتشريعات البيئية في ترويج منتجاتها.	0,626**	0,000
	يعتبر احترام المعايير البيئية التي تفرضها النصوص القانونية مهم لتوزيع منتجاتكم.	0,638	0,000
التمييز التنافسي	يجنب الالتزام بالمعايير البيئية التي تفرضها القوانين تكاليف حماية البيئة لمؤسستكم.	0,392	0,014
	التزام المؤسسة بالمعايير البيئية يحسن من جودة منتجاتكم.	0,497	0,001
	تسعى مؤسستكم لتعديل منتجاتها بما يوافق المعايير البيئية المنصوصة قانونا.	0,590	0,000
	تحترم مؤسستكم نظام السلامة والأمن في تسليم منتجاتها لاعتبارات قانونية.	0,734	0,000
	التكنولوجيات المتبعة في مؤسستكم تستجيب للنصوص القانونية المتعلقة بالتشريعات البيئية.	0,651	0,000
المردودية	الالتزام بالمعايير البيئية التي تفرضها القوانين يزيد من الاقبال على منتجاتكم.	0,626**	0,000

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجاتSPSS

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

يبين الجدول رقم 2-8 الصدق الداخلي لفقرات أثر المحددات الاقتصادية على نمط السلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة حيث يبين معامل الارتباط بين الفقرات والذي يتراوح بين 0,392 و 0,734 الصدق بين فقرات المجال وتعتبر قيم جيدة، حيث أن القيمة الاحتمالية المعنوية لكل فقرة أقل من(0,05) ، وبذلك تعتبر الفقرات صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم 2-9: الصدق الداخلي لفقرات أثر المحددات الاقتصادية على نمط السلوك البيئي الدفاعي اتجاه حماية البيئة:

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
المحفزات التسويقية	تشكل التشريعات البيئية المتعلقة بخصائص المنتوج ضغطا على مؤسستكم.	0,460**	0,003
	الاعتبارات البيئية تضخم من أسعار منتجاتكم.	0,649	0,000
	الاعتبار البيئي غير مهم في عملية ترويج منتجات مؤسستكم.	0,877**	0,000
	تتجاهل شركات التوزيع اشتراط الاعتبارات البيئية أثناء القيام بمهمتها.	0,819**	0,000
التمييز التنافسي	تعتبر مؤسستكم التكاليف البيئية هامشية أي لا يمكن تحملها.	0,800*	0,000
	تعتبر المعايير البيئية مطلب غير ضروري لجودة المنتج.	0,849**	0,000
	تعديل منتجات مؤسستكم للاستجابة للمعايير البيئية أمر غير ضروري.	0,757	0,000
	يعتبر أمن المنتجات عند تسليمها أمر غير ضروري.	0,726**	0,000
	يعتبر تكييف المنتجات للاعتبارات البيئية غير ضروري.	0,703	0,000
المردودية	تعتبر درجة وعي المستهلكين بحماية البيئة ضعيفة.	0,555	0,000

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

يبين الجدول رقم 2-9 الصدق الداخلي لفقرات أثر المحددات الاقتصادية على نمط السلوك البيئي الدفاعي اتجاه حماية البيئة حيث يبين معامل الارتباط الصدق بين فقرات المجال والذي يتراوح بين 0,460 و 0,877 وهي قيم جيدة، حيث أن القيمة الاحتمالية المعنوية لكل فقرة أقل من(0,05) ، وبذلك تعتبر فقرات المجال صادقة لما وضعت لقياسه.

ج- الصدق البياني (درجة الارتباط لمجالات الدراسة) :

الجدول رقم 2-10: الصدق الداخلي لمجالات الدراسة :

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
مجالات الدراسة	علاقة المحددات الإقتصادية بالأداء المالي	0,812**	0,000
	أثر المحددات الإقتصادية على النمط الواعي لسلوك حماية البيئة	0,647**	0,000
	أثر المحددات الاقتصادية على النمط الممتثل(المساير) لسلوك حماية البيئة	0,744**	0,000
	أثر المحددات الاقتصادية على النمط الدفاعي لسلوك حماية البيئة	0,140	0,396

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS

يبين الجدول رقم 2-10 الصدق الداخلي والمتعلق بدرجة الإرتباط لمجالات الدراسة، حيث يبين معامل الارتباط الصدق للمجالات الأربع والذي يتراوح بين 0,140 و 0,812 وهي قيم جيدة ، حيث أن القيمة الاحتمالية المعنوية لكل فقرة من المجالات الثلاث الأولى أقل من (0,05)أما المجال الأخير فبلغ مستوى المعنوية 0,396، وبذلك تعتبر المجالات صادقة لما وضعت لقياسه.

الفرع الثالث : ثبات أداة الاستبيان

الهدف من هذا الاختبار يكمن في التحقق من إمكانية الحصول على نفس البيانات في حالة توزيعها على نفس العينة وفي نفس الظروف، وفي هذا الصدد يعد معامل الثبات الداخلي ألفا كرونباخ أحد أهم وسائل قياس الثبات الداخلي .و قد تم حسابه باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (spss) . والجدول التالي يبين ذلك :

الجدول رقم 2-11: يوضح معامل ثبات الأداة حسب معادلة (الفاكرونباخ)

المحاور	عدد عينات الدراسة	معامل ألفا كرونباخ
المعامل الكلي	39	0,775

المصدر: من إعداد الطالبة

يلاحظ من خلال الجدول أن معامل الثبات ألفا كرونباخ للاستبانة قدر ب 0,775 وهذا يمثل قيمة جيدة لثبات الاتساق الداخلي من الناحية الإحصائية ونسبة مقبولة لأغراض التحليل.

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

بعد التطرق إلى تحديد مجتمع وعينة الدراسة في المبحث السابق وكذا تبيين الطرق الإحصائية المستعملة، سنقوم في هذا المبحث باستعراض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة مع تحليلها ومناقشتها.

المطلب الأول: تحليل المعلومات الديموغرافية لعينة الدراسة

سيتم في هذا المطلب التطرق إلى تحليل الصفات الشخصية لعينة الدراسة من خلال تحليل الجزء الأول للإستبانة المتعلق بالمعلومات الشخصية للمستجوبين والمتمثلة في كل من الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة المهنية، والمركز الوظيفي، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه المعلومات تعطينا الفروقات وإمكانية إجراء مقارنات بخصوصها. وفيما يلي العرض الذي يبين خصائص عينة الدراسة:

الفرع الأول: الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

من خلال هذا الفرع سنقوم بإعطاء صورة واضحة للأفراد المستجوبين وذلك من خلال تحليل الصفات الشخصية لهم للتعرف على بعض المعلومات الأساسية المتعلقة بعينة الدراسة. وهذا انطلاقا من تحليل الجزء الأول من قائمة الاستقصاء والتي تحوي المتغيرات التالية: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المهنية، المركز الوظيفي. وفيما يلي عرض نتائج الدراسة:

أولا– الجنس:

الشكل رقم 2–2 : تصنيف المؤسسات حسب الجنس

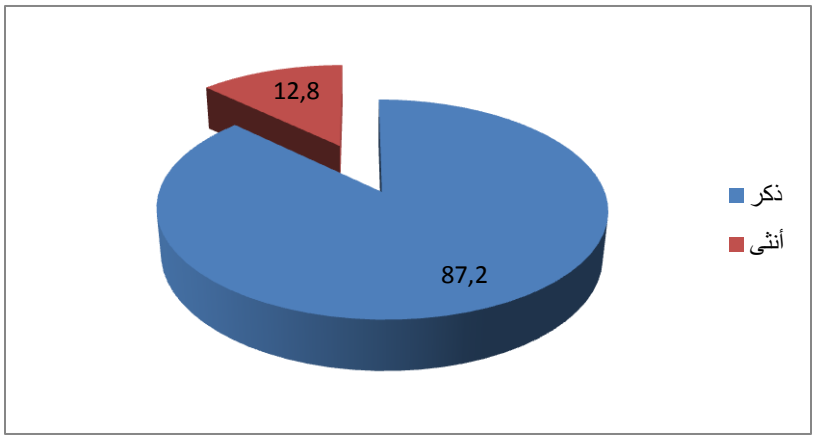

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

نلاحظ من خلال الشكل أن عينة الدراسة تتشكل من نسبة كبيرة من الذكور وتقدر ب87,2 في المائة، وبالمقابل قدرت نسبة الإناث ب12,8 في المائة، وربما يفسر ذلك كون اختيار العينة وافق المصالح المتعلقة بمصالح الوقاية والأمن والبيئة والتي يتم الإشراف عليها عادة من قبل الذكور أكثر من الإناث نظرا لتلاؤمها مع خصوصياتهم.

ثانيا– العمر:

الشكل رقم 2–3: تصنيف المؤسسات حسب الفئة العمرية

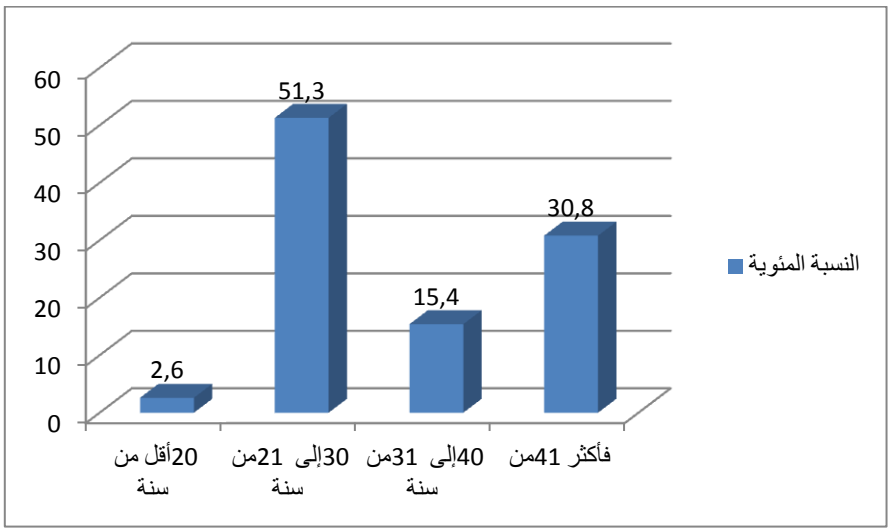

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

يبين الشكل السابق أن معظم الأفراد المستجوبين تتراوح أعمارهم بين 21 و 30 سنة بنسبة 51,3 في المائة، ثم تليها نسبة 30,8 في المائة وهي فئة الأفراد التي تتراوح أعمارهم من 41 سنة فأكثر، تليها فئة الأعمار من 31 سنة فأكثر، ثم تليها الفئة العمرية الأقل من 20 سنة بنسبة 2,6 في المائة.

ثالثا: المؤهل العلمي:

الشكل رقم 2-4: تصنيف المؤسسات حسب المؤهل العلمي

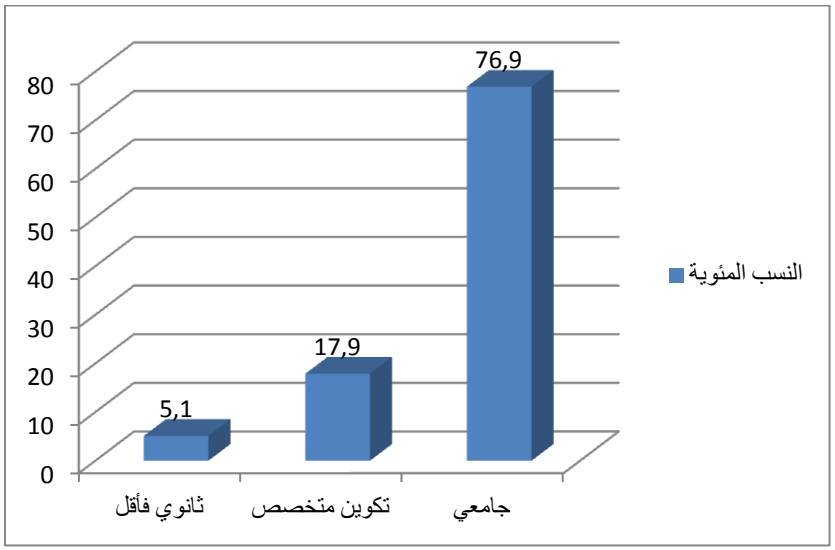

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

من خلال الشكل يتضح لنا أن عدد الأشخاص ذو التدرج الجامعي هي الفئة الأكبر حيث بلغت نسبة 76,9 في المائة في حين أظهرت النتائج أن نسبة 17,9 في المائة هم الأفراد ذوي التكوين المتخصص بينما احتلت الفئة ذوي التعليم الأقل من الثانوي أقل نسبة نظرا لأهمية الموضوع وقدرت ب 5,1 في المائة.

رابعا: الخبرة المهنية :

الشكل رقم 2–5 : تصنيف المؤسسات حسب سنوات الخبرة:

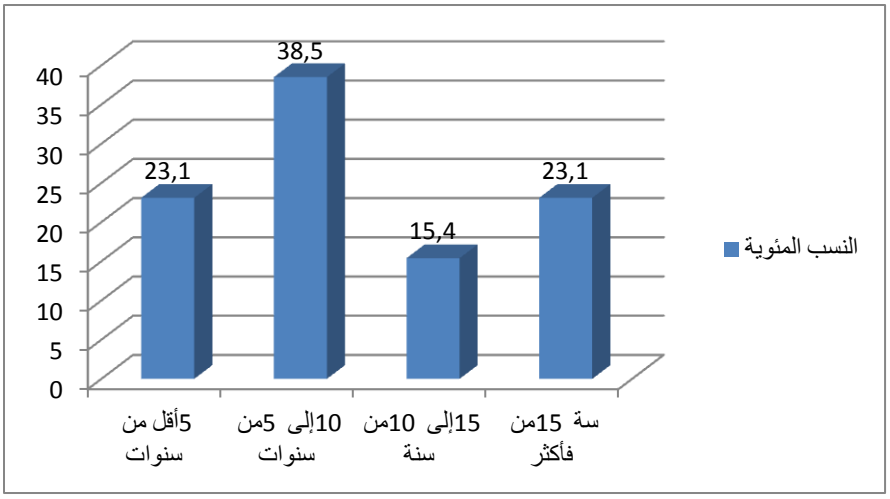

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

من خلال التمثيل الموضح أعلاه يتضح لنا أن نسبة 23.1 في المائة من أفراد العينة لديهم خبرة تقل عن 5 سنوات تليها فئة التي تتراوح خبرتهم بين 5 إلى 10 سنوات بأعلى نسبة قدرت ب 38,5 في المائة، في حين عدد أفراد العينة البالغ نسبتهم 15,4 في المائة لهم خبرة ما بين 10 إلى 15 سنة، أما الذين تتجاوز خبرتهم 15 سنة فبلغت نسبتهم 23,1 في المائة، ويمكن القول أن عينة الدراسة تمتلك خبرة معتبرة في هذا المجال.

خامسا: المركز الوظيفي:

الشكل رقم 2–6 : تصنيف المؤسسات حسب المركز الوظيفي للمستجوبين

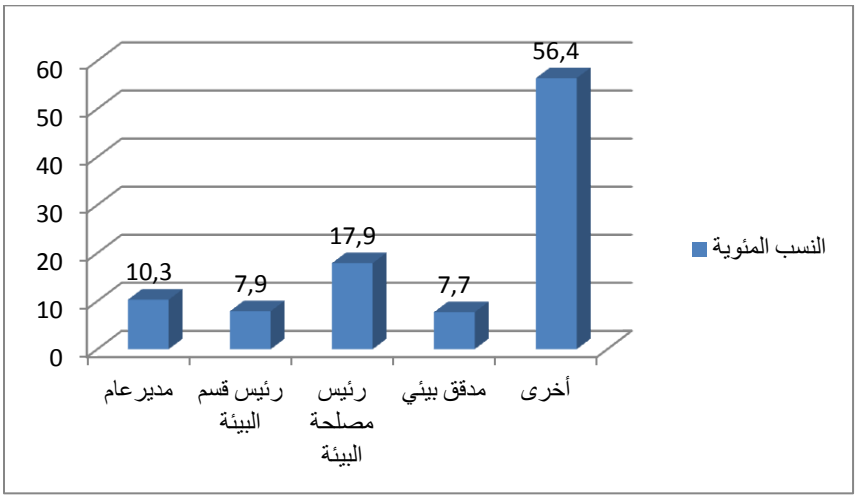

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

من خلال الشكل يتضح أن العينة تتشكل من مديري المؤسسات بنسبة 10,3 في المائة والملاحظ أنهم في كثير من الحالات يكونون مالكي المؤسسات، ورؤساء أقسام البيئة بنسبة 8.3 في المائة ورؤساء مصالح البيئة بنسبة 9.1 في المائة ومدققين في البيئة بنسبة 2.5 في المائة، ومن لهم علاقة بقضايا البيئة ولا يحملون احد الصفات السابقة الذكر والذين يعتبرون تقنيون في الميدان وغيرهم والتي تعتبر نسبتهم الغالبة بـ 51.2 في المائة

الفرع الثاني: عرض المتغيرات الخاصة بالمؤسسات محل الدراسة:

يعتبر عمر المؤسسة ذو أهمية كبيرة في الدراسة ويستوجب معرفته وصفيا قبل اختباره من أجب مناقشته كمحدد، وقد تم تصنيف التواريخ المحددة لإنشاء المؤسسات بناء على قوانين البيئة التي تعتبر حجر الأساس في حماية البيئة في الجزائر وهو قانون صدور قانون رقم 03-10 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وتم تحديد مجالات كخيارات وهي قبل سنة 2003 وبعد سنة 2003 والنتائج موضحة على النحو التالي:

الجدول رقم 2-12: تاريخ إنشاء المؤسسات محل الدراسة

تاريخ إنشاء المؤسسة	التكرار	النسبة المئوية
قبل 2003	**30**	**%76,9**
بعد 2003	**9**	**%23,1**

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن عمر المؤسسات محل الدراسة معظمها أنشأت قبل سنة 2003 بنسبة 76,9 بالمائة، أما بقية المؤسسات والتي أنشأت بعد سنة 2003 كانت نسبتها 23,1 بالمائة.

الجدول رقم 2-13: حجم المؤسسات محل الدراسة

حجم المؤسسة	التكرار	النسبة المئوية
مصغرة	3	%7.7
صغيرة	5	%12.8
صغيرة ومتوسطة	6	%15.4
كبيرة	25	%64.1

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن المؤسسات الكبيرة احتلت النسبة الأكبر قدرت ب 64,1 بالمائة وكان عددها 25 مؤسسة، تليها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتوسطة بنسب 15,4 و 12,8 بالمائة على التوالي، واحتلت المؤسسات المصغرة التي كان عددها 3 مؤسسات بنسبة قدرت ب 7,7 في المائة.

الجدول رقم 2–14: طبيعة قطاع المؤسسات

طبيعة القطاع	التكرارات	النسبة المئوية
قطاع الطاقة	25	%64.1
قطاع كيماوية والبتروكيماوية	8	%20.5
قطاع الأغذية	3	%7.7
قطاع الإسمنت والحديد	1	%2.6
أخرى	2	%5.1

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

من خلال الجدول يتضح أن الفئة الأكبر من العينة ارتكزت على قطاع الطاقة بنسبة 64,1 في المائة، تليتها نسبة 20,5 في المائة والمعبرة عن قطاع كيماوية وبيتروكيماوية، أما قطاع الأغذية وقطاع الاسمنت والحديد بلغت نسبتيهما 7,7 في المائة، و2,6 في المائة على التوالي، بينما 5,1 في المائة من العينة كانت عبارة عن قطاعات أخرى غير مدرجة في الاستبانة.

الجدول رقم 2–15: المسؤول عن قضايا البيئة في مؤسسات عينة الدراسة

المسؤول عن قضايا البيئة في المؤسسة	التكرارات	النسب المئوية
مدير المؤسسة	11	%28.2
مصلحة خاصة بالبيئة	21	%53.8
أخرى	7	%17.9

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على البرنامج الإحصائي SPSS

من خلال الجدول يتضح لنا أن الفئة الغالبة والمسؤولة عن قضايا البيئة في العينة المدروسة والتي بلغت نسبتها 53,8 بالمائة هي مصلحة خاصة بالبيئة مما يعني أن معظم المؤسسات لديها مصلحة تعنى بالبيئة، و 28,2 بالمائة من المؤسسات يكون مدير المؤسسة فيها هو المسؤول عن القضايا البيئية، بينما ما نسبته 17,9 بالمائة من المؤسسات يكون المسؤول فيها عن القضايا البيئية مصالح أخرى غير مدرجة في الاستمارة.

الجدول رقم 2-16: أسباب التزام المؤسسة بحماية البيئة

أسباب إلتزام المؤسسة بحماية البيئة	التكرارات	النسبة المئوية
أسباب أخلاقية	7	%17.9
أسباب أخلاقية	11	%28.2
أسباب قانونية	21	%53.8

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

حسب الجدول فإن سبب التزام المؤسسات محل الدراسة بحماية البيئة يكون ذو وازع قانوني في الدرجة الأولى بنسبة بلغت 53,8 بالمائة، وهذا يعود لتجنب المؤسسة الغرامات الموجهة لها جراء تلويثها للبيئة، ومحافظة على مكانتها، تليها الأسباب الاقتصادية بنسبة 28,2 بالمائة وهي دوافع تدفع المؤسسة وتحفزها للمحافظة على البيئة لزيادة أرباحها، واحتل السبب الأخلاقي آخر نسبة قدرت ب 17,9 بالمائة.

المطلب الثاني: تحليل سلوك حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة

بعد التطرق لصدق وثبات الاستبيان وكونها صالحة للتطبيق على عينة الدراسة ، سنتطرق إلى عرض وتحليل نتائج الدراسة ومناقشتها انطلاقا من تحليل سلوك حماية البيئة، وأثر المحددات الاقتصادية على السلوك البيئي وعلى الأداء المالي، ثم التطرق إلى اختبار الفروقات في المؤسسات محل الدراسة.

الفرع الأول: دراسة سلوك المؤسسات محل الدراسة اتجاه حماية البيئة:

سيتم التطرق إلى دراسة اتجاهات عينة الدراسة نحو مختلف أنماط سلوك حماية البيئة، حيث تم الإعتماد على أربع معايير كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم 2-17: نتائج تحليل أنماط سلوك حماية البيئة

الرقم	الفقرات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام
1	الإطار القانوني	0,73196	1,7949	مساير
2	ضغوطات المتعاملين	0,67738	1,7436	مساير
3	نظام التسيير البيئي	0,73196	1,7949	مساير
4	الخصائص الشخصية للمسير	0,67738	1,7436	مساير
	الإتجاه العام لسلوك حماية البيئة	0,61072	1,7692	**مساير**

المصدر: من إعدداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن المعايير المتبعة في تصنيف المؤسسات تتمثل في كل من المعيار القانوني، ضغوطات المتعاملين، نظام الإدارة البيئي المعتمد في كل مؤسسة، والخصائص الشخصية للمسير. وتم تصنيف المؤسسات بناء على مخرجات البرنامج والموضحة في الخانة المتعلقة بالمتوسط الحسابي للإجابات، حيث تبين أن جميع المؤسسات محل الدراسة تتبنى السلوك المساير اتجاه حماية البيئة بمتوسط حسابي قدر ب1,769.

علاقة موضوع الدراسة والمتمثل في المحددات الاقتصادية المؤثرة على السلوك البيئي بالأداء المالي:

الجدول رقم 2-18: نتائج تحليل فقرات علاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي

الرقم	الفقرات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام
المحفزات التسويقية	إدماج الخصائص البيئية في المنتجات يزيد من الطلب عليها	0,71800	2,5641	موافق
	الالتزام بالمعايير البيئية يرفع من تسعير المنتجات	0,87320	2,3590	موافق
	الاهتمام بالمنتجات الخضراء يزيد من إقبال المستهلكين عليها	0,64367	2,5128	موافق
	دمج الخصائص البيئية في المنتجات يسهل عملية توزيعها مما يرفع من مردودية المؤسسة	0,59802	2,4359	موافق
التمييز التنافسي	الالتزام بالمسؤولية البيئية يخفض من مدخلات العملية الإنتاجية (أي التكلفة(	0,86388	1,8718	محايد
	الالتزام بالمعايير البيئية يحسن من جودة المنتجات مما يرفع الطلب عليها	0,75555	2,4615	موافق
	استجابة منتجاتكم للمتطلبات البيئية يكسبها ميزة تنافسية مما يعزز أرباحها	0,68333	2,4872	موافق
	التسليم الآمن للمنتجات يزيد من الإقبال عليها	0,67738	2,5897	موافق
	تطوير المنتجات بما يتماشى مع حماية البيئية يزيد من الطلب عليها	0,72081	2,5128	موافق
المردودية	الإتجاه العام لعلاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي	0,41274	2,4217	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يظهر الجدول نتائج الدراسة المتعلقة بعلاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي، والتي تدل على أن الإتجاه العام لهذه العلاقة واقع في درجة الموافق بمتوسط حسابي قدره 2.421 وبانحراف معياري قدره 0.412، وبالتالي يمكن القول والحكم المطلق بأن لموضوع الدراسة والمتمثل في المحددات الاقتصادية لسلوك حماية البيئة له علاقة بالأداء المالي.

نمط السلوك البيئي الواعي :ويرجع تبنيه لعدة اعتبارات مختلفة والذي يستمد مبادئه من المسؤولية الأخلاقية، وفيما يلي نتائج المتعلقة بالنمط الواعي:

الجدول رقم 2-19: نتائج تحليل فقرات تأثير المحددات الاقتصادية على نمط السلوك البيئي الواعي

الرقم	الفقرات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المعنوية الاحصائية
المحفزات التسويقية	تتمتع منتجات مؤسستكم بخصائص ذات جودة عالية	0,71139	2,6154	موافق
	تقتضي سياسة مؤسستكم ادماج الاعتبارات البيئية في منتجاتها بغض النظر عن تكاليفها.	0,75376	2,4359	موافق
	الالتزام بالمسؤولية البيئية يحسن صورة مؤسستكم وبالتالي زيادة مبيعاتها	0,56911	2,6923	موافق
	ادماج الاعتبارات البيئية يسهل توزيع منتجاتكم	0,50236	2,5641	موافق
التمييز التنافسي	الالتزام بالمسؤولية البيئية يخفض من مدخلات العملية الانتاجية	0,84253	1,9744	محايد
	يعتبر ادماج الاعتبارات البيئية في منتجاتكم من سياسة المؤسسة	0,78790	2,4359	موافق
	الالتزام بالمسؤولية البيئية يجعل منتجاتكم تستجيب لطلبات الزبائن	0,68333	2,4872	موافق
	تسلم منتجات مؤسستكم بطريقة آمنة بيئيا تطبيقا لسياسة المؤسسة في ذلك	0,59007	2,6154	موافق
	تتبنى مؤسستكم تكنولوجيات نظيفة وتسعى لتطوير منتجاتها بما يتلاءم وحماية البيئة.	0,64367	2,5128	موافق
	التزام مؤسستكم بالمسؤولية البيئية يمكنها من تحقيق أرباح هامشية	0,83286	2,1282	محايد
المردودية	الإتجاه العام لتأثير المحددات الاقتصادية على نمط السلوك البيئي الواعي	0,38103	2,4462	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

من خلال نتائج الجدول رقم2-19 الذي يظهر نتائج دراسة نمط السلوك الواعي اتجاه البيئة في المؤسسات محل الدراسة، يتضح لنا أن الإتجاه العام للسلوك الواعي يقع في درجة موافق بمتوسط حسابي 2,4462 وانحراف معياري قيمته 0,38103 وبالتالي يمكن القول أن المحددات الاقتصادية تؤثر بشكل كبير على نمط السلوك البيئي الواعي للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بناء على النتائج الموضحة في الجدول.

بالنسبة للنمط المساير : والذي يرجع تبنيه استجابة للاعتبارات القانونية، وفيما يلي نتائج المتعلقة بالنمط الممتثل :

الجدول رقم 2-20: نتائج تحليل فقرات تأثير المحددات الاقتصادية على نمط السلوك البيئي الممتثل

الرقم	الفقرات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المعنوية الاحصائية
المحفزات التسويقية	تلتزم المؤسسة بالتشريعات البيئية المتعلقة بخصائص المنتوج	0,75555	2,5385	موافق
	تستجيب طريقة تسعير منتجاتكم للاعتبارات البيئية	0,75644	2,1795	محايد
	يساهم التزام مؤسستكم بالتشريعات البيئية في ترويج منتجاتها.	0,70663	2,3590	موافق
	يعتبر احترام المعايير البيئية التي تفرضها النصوص القانونية مهم لتوزيع منتجاتكم.	0,74294	2,3590	موافق
	يجنب الالتزام بالمعايير البيئية التي تفرضها القوانين تكاليف حماية البيئة لمؤسستكم.	0,83286	2,2051	محايد
	التزام المؤسسة بالمعايير البيئية يحسن من جودة منتجاتكم.	0,63734	2,5897	موافق
التمييز التنافسي	تسعى مؤسستكم لتعديل منتجاتها بما يوافق المعايير البيئية المنصوصة قانونا.	0,66227	2,6667	موافق
	تحترم مؤسستكم نظام السلامة والأمن في تسليم منتجاتها لاعتبارات قانونية.	0,60475	2,7179	موافق
	التكنولوجيات المتبعة في مؤسستكم تستجيب للنصوص القانونية المتعلقة بالتشريعات البيئية.	0,67338	2,6154	موافق
	الالتزام بالمعايير البيئية التي تفرضها القوانين يزيد من الاقبال على منتجاتكم.	0,68234	2,5385	موافق
المردودية	الإتجاه العام لتأثير المحددات الإقتصادية على نمط السلوك الممتثل.	0,41768	2,4769	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يظهر الجدول نتائج الدراسة المتعلقة بالسلوك الممتثل (المساير) اتجاه حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة، والتي تدل على أن الاتجاه العام لهذا السلوك واقع في درجة الموافقة بمتوسط حسابي قدره 2.47 وبانحراف معياري قدر ب 0.41، أي أن المحددات الاقتصادية تؤثر بدرجة كبيرة على النمط البيئي الممتثل للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

بالنسبة للنمط الدفاعي : يعد هذا الإتجاه تقليدي ويتم تبنيه من قبل المؤسسات التي ترى أن حماية البيئة أمر غير مبرر حيث يستمد مبادئه من المسؤولية الاقتصادية التي تهدف إلى تعظيم الأرباح. وفيما يلي نتائج المتعلقة بالنمط الدفاعي:

الجدول رقم 2-21 : نتائج تحليل فقرات تأثير المحددات الاقتصادية على نمط السلوك البيئي الدفاعي

الرقم	الفقرات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المعنوية الاحصائية
المحفزات التسويقية	تشكل التشريعات البيئية المتعلقة بخصائص المنتوج ضغطا على مؤسستكم.	0,87243	1,7692	محايد
	الاعتبارات البيئية تضخم من أسعار منتجاتكم.	0,77407	1,9231	محايد
	الاعتبار البيئي غير مهم في عملية ترويج منتجات مؤسستكم.	0,90433	1,8462	محايد
	تتجاهل شركات التوزيع اشتراط الاعتبارات البيئية أثناء القيام بمهمتها.	0,85446	1,8205	محايد
التمييز التنافسي	تعتبر مؤسستكم التكاليف البيئية هامشية أي لا يمكن تحملها.	0,90433	1,8462	محايد
	تعتبر المعايير البيئية مطلب غير ضروري لجودة المنتج.	0,88472	1,8205	محايد
	تعديل منتجات مؤسستكم للاستجابة للمعايير البيئية أمر غير ضروري.	0,82554	1,7179	محايد
	يعتبر أمن المنتجات عند تسليمها أمر غير ضروري.	0,78532	1,5897	غير موافق
	يعتبر تكييف المنتجات للاعتبارات البيئية غير ضروري.	0,84970	1,7436	محايد
	تعتبر درجة وعي المستهلكين بحماية البيئة ضعيفة.	0,77755	2,3590	موافق
المردودية	الإتجاه العام لتأثير المحددات الاقتصادية على نمط السلوك البيئي الدفاعي	0,60948	1,8436	محايد

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يظهر الجدول رقم **2-21** نتائج الدراسة المتعلقة بالسلوك البيئي الدفاعي اتجاه حماية البيئة والتي تدل على أن هذا السلوك واقع في درجة المحايد بمتوسط حسابي قدره 1.84 وانحراف معياري قدره 0.60، وعليه يمكن القول أن المحددات الاقتصادية تأثيرها غير كافي أو ضعيف على النمط السلوك البيئي الدفاعي للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

الفرع الثاني : اختبار الفروقات في تصنيف أنماط سلوك حماية البيئة

أولا- إختبار الفروق في تصنيف أنماط سلوك حماية البيئة حسب عمر المؤسسة : سيتم التطرق في هذا العنصر إلى تحليل الفروق في اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة كالتالي:

الجدول رقم 2-22: يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف السلوك البيئي حسب عمر المؤسسة

العناصر	قيمة t	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
الشكل القانوني	0.079	37	0.94
ضغوط المتعاملين	0.38	37	0.75
نظام التسيير البيئي	0.61	37	0.55
الخصائص الشخصية للمسير	0.38	37	0.71
الإتجاه العام	0.41	37	0.72

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

من خلال التحليل السابق تبين أن النمط الممتثل هو السلوك السائد، وللإجابة أكثر نسعى إلى اختبار الفروق من خلال اختبار T عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على النحو التالي :

$\mathbf{H_0}$: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة ترجع لعمر المؤسسة.

$\mathbf{H_1}$: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة ترجع لعمر المؤسسة .

يبين الجدول رقم 2-38 أثر متغير عمر المؤسسة في درجة اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، من خلال نتائج اختبار T لدلالة الفروق بين العينتين المستقلتين عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، التي تبين بأن الفروق في درجة اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة للمؤسسات غير دالة على جميع الفقرات التي تضمنها هذا المجال، أي لا توجد فروق دالة إحصائيا في درجة اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة ترجع لمتغير عمر أو سن المؤسسة وعليه نقبل الفرضية $\mathbf{H_0}$.

ثانيا- اختبار الفروق في تصنيف أنماط سلوك حماية البيئة حسب حجم المؤسسة : سيتم تحليل الفروق في أنماط سلوك حماية البيئة حسب حجم المؤسسات كالتالي:

الجدول رقم 2-23: يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف تصنيف السلوك البيئي في حجم المؤسسات

العناصر	قيمة f	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
الشكل القانوني	4.23	38	0.012
ضغوط المتعاملين	3.46	38	0.026
نظام التسيير البيئي	4.23	38	0.012
الخصائص الشخصية للمسير	2.94	38	0.047
الإتجاه العام	5.40	38	0.004

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم 2-23 أثر متغير حجم المؤسسة في درجة اختلاف تصنيف أنماط سلوك حماية البيئة للمؤسسات المدروسة، من خلال النتائج الخاصة بتحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لدلالة الفروق بين العينات عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) كالتالي :

$\mathbf{H_0}$: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة ترجع لحجم المؤسسة.

$\mathbf{H_1}$: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة ترجع لحجم المؤسسة.

حيث يبين الجدول أن قيم F غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على مستوى جميع المعايير وعليه نقبل فرضية العدم $\mathbf{H_0}$، مما يعني بأنه لا توجد فروق بين المؤسسات في درجة إختلاف أنماطهم السلوكية اتجاه حماية البيئة تبعا لحجمها، أما على مستوى العناصر الفرعية فهناك دلالة إحصائية، مما يعني وجود فروق في تصنيف أنماط السلوك البيئي بين المؤسسات تبعا لحجمها، وللتوضيح أكثر نستعين بالجدول التالي :

الجدول رقم 2-24 : المقارنة البعدية لاختلاف أنماط سلوك حماية البيئة حسب حجم المؤسسة

العنصر	Variable dépendante	حجم المؤسسات	الدلالة الإحصائية
الشكل القانوني	المؤسسات مصغرة	المؤسسات الصغيرة	0,043*
		المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	0,003*
		المؤسسات الكبيرة	0,002*
ضغوط المتعاملين	المؤسسات المصغرة	المؤسسات المتوسطة والصغيرة	0.04
		المؤسسات الكبيرة	0.003
		المؤسسات الصغيرة	0.002
نظام التسيير البيئي	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المؤسسات المصغرة	0.002
الخصائص الشخصية للمسير	المؤسسات المصغرة	المؤسسات الصغيرة	0,037
		المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	0,001
		المؤسسات الكبيرة	0,001*

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم 2-24 الفروق الجزئية في المعايير الأربعة لتصنيف أنماط سلوك حماية البيئة، فمن خلال المعطيات يتضح أن هناك اختلاف بين المؤسسات المصغرة اتجاه المؤسسات الأخرى، حيث أن المؤسسات الصغيرة تلتزم بالمعيار القانوني أكثر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وهذا ما يوضحه المتوسط الحسابي[70]. بينما تؤثر ضغوط المتعاملين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر منها على الكبيرة والصغيرة حسب المتوسط الحسابي.[71] ونلاحظ أن نظام التسيير البيئي يؤثر على المؤسسات المصغرة في تصنيف أنماط السلوك البيئي كما يوضحه المتوسط الحسابي[72] وتؤثر الخصائص الشخصية للمسير على المؤسسات الصغيرة بأكبر نسبة مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة حسب المتوسط الحسابي.[73]

ثالثا- اختبار الفروقات في أنماط سلوك حماية البيئة حسب القطاعات: يهتم هذا العنصر بتحليل الفروق في اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة حسب طبيعة القطاع كالتالي:

[70]- أنظر الملحق رقم 2
[71]- أنظر الملحق رقم 3
[72]- أنظر الملحق رقم 4
[73]- أنظر الملحق رقم 5

الجدول رقم 2-25: يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف تصنيف أنماط السلوك البيئي في القطاعات المدروسة

العناصر	قيمة f	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
الشكل القانوني	2.17	38	0.092
ضغوط المتعاملين	3.20	38	0.025
نظام التسيير البيئي	3.29	38	0.022
الخصائص الشخصية للمسير	3.30	38	0.022
الإتجاه العام	4.016	38	0.009

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم 2-25 أثر متغير حجم المؤسسة في درجة اختلاف تصنيف أنماط سلوك حماية البيئة للمؤسسات المدروسة، من خلال النتائج الخاصة بتحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لدلالة الفروق بين العينات عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) كالتالي :

$\mathbf{H_0}$: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة ترجع لطبيعة قطاع المؤسسة.

$\mathbf{H_1}$: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة ترجع لطبيعة قطاع المؤسسة.

حيث يبين الجدول أن قيم F غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) على مستوى جميع المعايير وعليه نقبل فرضية العدم $\mathbf{H_0}$، مما يعني بأنه لا توجد فروق بين المؤسسات في درجة إختلاف أنماطهم السلوكية اتجاه حماية البيئة تبعا لطبيعة قطاع المؤسسة، أما على مستوى العناصر الفرعية فهناك دلالة إحصائية، مما يعني وجود بعض الفروق في تصنيف أنماط السلوك البيئي بين المؤسسات تبعا لطبيعة القطاع الناشطة فيه.[74]

الفرع الثالث : الاختبارات الخاصة بعلاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي

سيتم اختبار علاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي على أساس عمر المؤسسة، ثم الاختبارات الخاصة بحجم المؤسسة وطبيعة القطاع الناشطة فيه، وهذا لاختبار الفرضية المتعلقة بهذا المحدد، على النحو التالي:

[74]- أنظر الملحق رقم 6، 7، 8

أولا– اختبار الفروق بحسب عمر المؤسسة : بعد تحليل فقرات مجال علاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي، نحاول في هذا العنصر اختبار الفروق المتعلقة بهذا المجال في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب عمر المؤسسة لمعرفة هل هناك فروق بين مؤسسات عينة الدراسة أم لا.

H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في علاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية ترجع لعمر أو سن المؤسسة.

H_1: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في علاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية ترجع لعمر أو سن المؤسسة.

الجدول رقم 2–26 : يوضح اختبار الفروق لعلاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية حسب عمر المؤسسة

العناصر	قيمة t	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
المحفزات التسويقية	1.06	37	0.29
التمييز التنافسي	1.12	37	0.21
الاتجاه العام لعلاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي	1.25	37	0.14

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم 2–26 أثر متغير عمر المؤسسة على علاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية من خلال نتائج اختبار T لدلالة الفروق بين العينات المستقلة عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) التي تبين بأن الفروق في درجة تأثير عمر المؤسسة على علاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي غير دال إحصائيا وكذلك على مستوى جميع العناصر والمتمثلة في المحفزات التسويقية والتمييز التنافسي، وباعتبار أن المردودية عنصر من الأداء المالي ولها علاقة وطيدة فلم يتم إدراجها ضمن العناصر في الإختبار. ويمكن القول أنه لا يوجد اختلاف في تأثير لعلاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي في المؤسسات التي أنشأت قبل أو بعد سنة 2003.

ثانيا– اختبار الفروق بحسب حجم المؤسسة: يهتم هذا العنصر بتحليل الفروق في اختلاف علاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية حسب حجم المؤسسة.

الجدول رقم 2–27 يوضح اختبار الفروق لعلاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية حسب حجم المؤسسة.

العناصر	قيمة f	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
المحفزات التسويقية	3.54	38	0.02
التمييز التنافسي	0.75	38	0.52
الاتجاه العام لعلاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي	1.86	38	0.15

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم2–27 أثر متغير حجم المؤسسة لعلاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، من خلال النتائج الخاصة بتحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لدلالة الفروق بين العينات عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) كالتالي:

$\mathbf{H_0}$: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لعلاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية حسب حجم المؤسسة.

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية لعلاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية حسب حجم المؤسسة.

حيث يبين الجدول أن قيم F غير دالة إحصائيا، وعليه نقبل الفرضية $\mathbf{H_0}$، مما يعني بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لعلاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية تبعا لحجم المؤسسة، كما أن العناصر الفرعية لهذا المجال تظهر أيضا أنها غير دالة إحصائيا، بمعني لا تختلف علاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية حسب حجمها. رغم تسجيل بعض الفروقات لفئة من المؤسسات، والتي نوضحها من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 2-28: المقارنة البعدية لتأثير علاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية حسب حجم المؤسسة.

العناصر	Variable dépendante	حجم المؤسسة	الدلالة الإحصائية
الترويج	المؤسسات المصغرة	الكبيرة	0.002
التوزيع	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الكبيرة	0.002
		المصغرة	0.005

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم 2-28 أنه تم تسجيل فروق جزئية بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة والتي لم تؤثر على القيمة الكلية لا للمجال ولا لعناصره، وعلى العموم يوجد اختلاف بين كل من المؤسسات المصغرة اتجاه المؤسسات الكبيرة في عنصر الترويج حيث أن المؤسسات المصغرة ترى أن تأثير هذا العنصر أكبر من المؤسسات الكبيرة، أما عنصر التوزيع فهناك اختلاف بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترى أن تأثيره أكبر من المؤسسات الكبيرة والمؤسسات المصغرة، ويرجع هذا الإختلاف لطبيعة المعاملات لكل من مؤسسة حسب حجمها وهذا ما يوضحه المتوسط الحسابي.[75]

ثالثا- اختبار الفروق بحسب طبيعة قطاع المؤسسات: سيتم تحليل الفروق في اختلاف في اختلاف علاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية حسب طبيعة قطاع المؤسسات.

الجدول رقم 2-29 : يوضح اختبار الفروق لتأثير علاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية حسب القطاعات المدروسة

العناصر	قيمة f	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
المحفزات التسويقية	1.60	38	0.19
التمييز التنافسي	1.04	38	0.39
الاتجاه العام لعلاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي حسب فطاع المؤسسات	1.55	38	0.20

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم2-29 اختبار الفروق لتأثير علاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية حسب القطاعات المدروسة، من خلال النتائج الخاصة بتحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لدلالة الفروق بين العينات عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) كالتالي:

[75]- أنظر الملحق رقم 9

$\mathbf{H_0}$: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير علاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية حسب القطاعات المدروسة

$\mathbf{H_1}$: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير علاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية حسب القطاعات المدروسة

حيث يتضح أن قيم F غير دالة إحصائيا على مستوى جميع العناصر، وعليه نقبل فرضية $\mathbf{H_0}$ ،كما أن العناصر الفرعية لهذا المجال تظهر أيضا أنها غير دالة إحصائيا مما يعني بأنه لا توجد فروق بين المؤسسات في درجة علاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية حسب القطاعات المدروسة، ولا تختلف درجة تأثيرها كذلك.

الفرع الرابع : اختبار فروقات أنماط سلوك حماية البيئة

1-النمط البيئي الواعي:

أولا- إختبار الفروق في تأثير المحددات الاقتصادية على النمط الواعي لسلوك حماية البيئة حسب عمر المؤسسة :

الجدول رقم 2-30 : يوضح اختبار الفروق لتأثير المحددات الاقتصادية على النمط الواعي لسلوك حماية البيئة حسب عمر المؤسسات

العناصر	قيمة t	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
المحفزات التسويقية	2.20	38	0.05
التمييز التنافسي	0.29-	38	0.77
المردودية	0.38-	38	0.70
الاتجاه العام لتأثير المحددات الاقتصادية على السلوك البيئي الواعي حسب عمر المؤسسات	0.93	38	0.48

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم 2-30 أثر متغير عمر المؤسسة على علاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية من خلال نتائج اختبار T لدلالة الفروق بين العينات المستقلة عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) التي تبين بأن الفروق في درجة تأثير عمر المؤسسة على علاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي غير دال إحصائيا وكذلك

على مستوى جميع العناصر والمتمثلة في المحفزات التسويقية والتمييز التنافسي والمردودية، أي أنه لا يوجد اختلاف في تأثير لعلاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي في المؤسسات التي أنشأت قبل أو بعد سنة 2003.

ثانيا– إختبار الفروق في تصنيف النمط البيئي الواعي لسلوك حماية البيئة حسب حجم المؤسسة :

الجدول رقم 2–31: يوضح اختبار الفروق لتأثير المحددات الاقتصادية على النمط البيئي الواعي حسب حجم المؤسسة :

العناصر	قيمة f	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
المحفزات التسويقية	3.20	38	0.03
التمييز التنافسي	0.02	38	0.02
المردودية	0.81	38	0.81
الاتجاه العام لتأثير المحددات الاقتصادية على السلوك البيئي الواعي حسب حجم المؤسسات	0.049	38	0.04

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم2–31 أثر متغير حجم المؤسسة لتأثير المحددات الاقتصادية على نمط السلوك البيئي الواعي للمؤسسات الاقتصادية، من خلال النتائج الخاصة بتحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لدلالة الفروق بين العينات عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) كالتالي:

$\mathbf{H_0}$: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتأثير المحددات الاقتصادية على نمط السلوك البيئي الواعي حسب حجم المؤسسة.

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتأثير المحددات الاقتصادية على نمط السلوك البيئي الواعي حسب حجم المؤسسة.

حيث يبين الجدول أن قيم F غير دالة إحصائيا، وعليه نقبل الفرضية $\mathbf{H_0}$، مما يعني بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتأثير المحددات الاقتصادية على نمط السلوك البيئي الواعي تبعا لحجم المؤسسة، كما أن العناصر الفرعية لهذا المجال تظهر أيضا أنها غير دالة إحصائيا، بمعني لا تختلف علاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية حسب حجمها. رغم تسجيل بعض الفروقات لفئة من المؤسسات، والتي نوضحها من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 2-32: المقارنة البعدية لتأثير المحددات الاقتصادية على نمط السلوك البيئي الواعي حسب حجم المؤسسة.

العناصر	Variable dépendante	حجم المؤسسة	الدلالة الإحصائية
المحفزات التسويقية	المؤسسات الكبيرة	المؤسسات المصغرة	0.03
		المؤسسات الصغيرة	0.01
التمييز التنافسي	المؤسسات المصغرة	المؤسسات الصغيرة	0.015
		المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	0.017
		الكبيرة	0.003

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم 2-32 أنه تم تسجيل فروق جزئية بين المؤسسات الكبيرة والمصغرة والتي لم تؤثر على القيمة الكلية لا للمجال ولا لعناصره، وعلى العموم يوجد اختلاف بين كل من المؤسسات الكبيرة اتجاه المؤسسات المصغرة والصغيرة في عنصر المحفزات التسويقية حيث أن تأثير هذا العنصر على النمط البيئي الواعي في المؤسسات الكبيرة أكبر من المؤسسات المصغرة والصغيرة، أما عنصر التمييز التنافسي فهناك اختلاف بين المؤسسات المصغرة اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة. ويرجع هذا الإختلاف لصالح المؤسسات المصغرة باعتبار قيمة المتوسط الحسابي يفوق متوسطات حجم المؤسسات الأخرى المذكورة، وبالتالي فإن هذه المؤسسات أكثر حساسية من المؤسسات الأخرى.[76]

ثالثا- اختبار الفروق بحسب طبيعة قطاع المؤسسات: سيتم تحليل الفروق في اختلاف تأثير المحددات الاقتصادية على النمط البيئي الواعي حسب طبيعة قطاع المؤسسات.

الجدول رقم 2-33 : يوضح اختبار الفروق لتأثير المحددات الاقتصادية على النمط البيئي الواعي حسب القطاعات المدروسة

العناصر	قيمة f	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
المحفزات التسويقية	2.80	38	0.04
التمييز التنافسي	1.33	38	0.27
المردودية	1.32	38	0.27
الاتجاه العام لتأثير المحددات الاقتصادية على النمط البيئي الواعي حسب القطاعات المدروسة	0.95	38	0.44

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

[76]- أنظر الملحق رقم 10- 11

يبين الجدول رقم2-33 اختبار الفروق لتأثير المحددات الاقتصادية على النمط البيئي الواعي حسب القطاعات المدروسة للمؤسسات الاقتصادية ، من خلال النتائج الخاصة بتحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لدلالة الفروق بين العينات عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) كالتالي:

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير المحددات الاقتصادية على النمط البيئي الواعي حسب القطاعات المدروسة.

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير المحددات الاقتصادية على النمط البيئي الواعي حسب القطاعات المدروسة .

حيث يتضح أن قيم F غير دالة إحصائيا على مستوى جميع العناصر، وعليه نقبل فرضية $\mathbf{H_0}$ ،كما أن العناصر الفرعية لهذا المجال تظهر أيضا أنها غير دالة إحصائيا مما يعني بأنه لا توجد فروق بين المؤسسات في درجة تأثير المحددات الاقتصادية على النمط البيئي الممتثل حسب القطاعات المدروسة ، ولا تختلف درجة تأثيرها كذلك. رغم تسجيل بعض الفروق لفئة من المؤسسات.

2-النمط البيئي الممتثل:

أولا- إختبار الفروق في تأثير المحددات الاقتصادية على النمط البيئي الممتثل لسلوك حماية البيئة حسب عمر المؤسسة :

الجدول رقم 2-34 : يوضح اختبار الفروق لتأثير المحددات الاقتصادية على النمط البيئي الممتثل لسلوك حماية البيئة حسب عمر المؤسسات

العناصر	قيمة t	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
المحفزات التسويقية	1.24	37	0.27
التمييز التنافسي	0.79-	37	0.28
المردودية	1.61	37	0.25
الاتجاه العام لتأثير المحددات الاقتصادية على النمط البيئي الممتثل حسب عمر المؤسسات	0.44	37	0.62

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم 2-34 أثر متغير عمر المؤسسة على علاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية من خلال نتائج اختبار T لدلالة الفروق بين العينات المستقلة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) التي تبين بأن الفروق في درجة تأثير عمر المؤسسة على علاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي غير دال إحصائيا وكذلك على مستوى جميع العناصر والمتمثلة في المحفزات التسويقية والتمييز التنافسي والمردودية، أي أنه لا يوجد اختلاف في تأثير لعلاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي في المؤسسات التي أنشأت قبل أو بعد سنة 2003.

ثانيا- إختبار الفروق في تصنيف النمط البيئي الممتثل لسلوك حماية البيئة حسب حجم المؤسسة :

الجدول رقم 2-35: يوضح اختبار الفروق لتأثير المحددات الاقتصادية على النمط البيئي الممتثل حسب حجم المؤسسة :

العناصر	قيمة f	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
المحفزات التسويقية	4.71	38	0.007
التمييز التنافسي	0.52	38	0.66
المردودية	1.81	38	0.16
الاتجاه العام لتأثير المحددات الاقتصادية على النمط البيئي الممتثل حسب حجم المؤسسات	1.92	38	0.14

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم2-35 أثر متغير حجم المؤسسة لتأثير المحددات الاقتصادية على نمط السلوك البيئي الممتثل للمؤسسات الاقتصادية، من خلال النتائج الخاصة بتحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لدلالة الفروق بين العينات عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) كالتالي:

$\mathbf{H_0}$: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتأثير المحددات الاقتصادية على نمط السلوك البيئي الممتثل حسب حجم المؤسسة.

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتأثير المحددات الاقتصادية على نمط السلوك البيئي الممتثل حسب حجم المؤسسة.

حيث يبين الجدول أن قيم F غير دالة إحصائيا، وعليه نقبل الفرضية $\mathbf{H_0}$، مما يعني بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتأثير المحددات الاقتصادية على نمط السلوك البيئي الممتثل تبعا لحجم المؤسسة، كما أن العناصر الفرعية لهذا المجال تظهر أيضا أنها غير دالة إحصائيا، بمعني لا تختلف علاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي

للمؤسسات الاقتصادية حسب حجمها. رغم تسجيل بعض الفروقات لفئة من المؤسسات، والتي نوضحها من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 2-36: المقارنة البعدية لتأثير المحددات الاقتصادية على نمط السلوك البيئي الممتثل حسب حجم المؤسسة.

العناصر	Variable dépendante	حجم المؤسسة	الدلالة الإحصائية
المحفزات التسويقية	المؤسسات الصغيرة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	0.013
		المؤسسات الكبيرة	0.007
	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	0.03
		المؤسسات الكبيرة	0.015

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم 2-36 أنه تم تسجيل فروق جزئية بين المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي لم تؤثر على القيمة الكلية لا للمجال ولا لعناصره، وعلى العموم يوجد اختلاف بين كل من المؤسسات الصغيرة التي لها درجة تأثير أكبر اتجاه المؤسسات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة، وهناك اختلاف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة. ويرجع هذا الإختلاف لصالح المؤسسات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة باعتبار قيمة المتوسط الحسابي لكل منهما يفوق متوسطات حجم المؤسسات الأخرى المذكورة، وبالتالي فإن هذه المؤسسات أكثر حساسية من المؤسسات الأخرى.[77]

ثالثا- اختبار الفروق بحسب طبيعة قطاع المؤسسات: سيتم تحليل الفروق في اختلاف تأثير المحددات الاقتصادية على النمط البيئي الممتثل حسب طبيعة قطاع المؤسسات.

الجدول رقم 2-37 : يوضح اختبار الفروق لتأثير المحددات الاقتصادية على النمط البيئي الممتثل حسب القطاعات المدروسة

العناصر	قيمة f	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
المحفزات التسويقية	2.80	38	0.04
التمييز التنافسي	1.33	38	0.27
المردودية	1.32	38	0.27
الاتجاه العام لتأثير المحددات الاقتصادية على النمط البيئي الممتثل حسب القطاعات المدروسة	0.95	38	0.44

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

[77]- أنظر الملحق رقم 12

يبين الجدول رقم2-37 اختبار الفروق لتأثير المحددات الاقتصادية على النمط البيئي الممتثل حسب القطاعات المدروسة للمؤسسات الاقتصادية ، من خلال النتائج الخاصة بتحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لدلالة الفروق بين العينات عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) كالتالي:

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير المحددات الاقتصادية على النمط البيئي الممتثل حسب القطاعات المدروسة.

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير المحددات الاقتصادية على النمط البيئي الممتثل حسب القطاعات المدروسة .

حيث يتضح أن قيم F غير دالة إحصائيا على مستوى جميع العناصر، وعليه نقبل فرضية $\mathbf{H_0}$ ،كما أن العناصر الفرعية لهذا المجال تظهر أيضا أنها غير دالة إحصائيا مما يعني بأنه لا توجد فروق بين المؤسسات في درجة تأثير المحددات الاقتصادية على النمط البيئي الممتثل حسب القطاعات المدروسة ، ولا تختلف درجة تأثيرها كذلك. رغم تسجيل بعض الفروق لفئة من المؤسسات في عنصر المحفزات التسويقية.

3-النمط البيئي الدفاعي:

ثالثا- إختبار الفروق في تأثير المحددات الاقتصادية على النمط الدفاعي لسلوك حماية البيئة حسب عمر المؤسسة :

الجدول رقم 2-38 : يوضح اختبار الفروق لتأثير المحددات الاقتصادية على النمط الدفاعي لسلوك حماية البيئة حسب عمر المؤسسات

العناصر	قيمة t	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
المحفزات التسويقية	0.45	37	0.61
التمييز التنافسي	0.15	37	0.87
المردودية	1.09	37	0.29
الاتجاه العام لتأثير المحددات الاقتصادية على النمط البيئي الدفاعي حسب عمر المؤسسات	0.42	37	0.65

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم 2-38 أثر متغير عمر المؤسسة في تأثير المحددات الاقتصادية على النمط البيئي الدفاعي للمؤسسات الاقتصادية من خلال نتائج اختبار T لدلالة الفروق بين العينات المستقلة عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) التي تبين بأن الفروق في درجة تأثير عمر المؤسسة على علاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي غير دال

إحصائيا وكذلك على مستوى جميع العناصر والمتمثلة في المحفزات التسويقية والتمييز التنافسي والمردودية، أي أنه لا يوجد اختلاف في تأثير المحددات الاقتصادية على النمط البيئي الدفاعي للمؤسسات التي أنشأت قبل أو بعد سنة 2003.

ثانيا– إختبار الفروق في تصنيف النمط الدفاعي لسلوك حماية البيئة حسب حجم المؤسسة :

الجدول رقم 2–39: يوضح اختبار الفروق لتأثير المحددات الاقتصادية على النمط البيئي الدفاعي حسب حجم المؤسسة :

العناصر	قيمة f	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
المحفزات التسويقية	2.82	38	0.05
التمييز التنافسي	1.96	38	0.13
المردودية	1.48	38	0.23
الاتجاه العام لتأثير المحددات الاقتصادية على النمط البيئي الدفاعي حسب حجم المؤسسات	2.28	38	0.09

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم2–39 أثر متغير حجم المؤسسة لتأثير المحددات الاقتصادية على نمط السلوك البيئي الدفاعي للمؤسسات الاقتصادية، من خلال النتائج الخاصة بتحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لدلالة الفروق بين العينات عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) كالتالي:

$\mathbf{H_0}$: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتأثير المحددات الاقتصادية على نمط السلوك البيئي الدفاعي حسب حجم المؤسسة.

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتأثير المحددات الاقتصادية على نمط السلوك البيئي الدفاعي حسب حجم المؤسسة.

حيث يبين الجدول أن قيم F غير دالة إحصائيا، وعليه نقبل الفرضية $\mathbf{H_0}$، مما يعني بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتأثير المحددات الاقتصادية على نمط السلوك البيئي الدفاعي تبعا لحجم المؤسسة، كما أن العناصر الفرعية لهذا المجال تظهر أيضا أنها غير دالة إحصائيا، بمعني لا تختلف علاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية حسب حجمها.

ثالثا– اختبار الفروق بحسب طبيعة قطاع المؤسسات: سيتم تحليل الفروق في اختلاف تأثير المحددات الاقتصادية على النمط البيئي الدفاعي حسب طبيعة قطاع المؤسسات.

الجدول رقم 2–40 : يوضح اختبار الفروق لتأثير المحددات الاقتصادية على النمط البيئي الدفاعي حسب القطاعات المدروسة

العناصر	قيمة f	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
المحفزات التسويقية	3.69	38	0.01
التمييز التنافسي	3.24	38	0.02
المردودية	0.84	38	0.50
الاتجاه العام لتأثير المحددات الاقتصادية على النمط البيئي الدفاعي حسب القطاعات المدروسة	3.72	38	0.01

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم2–40 اختبار الفروق لتأثير المحددات الاقتصادية على النمط البيئي الدفاعي حسب القطاعات المدروسة للمؤسسات الاقتصادية ، من خلال النتائج الخاصة بتحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لدلالة الفروق بين العينات عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) كالتالي:

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير المحددات الاقتصادية على النمط البيئي الدفاعي حسب القطاعات المدروسة.

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير المحددات الاقتصادية على النمط البيئي الدفاعي حسب القطاعات المدروسة .

حيث يتضح أن قيم F غير دالة إحصائيا على مستوى جميع العناصر، وعليه نقبل فرضية $\mathbf{H_0}$ ،كما أن العناصر الفرعية لهذا المجال تظهر أيضا أنها غير دالة إحصائيا مما يعني بأنه لا توجد فروق بين المؤسسات في درجة تأثير المحددات الاقتصادية على النمط البيئي الدفاعي حسب القطاعات المدروسة ، ولا تختلف درجة تأثيرها كذلك. رغم تسجيل بعض الفروق لفئة من المؤسسات على مستوى المحفزات التسويقية والميزة التنافسية.

المطلب الثالث: قياس تأثير المحددات الاقتصادية على سلوك حماية البيئة

من خلال ما سبق وتم تحليله سنقوم بدراسة تأثير المحددات الاقتصادية على السلوك البيئي بالإعتماد على نموذج قياسي لتحليل العلاقة في تأثير المحددات الاقتصادية على السلوك البيئي للمؤسسات محل الدراسة.

الفرع الأول: نموذج تأثير المحددات الاقتصادية على السلوك البيئي الواعي للمؤسسات محل الدراسة :

سنحاول قياس تأثير المحددات الاقتصادية على نمط السلوك البيئي الواعي من خلال النموذج القياسي المطبق على العينة المدروسة للمؤسسات الاقتصادية كالتالي:

أولا: توصيف النموذج المستخدم

لتحليل تأثير المحددات الاقتصادية على السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تم الإعتماد على نموذج انحدار متعدد وفقا لطريقة المربعات الصغرى على الشكل التالي:

$$Y= a -b1\ X1-b2\ X2 +b3X3+E....(1)$$

حيث :

Y : المتغير التابع والمتمثل في السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية؛

X1: المتغير المفسر الأول والذي يمثل المحفزات التسويقية؛

X2 : الذي يمثل التمييز التنافسي وهو المتغير المفسر الثاني؛

X3: يمثل المتغير المفسر الثالث وهو المردودية .

وتمثل كل من A و 1B و 2B و 3B و E المقدرات وهي: الحد الثابت، معامل المتغير المفسر الأول، معامل المتغير المفسر الثاني، وحد الخطأ على التوالي.

وبإدخال المتغيرات المستخدمة في الدراسة تكون المعادلة بالشكل التالي:

$$Z= a -b1\ Y1-b2\ Y2 +b3\ Y3 \ldots.(2)$$

حيث:

Z : المتغير التابع والمتمثل في السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية؛

Y1: تأثير المحفزات التسويقية على السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية؛

Y2 : تأثير التمييز التنافسي على السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية ؛

Y3: تأثير المردودية على السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية.

ثانيا: البيانات المستخدمة

بصدد تقدير النموذج المشار إليه مسبقا اعتمدنا على بيانات مخرجات برنامج SPSS لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية ورقلة.

ثالثا: القياس الكمي والتحليل الإحصائي:

من خلال هذا العنصر سيتم قياس وتحليل المخرجات المتحصل عليها من البرنامج الإحصائي كالتالي:

أ- تقدير معالم النموذج لتأثير المحددات الاقتصادية على السلوك البيئي الواعي للمؤسسات محل الدراسة:

لتقدير معالم معادلة الإنحدار استخدمنا البرنامج الإحصائي (SPSS) حيث كانت المخرجات كالتالي:

جدول رقم (2-41) : يوضح تقدير معالم نموذج الإنحدار لمعادلة السلوك البيئي الواعي

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés			95,0% % intervalles de confiance pour B		Statistiques de colinéarité	
		A	Erreur standard	Bêta	T	Sig.	Borne inférieure	Limite supérieure	Tolérance	VIF
1	(Constante)	4.213	.511		8.248	.000	3.176	5.250		
	y21	-.425	.219	-.307	-1.945	.060	-.869	.019	.639	1.564
	y22	-.592	.216	-.439	-2.738	.010	-1.031	-.153	.620	1.613
	y23	.036	.094	.049	.377	.708	-.156	.227	.962	1.040

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

من مخرجات التقدير تكون معادلة الإنحدار على الشكل:

$$Z= 4.213 -0.307\ Y1-0.439\ Y2 +0.049Y3$$

من خلال التقدير يتبين أن المعلمات 1B و 2B سالبة ولها دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5 بالمئة، أما 3B فهي غير دالة إحصائيا .وهذا حسب اختبار ستيودنت للمعنوية الجزئية.

حيث تشير إحصائية فيشر والمعبر عنها بحرف D في الجدول والتي تبلغ قيمتها 9.23 إلى وجود معنوية كلية لمعالم الإنحدار إنطلاقا من إختبار فيشر[78]

وفيما يتعلق بالاختبارات القياسية المتعلقة بالمشاكل القياسية التي تعتري نماذج القياس الاقتصادي فتبين خلو النموذج المقدر من هذه المشاكل، حيث تظهر قيمة دوربين واتسون القريبة من 2 (1.83)، ويشير معامل التحديد المصحح إلى أن النموذج المقدر يفسر 39.4 بالمئة من التغير في المتغير التابع بواسطة المتغيرات المستقلة المذكورة، ما يعني وجود قدرة تفسيرية متوسطة للنموذج.[79]

وتجدر الإشارة إلى أن النموذج يتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما يوضحه الملحق رقم15

ب– التفسير الاقتصادي

يتضح من خلال المعادلة (3) وجود علاقة طردية ضعيفة بين المردودية والسلوك البيئي الواعي للمؤسسات محل الدراسة وهذا ما يوضحه معامل بيتا الموجب بقيمة 0.049 حيث أن ارتفاع المردودية في المؤسسات الاقتصادية بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة تبني السلوك البيئي الواعي في المؤسسات ذاتها، والعكس تماما فيما يخص المتغيرين الآخرين والمتمثلان في التمييز التنافسي والمحفزات التسويقية، فهناك علاقة عكسية قوية بينهما وبين تبني السلوك البيئي الواعي لهذه المؤسسات حسب ما تبينه معاملات التقدير في المعادلة السابقة الذكر.

[78]– أنظر الملحق رقم 13

[79]– أنظر الملحق رقم 14

الفرع الثاني: نموذج تأثير المحددات الاقتصادية على السلوك البيئي الممتثل (المساير) للمؤسسات محل الدراسة:

سنحاول قياس تأثير المحددات الاقتصادية على نمط السلوك البيئي الممتثل بنفس ما تم التطرق إلية مسبقا في السلوك البيئي الواعي، من خلال النموذج القياسي المطبق على العينة المدروسة للمؤسسات الاقتصادية كالتالي:

أولا: توصيف النموذج المستخدم

لتحليل تأثير المحددات الاقتصادية على السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تم الإعتماد على نموذج انحدار متعدد وفقا لطريقة المربعات الصغرى وبإدخال المتغيرات المستخدمة في الدراسة تكون المعادلة بالشكل التالي:

$$Z= a -b1\ Y1-b2\ Y2 +b3\ Y3 \ldots.(1)$$

حيث:

Z : المتغير التابع والمتمثل في السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية؛

$Y1$: تأثير المحفزات التسويقية على السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية؛

$Y2$: تأثير التمييز التنافسي على السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية ؛

$Y3$: تأثير المردودية على السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية.

ثانيا: البيانات المستخدمة

بصدد تقدير النموذج المشار إليه مسبقا اعتمدنا على بيانات مخرجات برنامج SPSS لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية ورقلة.

ثالثا: القياس الكمي والتحليل الإحصائي

سيتم في هذا العنصر عرض وتحليل مخرجات البرنامج الإحصائي للنموذج كالتالي:

أ– تقدير معالم النموذج لتأثير المحددات الاقتصادية على السلوك البيئي الممتثل(المساير) للمؤسسات محل الدراسة:

لتقدير معالم معادلة الإنحدار استخدمنا البرنامج الإحصائي (SPSS) حيث كانت المخرجات كالتالي:

جدول رقم (2–42) : يوضح تقدير معالم نموذج الإنحدار لمعادلة السلوك البيئي الممتثل

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.	95,0% % intervalles de confiance pour B		Statistiques de colinéarité	
		A	Erreur standard	Bêta			Borne inférieure	Limite supérieure	Tolérance	VIF
1	(Constante)	3.569	.525		6.800	.000	2.503	4.634		
	y31	-.548	.213	-.479	-2.576	.014	-.979	-.116	.564	1.774
	y32	-.340	.207	-.257	-1.640	.110	-.760	.081	.796	1.256
	y33	.142	.155	.159	.917	.365	-.173	.457	.648	1.543

a. Variable dépendante : z

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

من مخرجات التقدير تكون معادلة الإنحدار على الشكل:

$$Z= 3.569 -0.479\ Y1-0.257\ Y2 +0.159Y3....(2)$$

فمن خلال التقدير يتضح أن المعلمات 1B و 2B سالبة ولها دلالة احصائية عند مستوى المعنوية 5 بالمئة، أما 3B فهي غير دالة. وهذا حسب اختبار ستيودنت للمعنوية الجزئية.

حيث تشير إحصائية فيشر والمعبر عنها بحرف D في الجدول إلى وجود معنوية كلية لمعالم الإنحدار إنطلاقا من إختبار فيشر وقدرت قيمته ب 5.43،[80] كما تظهر قيمة دوربين واتسون القريبة من 2 (1.36). ويشير معامل التحديد المصحح إلى أن النموذج المقدر يفسر 25.9 بالمئة من التغير في المتغير التابع بواسطة المتغيرات المستقلة المذكورة، ما يعني وجود قدرة تفسيرية ضعيفة للنموذج.[81]

وتجدر الإشارة إلى أن النموذج يتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما يوضحه الملحق رقم18

[80]– أنظر الملحق رقم 16

[81]– أنظر الملحق رقم 17

ب– التفسير الاقتصادي:

يتضح من خلال المعادلة (2) وجود علاقة طردية معتبرة بين المردودية والسلوك البيئي الممتثل (المساير) للمؤسسات محل الدراسة وهذا ما يوضحه معامل بيتا الموجب بقيمة 0.159 حيث أن ارتفاع المردودية في المؤسسات الاقتصادية بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة تبني السلوك البيئي الممتثل في المؤسسات ذاتها، والعكس تماما فيما يخص المتغيرين الآخرين المتعلقان بالمحفزات التسويقية والتمييز التنافسي، فهناك علاقة عكسية قوية بينهما وبين تبني السلوك البيئي الممتثل لهذه المؤسسات حسب ما تبينه معاملات التقدير في المعادلة السابقة الذكر، وهي 0.479 و0.257 على التوالي. أي كلما زادت المحفزات التسويقية بوحدة واحدة، انخفض تبني السلوك البيئي الممتثل ب 0.479 وحدة، وكلما ارتفع التمييز التنافسي بوحدة واحدة انخفض تبني السلوك البيئي الممتثل في المؤسسات ب 0.257 وحدة.

الفرع الثالث:نموذج تأثير المحددات الاقتصادية على السلوك البيئي الدفاعي للمؤسسات محل الدراسة

سنحاول قياس تأثير المحددات الاقتصادية على نمط السلوك البيئي الدفاعي، من خلال النموذج القياسي المطبق على العينة المدروسة للمؤسسات الاقتصادية كالتالي:

أولا:توصيف النموذج المستخدم

لتحليل تأثير المحددات الاقتصادية على السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تم الإعتماد على نموذج انحدار متعدد وفقا لطريقة المربعات الصغرى وبإدخال المتغيرات المستخدمة في الدراسة تكون المعادلة بالشكل التالي:

$$Z= a -b1\ Y1-b2\ Y2 +b3\ Y3 \ldots.(1)$$

حيث:

Z : المتغير التابع والمتمثل في السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية؛

Y1: تأثير المحفزات التسويقية على السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية؛

Y2 : تأثير التمييز التنافسي على السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية ؛

Y3: تأثير المردودية على السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية.

ثانيا: البيانات المستخدمة

بصدد تقدير النموذج المشار إليه مسبقا اعتمدنا على بيانات مخرجات برنامج SPSS لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية ورقلة.

ثالثا: القياس الكمي والتحليل الإحصائي

سنحاول عرض وتحليل المخرجات المتحصل عليها للنموذج من البرنامج الإحصائي كالتالي:

أ–تقدير معالم النموذج لتأثير المحددات الاقتصادية على السلوك البيئي الواعي للمؤسسات محل الدراسة:

لتقدير معالم معادلة الإنحدار استخدمنا البرنامج الإحصائي (SPSS) حيث كانت المخرجات كالتالي:

جدول رقم (2–43) : يوضح تقدير معالم نموذج الإنحدار لمعادلة السلوك البيئي الدفاعي

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés			95,0% % intervalles de confiance pour B		Statistiques de colinéarité	
		A	Erreur standard	Bêta	T	Sig.	Borne inférieure	Limite supérieure	Tolérance	VIF
1	(Constante)	.580	.302		1.919	.063	-.034	1.193		
	y41	.313	.175	.345	1.792	.082	-.042	.668	.498	2.007
	y42	.171	.178	.194	.958	.344	-.191	.533	.449	2.226
	y43	.134	.121	.170	1.107	.276	-.112	.379	.779	1.283

a. Variable dépendante : z

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

من مخرجات التقدير تكون معادلة الإنحدار على الشكل:

$$Z= 0.58+0.345\ Y1+0.194\ Y2\ +0.170Y3....(2)$$

فمن خلال التقدير يتضح أن جميع المعلمات موجبة وذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية 5 بالمئة.وهذا حسب اختبار ستيودنت للمعنوية الجزئية.

حيث تشير إحصائية فيشر والمعبر عنها بحرف D في الجدول إلى وجود معنوية كلية لمعالم الإنحدار إنطلاقا من إختبار فيشر وقدرت قيمته ب 6.398،[82] كما تظهر قيمة دوربين واتسون القريبة من 2 (1.68). ويشير معامل التحديد المصحح إلى أن النموذج المقدر يفسر 29.9 بالمئة من التغير في المتغير التابع بواسطة المتغيرات المستقلة المذكورة، ما يعني وجود قدرة تفسيرية شبه ضعيفة للنموذج.[83]

وتجدر الإشارة إلى أن النموذج يتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما يوضحه الملحق رقم21

ب- التفسير الاقتصادي

يتضح من خلال المعادلة (2) وجود علاقة طردية معتبرة بين المردودية والتمييز التنافسي اتجاه السلوك البيئي الدفاعي للمؤسسات محل الدراسة وهذا ما يوضحه معامل بيتا الموجب لكل منهما بقيمة 0.17 و0.194 على التوالي، ووجود علاقة طردية أيضا قوية بين المحفزات التسويقية والسلوك البيئي الدفاعي: أي كلما زادت المحفزات التسويقية للمؤسسات بوحدة واحدة كلما ارتفع تبني هذا السلوك من قبل المؤسسات ب 0.345 وحدة. وكذلك بالنسبة للمتغيرين الآخرين. فزيادة التمييز التنافسي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة تبني هذا السلوك ب0.194 وفي نفس الوقت زيادة المحفزات التسويقية بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة تبني السلوك ب0.170وحدة.

[82]- أنظر الملحق رقم 19

[83]- أنظر الملحق رقم 20

خلاصة الفصل:

هدف هذا الفصل في التركيز على الجانب التطبيقي للدراسة وإختبار مدى تطابق الجانب النظري ميدانيا، حيث حاولنا الإجابة على إشكالية الدراسة بالتطرق إلى الجوانب الأساسية للموضوع من جهة، وتحليل وتلخيص النتائج المتوصل إليها من جهة أخرى. ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها في هذا الفصل أن للمحددات الاقتصادية أثر بالغ وعلاقة قوية على الأداء المالي لهذه المؤسسات، كما النمط السائد لسلوك المؤسسات محل الدراسة اتجاه حماية البيئة هو النمط البيئي (الممتثل) المساير؛ ولا يختلف بإختلاف أعمار المؤسسات.

ويمكن الإشارة إلى أن كل من أحجام المؤسسات والقطاعات التي تنشط فيها لها تأثيرات في الدراسة، حيث تظهر على شكل فروقات جزئية على مستوى العناصر الفرعية.

ومن خلال النتائج يظهر أن المؤسسات محل الدراسة تسعى لزيادة وتعظيم أرباحها، وهذا من خلال محاولتها إغتنامها الفرص الاقتصادية الكفيلة بالرفع من مردوديتها.

خاتمـــــــة

هدفت دراستنا للإستطلاع على وجهات نظر المستجوبين من المؤسسات الاقتصادية اتجاه تأثير المحددات الاقتصادية على سلوك حماية البيئة وذلك من خلال تصميم قائمة استبيان. ومما سبق ذكره في دراستنا يمكن القول أن تصنيف سلوك المؤسسات اتجاه حماية البيئة أمر بالغ الأهمية، ولا يمكننا الحكم على أي مؤسسة قبل محاولة معرفة دوافع اعتمادها وتبنيها لسلوك بيئي معين على خلاف العديد من المؤسسات. فقد تمكنا من تحديد مجموعة من المحددات التي تؤثر على إتباع المؤسسات لسلوك بيئي مسؤول أكثر اتجاه البيئة. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج الفرضيات كما يلي:

الفرضية الأولى: نمط السلوك البيئي السائد في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة هو النمط الممتثل (المساير)، ولا يختلف ذلك باختلاف حجم وقطاع المؤسسات

من خلال الدراسة الميدانية يتبين لنا أن سلوك المؤسسات محل الدراسة اتجاه حماية البيئة هو النمط المساير الذي يستمد مبادئه من المسؤولية القانونية، كون أن الاتجاه العام لهذا النمط يقع في درجة الموافقة. وعليه يمكن الحكم بناءا على أراء المستجوبين أن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تتبنى سلوكا بيئيا ممتثل. كما يبين اختبار التباين الأحادي ANOVA أن هذا النمط لا يختلف باختلاف القطاعات، بمعنى أن جميع المؤسسات مهما كان قطاعها تتبنى النمط البيئي الممتثل، إلا أنه يختلف بإختلاف أحجامها، ويكمن هذا الاختلاف في المؤسسات الكبيرة اتجاه الصغيرة والمصغرة. **وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى.**

الفرضية الثانية: تؤثر المحفزات التسويقية على السلوك البيئي الممتثل للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، ولا يختلف هذا التأثير باختلاف حجم وقطاع المؤسسات

حسب الدراسة الميدانية، يتبين أن المحفزات التسويقية تؤثر على السلوك البيئي للمؤسسات محل الدراسة وهذا ما يبينه الإتجاه العام الذي يقع في درجة الموافقة. وعليه يمكن الحكم بأن المحفزات التسويقية تؤثر على السلوك البيئي الممتثل للمؤسسات كما يبين اختبار التباين الأحادي ANOVA أن هناك فروق جزئية في هذا التأثير حسب حجم المؤسسات والمتمثلة في الصغيرة والصغيرة والمتوسطة وكذلك حسب القطاعات التي تنشط فيها هذه المؤسسات. **وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية.**

الفرضية الثالثة: يؤثر التمييز التنافسي على السلوك البيئي الممتثل للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، ولا يختلف هذا التأثير باختلاف حجم وقطاع المؤسسات

تبين الدراسة بأن الاتجاه العام لتأثير التمييز التنافسي على السلوك البيئي الممتثل للمؤسسات محل الدراسة، يقع في درجة الموافقة. وعليه يمكن الحكم بأن الميزة التنافسية تؤثر على السلوك البيئي الممتثل للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة كما يبين اختبار التباين الأحادي ANOVA أنه لا يوجد اختلاف في هذا التأثير وفق أحجام والقطاعات التي تنشط فيها هذه المؤسسات. **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

الفرضية الرابعة: تؤثر المردودية على السلوك البيئي الممتثل للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، ولا يختلف هذا التأثير باختلاف حجم وقطاع المؤسسات

تبين الدراسة بأن الاتجاه العام لتأثير المردودية على السلوك البيئي الممتثل للمؤسسات محل الدراسة، يقع في درجة الموافقة. وعليه يمكن الحكم بأن الميزة التنافسية تؤثر على السلوك البيئي الممتثل للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة كما يبين اختبار التباين الأحادي ANOVA أنه لا يوجد اختلاف في هذا التأثير وفق أحجام والقطاعات التي تنشط فيها هذه المؤسسات. **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

نتائج الدراسة :

من خلال توزيعنا للاستبيان على عينة من المؤسسات مختلفة الأنشطة كان من بين الأهداف معرفة السبب الذي يدفع المؤسسات للالتزام بحماية البيئة وكذا معرفة المسؤول عن قضاياها، حيث خلصت نتائج الدراسة أن 53.8 في المائة من المؤسسات تمتلك مصلحة خاصة بالبيئة، بينما 28.2 في المائة من المؤسسات المستجوبة يكون المدير هو المسؤول عن قضاياها البيئية، والنسبة الباقية من المؤسسات كانت معظم إجاباتها أن المسؤول عن قضايا البيئة هو القسم الخاص بالموارد البشرية، وهذا يعود لأن أغلب المؤسسات المستجوبة كبيرة الحجم، وهذا ما يدفعها لزيادة مصالحها وإعطاء أهمية لقضايا البيئة على عكس المؤسسات ذات الحجم الأقل وهذا ما أظهرته الفروق الجزئية

للدراسة. كما يمكن الإشارة إلى أن عينة الدراسة أغلبها من خريجي الجامعات وهذا ما يضفي أهمية كبيرة لإيجابيات عينة الدراسة، وهذا ما تم التوصل إليه :

- من خلال نتائج الدراسة أظهرت أن للمحددات الاقتصادية علاقة وطيدة بالأداء المالي حسب الاتجاه العام الواقع في درجة الموافقة للدراسة؛
- تتبنى المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة سلوك بيئي ممتثل (مساير) بدرجة أولى وتتبنى سلوك بيئي واعي بدرجة ثانية وهذا ما بينته اختبارات الفصل التطبيقي ؛
- لا يختلف تصنيف أنماط سلوك حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة باختلاف أعمارها، بينما سجلت على مستوى العناصر الفرعية فروقات جزئية لكل من الأنماط الثلاث على حسب حجم وقطاع المؤسسات؛
- يختلف تأثير المحفزات التسويقية على نمط السلوك البيئي الواعي حسب عمر وحجم وقطاع المؤسسات محل الدراسة، أما التمييز التنافسي فقد سجلت بعض الفروق للعناصر الفرعية حسب حجم المؤسسة، بينما لم تسجل أية فروق لتأثير المردودية على هذا السلوك؛
- وقد اختلف تأثير المحفزات التسويقية على نمط السلوك البيئي الممتثل حسب حجم وقطاع المؤسسات محل الدراسة، بينما لم تسجل أية فروق لبقية المحددات والمتمثلة في التمييز التنافسي والمردودية على هذا النمط؛
- لم يتم تسجيل أي فروق للمحددات الاقتصادية في درجة تأثيرها على النمط البيئي الدفاعي حسب عمر وحجم المؤسسات، بينما هناك بعض الفروق على مستوى بعض القطاعات التي تنشط فيها هذه المؤسسات.
- تسعى المؤسسات محل الدراسة وخاصة الكبيرة منها لزيادة تنافسيتها في الأسواق العالمية وكذا تعظيم أرباحها، وهذا ما يدفعها لدمج الأبعاد البيئية في مختلف أنشطتها من أجل الريادة.

توصيات البحث :

من خلال هذا البحث ومما سبق ذكره من نتائج للدراسة، يمكن تقديم بعض التوصيات متمثلة فيما يلي:

- يجب على الحكومات تكوين وتطوير المصالح المتعلقة بمراقبة المؤسسات حتى لا ترغم المؤسسة على تطبيق قوانين متناقضة مع الواقع أو إنشاء مشاريع لحماية البيئة دون كفاءة ولا فعالية، ولا يبقى اتفاق يغلب المصالح الاقتصادية على المصالح البيئية؛

- يستوجب على المؤسسات الاقتصادية تبني استراتيجيات على مبادئ التنمية المستدامة، وأن تكون أكثر إدراكا للمشاكل التي تتسبب بها والتي يصعب التحكم فيها والتي تنتج بدورها عن سوء تسيير أنشطتها؛
- ترشيد المستهلك على اقتناء المنتجات الخضراء من أجل دفع المؤسسات للحرص على تقديم منتجات أكثر تطورا وأقل ضررا بالبيئة؛
- وكآخر توصية يمكن تقديمها لكل الأطراف المعنية بحماية البيئة، أن مسألة حماية البيئة تتوقف على درجة وعيهم، وعلى المؤسسات الاهتمام بجانب الحماية والسلامة والأمن البيئي كمعيار أساسي بما يتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية من أجل إعطاء نموذج مثالي للممارسات الصحيحة اتجاه البيئة، والوصول في الأخير إلى تحقيق أرباح لاحقة وميزة تنافسية كبيرة واقتصاد مبني على أسس متينة، فبيئتنا حياتنا.

آفاق الدراسة :

هناك بعض الجوانب المكملة للموضوع لا زالت تحتاج إلى المزيد من التحليل والدراسة، ويبقى مجال البحث مفتوحا لدراسات أخرى تساهم في إثراء معارفنا، التي لم نتمكن من الإلمام بها في بحثنا هذا نذكر من بينها:

- إعادة إجراء الدراسة مع توسيع عينة البحث؛
- إجراء الدراسة بمقارنة المؤسسات الأجنبية والوطنية؛

المصادر والمراجع

-المراجع باللغة العربية :

1- أحمد عبد الخالق، أحمد بديع بليح، **تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية 2003/2002،

2- إسماعيل زحوط ، حمزة رملي، **دور إدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية**، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية يومي 20 و 21 نوفمبر 2012 ، جامعة قسنطينة، الجزائر

3- بلحمير براهيم، قندوز طارق، **مدخل إلى التسويق الأخضر**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة الجزائر،2015،

4- بوزناق عبد الغني، **مساهمة الإبداع التكنولوجي في تعزيز تنافسية المؤسسة الصناعية–دراسة حالة مؤسسة كوندور ببرج بوعريريج–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2012،

5- بوطغان حنان، **تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية–دراسة حالة الشركةالوطنية للبتروكيمياء E.N.I.P**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة الجزائر، 2007؛

6- حجاج عبد الؤوف، الميزة **التنافسية للمؤسسة الإقتصادية: مصادرها ودور الإبداع التكنولوجي في تنميتها–دراسة ميدانية في شركة روائح الورود لصناعة العطور بالوادي–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة 20 أوت سكيكدة، الجزائر، 2006-2007؛

7- **حماية البيئة كمدخل من مداخل التنمية المستدامة**، ملتقى وطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، يومي 07/06 جوان 2006، المركز الجامعي المدية؛

8- السعيد زنات، **دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر،201 ؛

9- سلمى عائشة كيحلي، **التقييم الإقتصادي للآثار والسياسات البيئية–دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970–2014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة–، 2016،

10- سلمى عائشة كيحلي، محمد الطيب دويس، **أثر الضغوط الحكومية على السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية–دراسة استطلاعية–**، مجلة الباحث 2016/16، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر

11- شراد ياسين، **إستراتيجية تطوير وظيفة التسويق المستدام وأثرها على الميزية التنافسية للمؤسسة الإقتصادية–دراسة حالة:شركة تصنيع اللواحق الصناعية والصحية SANIAK عين الكبيرة**، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه علوم إقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس–سطيف-2010-2011،

12- الطاهر خامرة، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سونطراك"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر. 2007

13- الطاهر خامرة، **محددات سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية في الجزائر**، مذكرة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة- ، 2016،

14- العايب عبد الرحمن، بقة الشريف، **إشكالية إدارة العلاقة مع أصحاب المصالح كمدخل لممارسة المسؤولية الاجتماعية من طرف منظمات الأعمال في الجزائر : حالة المؤسسة الاقتصادية العمومية للتوظيب وفنون الطباعة – برج بو عريريج** ، مداخلة في الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة بشار ، يومي 14و 15 فيفري 2012 ؛

15- عائشة سلمى كيحلي، **دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2008/2007 ؛

16- عبد السلام مخلوفي، سفيان بن عبد العزيز، **إشكالية ضبط المعايير البيئية في التجارة الدولية وتأثيرها على تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري**، جامعة بشار، الجزائر، 2012 ؛

17- عز الدين علي سويسي، نعمة عباس الخفاجي، **الميزة التنافسية وفق منظور استراتيجيات التغيير التنظيمي**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2014؛

18- كمال رزيق، فارس مسدور، مفهوم التنافسية ، **الملتقى الدولي حول تنافسية المؤسسات الاقتصادية وتحولات المحيط**، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة، الجزائر، 29 -30 أكتوبر 2007

19- محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى (بدون سنة)، الجزء السادس؛

20- محمد عادل عياض، **دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة**،مجلة الباحث 2009/07-2010، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر؛

21- محمود علي الروسان، **العلاقة بين الميزة التنافسية والتحليل البيئي–دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي الأردني–**، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد الثالث والستون،2007،

22- نجم عبود نجم، **المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى2012،

–المراجع باللغة الأجنبية :

23– Douadia BOUGHERARA, **L'ECOLABELLISATION : UN INSTRUMENT DE PRESERVATION DE L'ENVIRONNEMENT PAR LE CONSOMMATEUR ? UNE APPLICATION AUX PRODUITS AGROALIMENTAIRES**,THÈSE Pour obtenir le grade de Docteur en Sciences Economiques, UNIVERSITE DE BOURGOGNE U.F.R. DE SCIENCES ECONOMIQUES

24- Maia David, **economie des approches volontaires dans les politiques environnementales en concurrences et coopération imparfaites**, these de doctorat en economie, ecole polytechnique de Paris, 2004,

25- CDE, **Les approches volontaires dans les politiques de l'environnement : Efficacité et combinaison avec d'autres instruments d'intervention**, OCDE, Paris, 2003

26- Delphine Gendre-Aegerter**, la perception du dirigeant de PME de sa responsabilité sociale : une approche par la cartographie cognitive**, thèse de doctorat, faculté des sciences économiques et sociales, université de Fribourg, Suisse, 2008.

27- Béatrice Bellini Butel**, l'intégration de la donnée écologique dans la gestion de l'entreprise une analyse contingente au niveau des sites de production**, Thèse de doctorat en science de gestion, Université Lille 1, 1997,

28- Michel Porter**, L'avantage concurrentiel comment devancer ses concurrents et maintenir son avance**, Dunod, Paris,1999

الملاحـــــق

الملحق رقم 1: استمارة الاستبيان

جامعـة قاصـدي مربـاح – ورقلـة – الجزائـر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قســـم العلـــوم الاقتصاديـــة

استمارة إستبيـــــــــان

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

تحية طيبة وبعد :

في إطار إعداد مذكرة الماستر في علوم التسيير تخصص :مالية مؤسسة، يشرفنا أن نضع بين أيديكم استمارة استبيان لاستكمال دراستنا المعنونة بـ:

المحددات الاقتصادية لسلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية _دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات في ولاية ورقلة_

نشير إلى سيادتكم أن إجاباتكم ستحاط بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط، وأن نجاح دراستنا يتوقف على تعاونكم في تعبئة الاستبيان بمصداقية،

وفي الختام نشكركم مسبقا على اهتمامكم واقتطاع جزء من وقتكم للإجابة على هذا الاستبيان راجين من المولى تعالى أن يجعل ذلك في موازين أعمالكم، مع فائق الاحترام والتقدير.

الطالبة /بكاله آمنة

البريد الالكتروني aminabakala@gmail.com

يرجى وضع إشارة (X) في الخانة التي تمثل درجة موافقتك عند كل من العبارات التالية:

معلومات متعلقة بشخصكم :

الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

العمر: ☐ أقل من20 سنة ☐ من21إلى30سنة ☐ من31إلى40 سنة ☐ من 41 فأكثر

المؤهل العلمي: ☐ ثانوي فأقل ☐ تكوين متخصص ☐ جامعي

سنوات الخبرة: ☐ أقل من5سنوات ☐ من5إلى10سنوات ☐ من10 إلى15سنة ☐ من15سنة فأكثر

المركز الوظيفي: ☐ مدير عام ☐ رئيس قسم البيئة ☐ رئيس مصلحة البيئة ☐ مدقق بيئي ☐أخرى (حددها).....

معلومات متعلقة بمؤسستكم :

اسم المؤسسة إن أمكن:.... .....

تاريخ إنشاء المؤسسة: ☐قبل2003 ☐بعد 2003

عدد العمال: ☐أقل من 10 ☐من 10 إلى 49 ☐من 49 إلى 250 ☐من 250 فما فوق

طبيعة قطاع مؤسستكم: ☐ قطاع الطاقة ☐ قطاع كيماوية والبتروكيماوية ☐ قطاع الإلكترونيك ☐ قطاع الأغذية

☐ قطاع الاسمنت والحديد ☐ أخرى (حددها) .....

المسؤول عن قضايا البيئة في مؤسستكم: ☐ مدير المؤسسة ☐مصلحة خاصة بالبيئة ☐أخرى (حددها).....

أسباب التزام المؤسسة بحماية البيئة: ☐ أسباب أخلاقية ☐أسباب اقتصادية ☐أسباب قانونية

تصنيف أنماط سلوك حماية البيئة للمؤسسات الاقتصادية:

- **تدمج مؤسستكم معايير حماية البيئة في مختلف الأنشطة :**

☐ بأعلى من المستوى المطلوب قانونيا ☐ يوافق المستوى المطلوب قانونيا ☐ أدنى من المستوى المطلوب قانونيا

- **تعامل مؤسستكم مع ضغوط المتعاملين فيما يخص حماية البيئة :**

☐ لا يوجد ضغوط كونها تفوق المستوى المطلوب ☐ تأخذها بعين الاعتبار ☐ تهملها

- **الإجراءات البيئية في مؤسستكم :**

☐ من أهم الإجراءات ☐ تحقق المستوى المطلوب قانونيا ☐ قليلة الأهمية

- **يقوم المسؤول عن قضايا البيئة في مؤسستكم :**

☐ التركيز على الإجراءات البيئية ☐ تعديل الإجراءات البيئية بما يستجيب للمتطلبات القانونية

ا ☐عدم التركيز على الإجراءات البيئية

علاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي :

الرقم	العبارة	غير موافق	محايد	موافق
1	إدماج الخصائص البيئية في المنتجات يزيد من الطلب عليها.			
2	الالتزام بالمعايير البيئية يرفع من تسعير المنتجات.			
3	الاهتمام بالمنتجات الخضراء يزيد من إقبال المستهلكين عليها.			
4	دمج الخصائص البيئية في المنتجات يسهل عملية توزيعها مما يرفع من مردودية المؤسسة.			
5	الالتزام بالمسؤولية البيئية يخفض من مدخلات العملية الإنتاجية (أي التكلفة).			
6	الالتزام بالمعايير البيئية يحسن من جودة المنتجات مما يرفع الطلب عليها.			
7	استجابة منتجاتكم للمتطلبات البيئية يكسبها ميزة تنافسية مما يعزز أرباحها.			
8	التسليم الآمن للمنتجات يزيد من الإقبال عليها.			
9	تطوير المنتجات بما يتماشى مع حماية البيئية يزيد من الطلب عليها.			

المحددات الاقتصادية و تأثيرها على سلوكيات حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية:

تأثير العوامل الاقتصادية على نمط السلوك البيئي الواعي:

الرقم	العبارة	غير موافق	محايد	موافق
1	تتمتع منتجات مؤسستكم بخصائص ذات جودة عالية.			
2	تقتضي سياسة مؤسستكم ادماج الاعتبارات البيئية في منتجاتها بغض النظر عن تكاليفها.			
3	الالتزام بالمسؤولية البيئية يحسن صورة مؤسستكم وبالتالي زيادة مبيعاتها.			
4	ادماج الاعتبارات البيئية يسهل توزيع منتجاتكم.			
5	الالتزام بالمسؤولية البيئية يخفض من مدخلات العملية الانتاجية.			
6	يعتبر ادماج الاعتبارات البيئية في منتجاتكم من سياسة المؤسسة.			
7	الالتزام بالمسؤولية البيئية يجعل منتجاتكم تستجيب لطلبات الزبائن.			
8	تسلم منتجات مؤسستكم بطريقة آمنة بيئيا تطبيقا لسياسة المؤسسة في ذلك.			
9	تتبنى مؤسستكم تكنولوجيات نظيفة وتسعى لتطوير منتجاتها بما يتلاءم وحماية البيئة.			
10	التزام مؤسستكم بالمسؤولية البيئية يمكنها من تحقيق أرباح هامشية.			

تأثير العوامل الاقتصادية على نمط السلوك البيئي الممتثل:

الرقم	العبارة	غير موافق	محايد	موافق
1	تلتزم المؤسسة بالتشريعات البيئية المتعلقة بخصائص المنتوج.			
2	تستجيب طريقة تسعير منتجاتكم للاعتبارات البيئية.			
3	يساهم التزام مؤسستكم بالتشريعات البيئية في ترويج منتجاتها.			
4	يعتبر احترام المعايير البيئية التي تفرضها النصوص القانونية مهم لتوزيع منتجاتكم.			
5	يجنب الالتزام بالمعايير البيئية التي تفرضها القوانين تكاليف حماية البيئة لمؤسستكم.			
6	التزام المؤسسة بالمعايير البيئية يحسن من جودة منتجاتكم.			
7	تسعى مؤسستكم لتعديل منتجاتها بما يوافق المعايير البيئية المنصوصة قانونا.			
8	تحترم مؤسستكم نظام السلامة والأمن في تسليم منتجاتها لاعتبارات قانونية.			
9	التكنولوجيات المتبعة في مؤسستكم تستجيب للنصوص القانونية المتعلقة بالتشريعات البيئية.			
10	الالتزام بالمعايير البيئية التي تفرضها القوانين يزيد من الاقبال على منتجاتكم.			

تأثير العوامل الاقتصادية على نمط السلوك البيئي الدفاعي:

الرقم	العبارة	غير موافق	محايد	موافق
1	تشكل التشريعات البيئية المتعلقة بخصائص المنتوج ضغطا على مؤسستكم.			
2	الاعتبارات البيئية تضخم من أسعار منتجاتكم.			
3	الاعتبار البيئي غير مهم في عملية ترويج منتجات مؤسستكم.			
4	تتجاهل شركات التوزيع اشتراط الاعتبارات البيئية أثناء القيام بمهمتها.			
5	تعتبر مؤسستكم التكاليف البيئية هامشية أي لا يمكن تحملها.			
6	تعتبر المعايير البيئية مطلب غير ضروري لجودة المنتج.			
7	تعديل منتجات مؤسستكم للاستجابة للمعايير البيئية أمر غير ضروري.			
8	يعتبر أمن المنتجات عند تسليمها أمر غير ضروري.			
9	يعتبر تكييف المنتجات للاعتبارات البيئية غير ضروري.			
10	تعتبر درجة وعي المستهلكين بحماية البيئة ضعيفة.			

إضافات، ملاحظات، اقتراحات:

-.....

-.....

شكرا على تعاونكم

الملحق رقم 2 : يوضح المتوسط الحسابي في تصنيف أنماط السلوك البيئي للمعيار القانوني حسب حجم المؤسسات

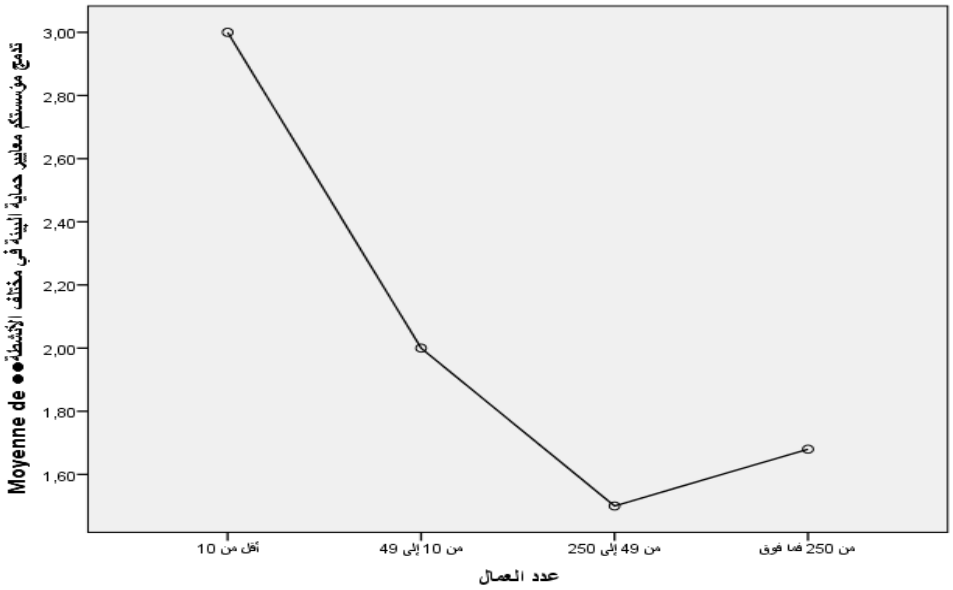

الملحق رقم 3 : يوضح المتوسط الحسابي في تصنيف أنماط السلوك البيئي لضغوط المتعاملين حسب حجم المؤسسات

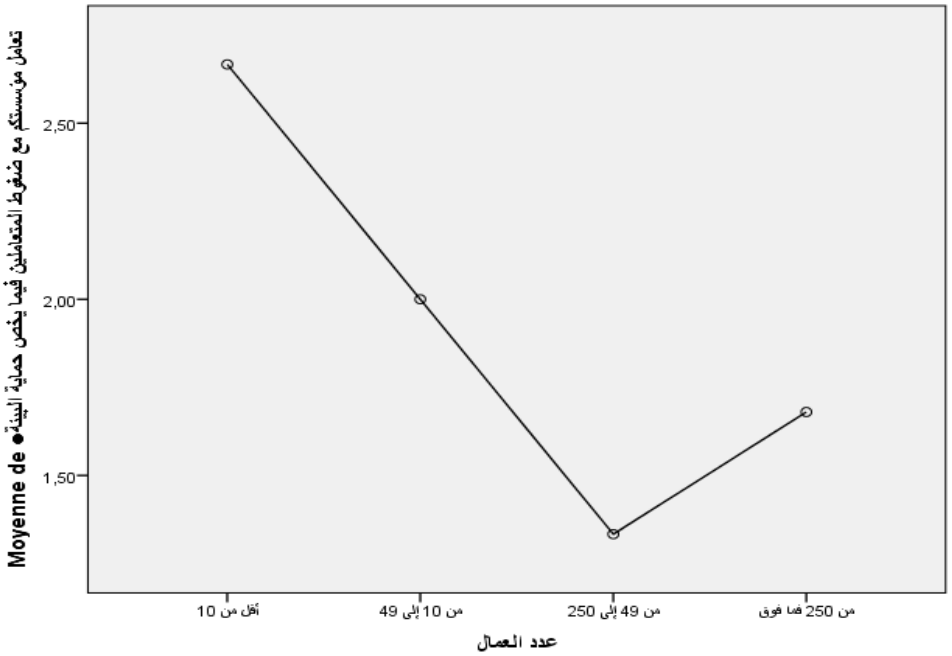

الملحق رقم 4 : يوضح المتوسط الحسابي في تصنيف أنماط السلوك البيئي لنظام التسيير البيئي حسب حجم المؤسسات

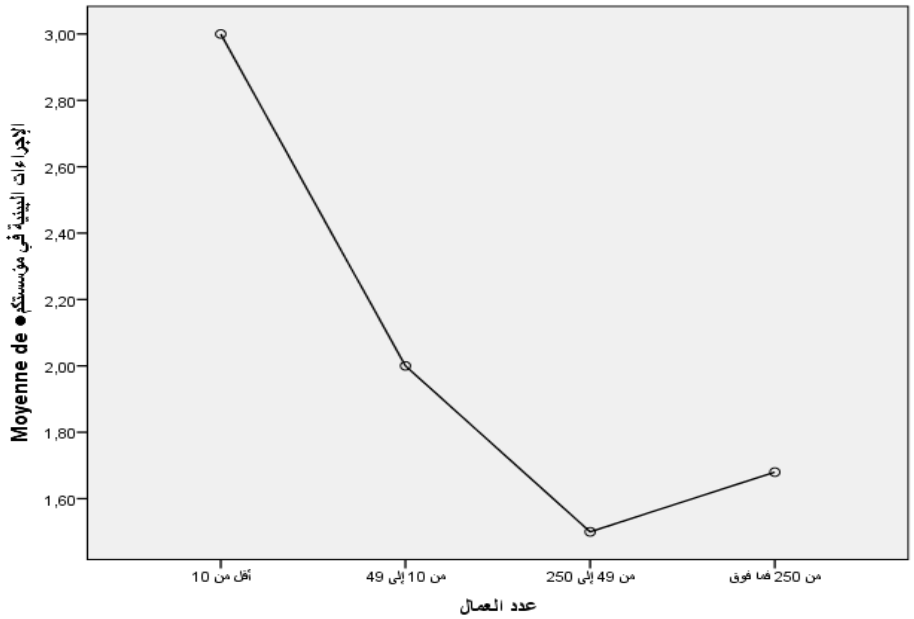

الملحق رقم 5 : يوضح المتوسط الحسابي في تصنيف أنماط السلوك البيئي للخصائص الشخصية للمسير حسب حجم المؤسسات

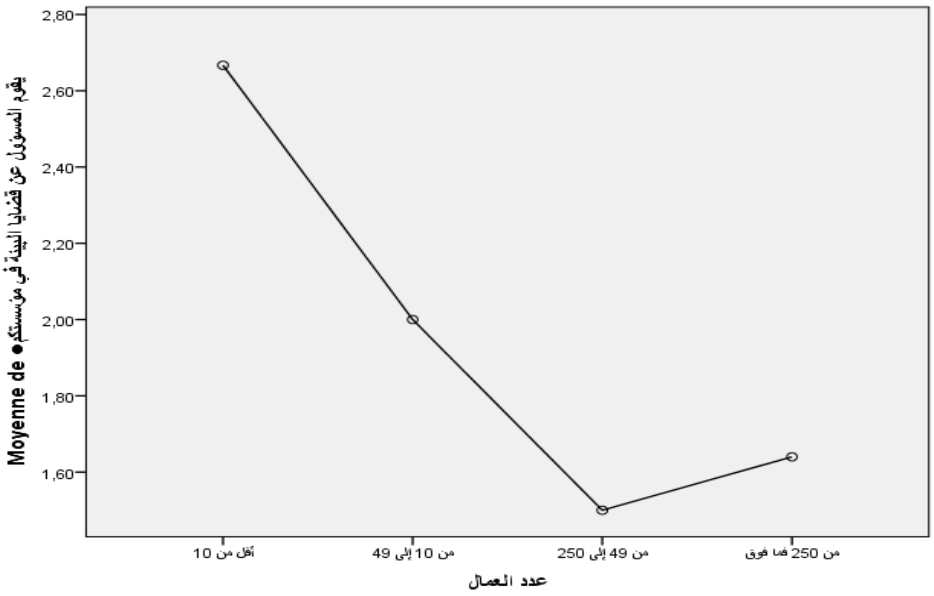

الملحق رقم 6: يوضح المتوسط الحسابي في تصنيف أنماط السلوك البيئي لضغوط المتعاملين حسب القطاعات المدروسة

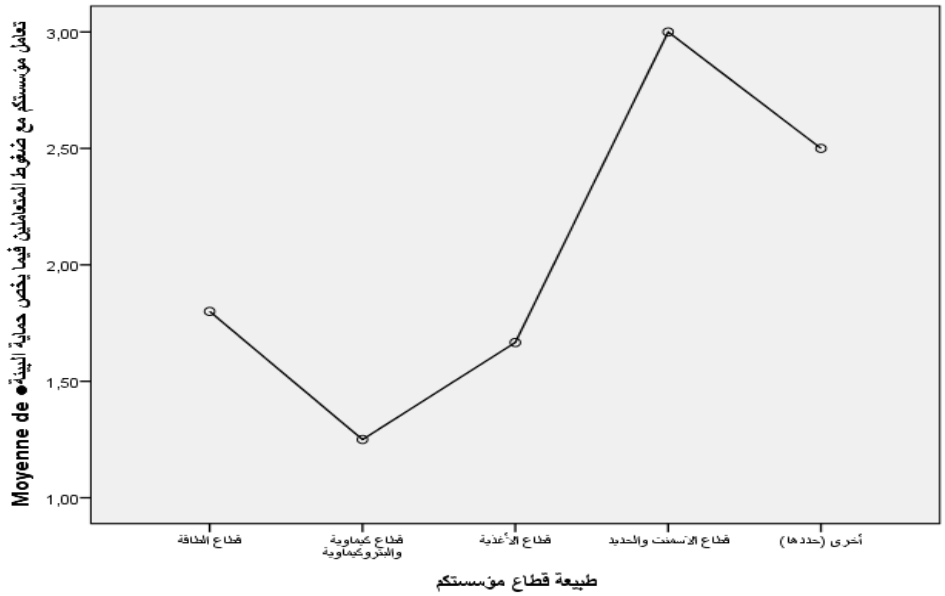

الملحق رقم 7: يوضح المتوسط الحسابي في تصنيف أنماط السلوك البيئي لنظام التسيير البيئي حسب القطاعات المدروسة

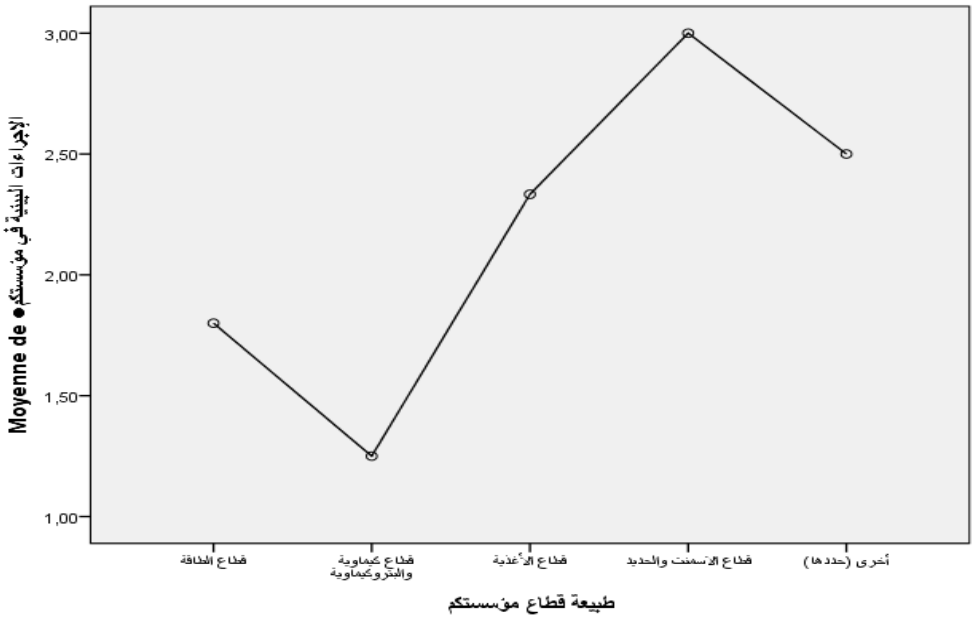

الملحق رقم 8: يوضح المتوسط الحسابي في تصنيف أنماط السلوك البيئي للخصائص الشخصية للمسير حسب القطاعات المدروسة

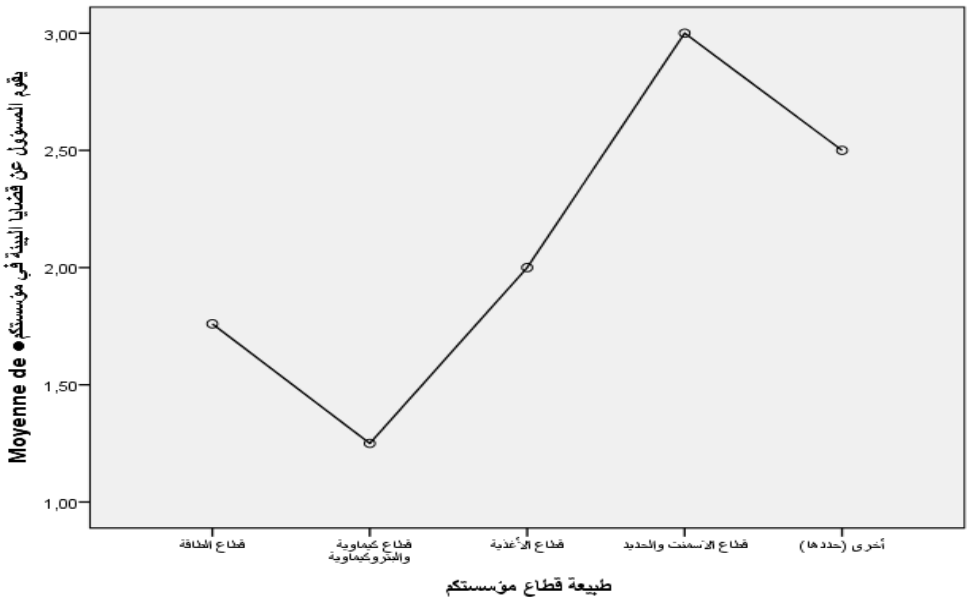

الملحق رقم 9: يوضح المتوسط الحسابي لعلاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي حسب حجم المؤسسة

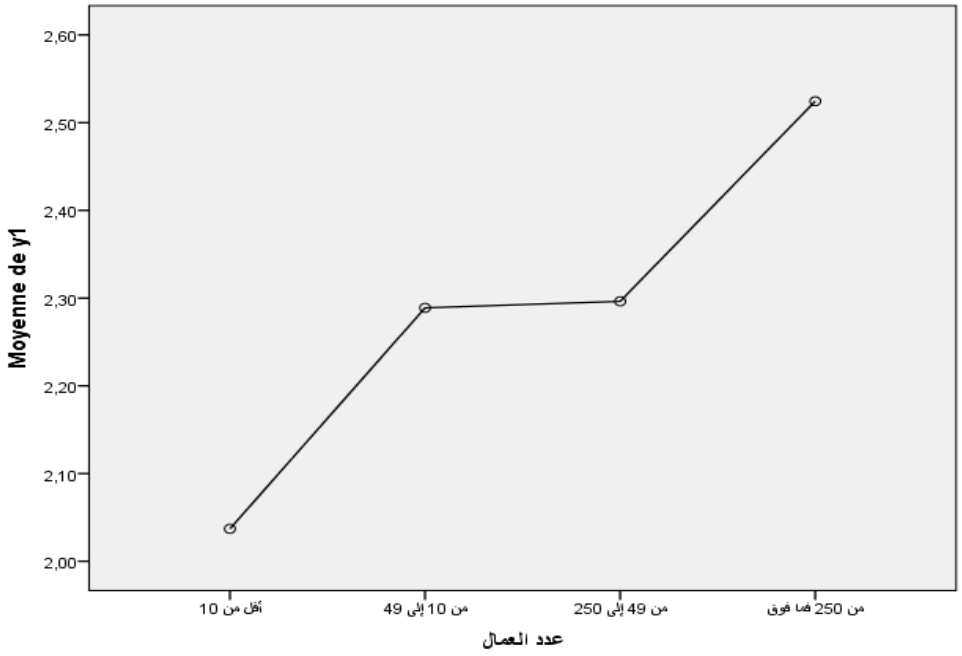

الملحق رقم 10: يوضح المتوسط الحسابي لتأثير المحددات الاقتصادية على نمط السلوك البيئي الواعي حسب حجم المؤسسة

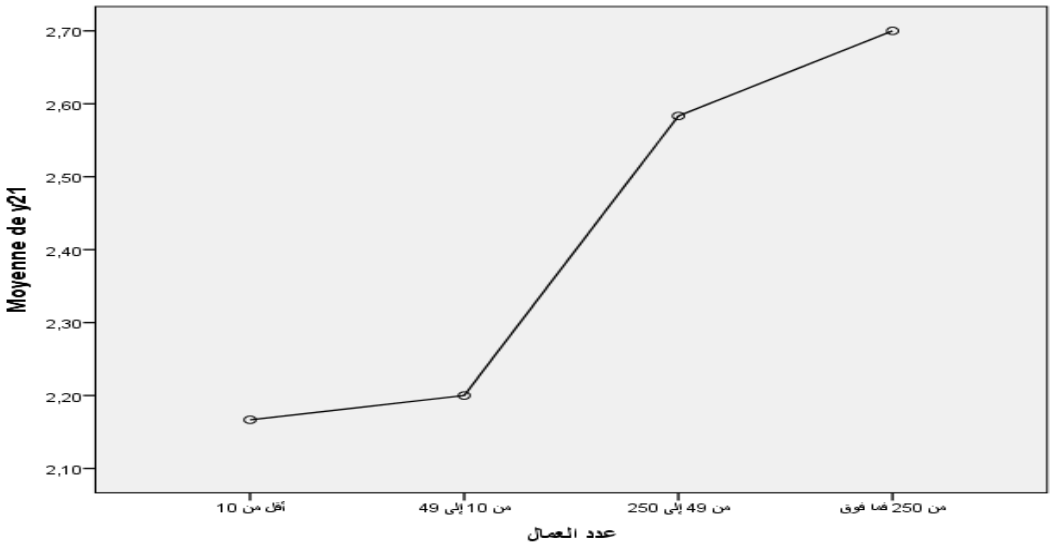

الملحق رقم 11: يوضح المتوسط الحسابي لتأثير المحددات الاقتصادية على نمط السلوك البيئي الواعي حسب حجم المؤسسة

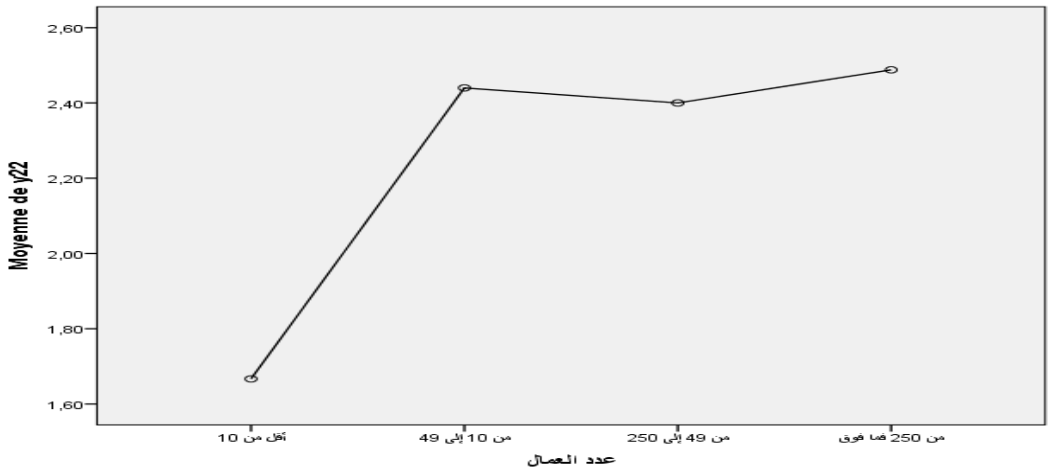

الملحق رقم 12: يوضح المتوسط الحسابي لتأثير المحددات الاقتصادية على نمط السلوك البيئي الممتثل حسب حجم المؤسسة

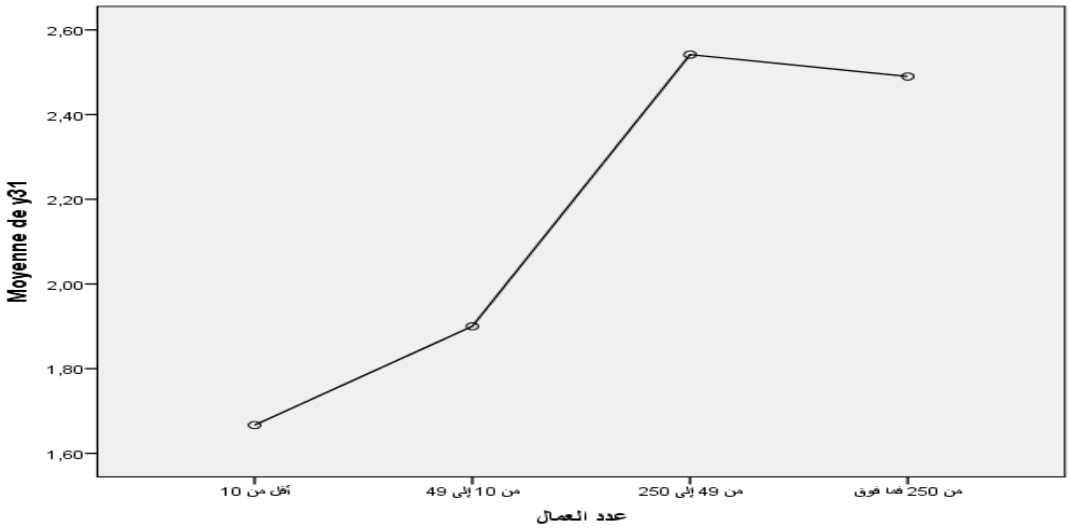

الملحق رقم 13: الإختبارات القياسية المتعلقة بمشاكل القياس للنمط البيئي الواعي

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques					Durbin-Watson
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F	
1	,665[a]	.442	.394	.47547	.442	9.231	3	35	.000	1.833

a. Valeurs prédites : (constantes), y23, y21, y22

b. Variable dépendante : z

الملحق رقم 14: إختبار إحصائة فيشر للسلوك البيئي الواعي

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	6.261	3	2.087	9.231	,000[b]
	Résidu	7.912	35	.226		
	Total	14.173	38			

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الملحق رقم 15: التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر

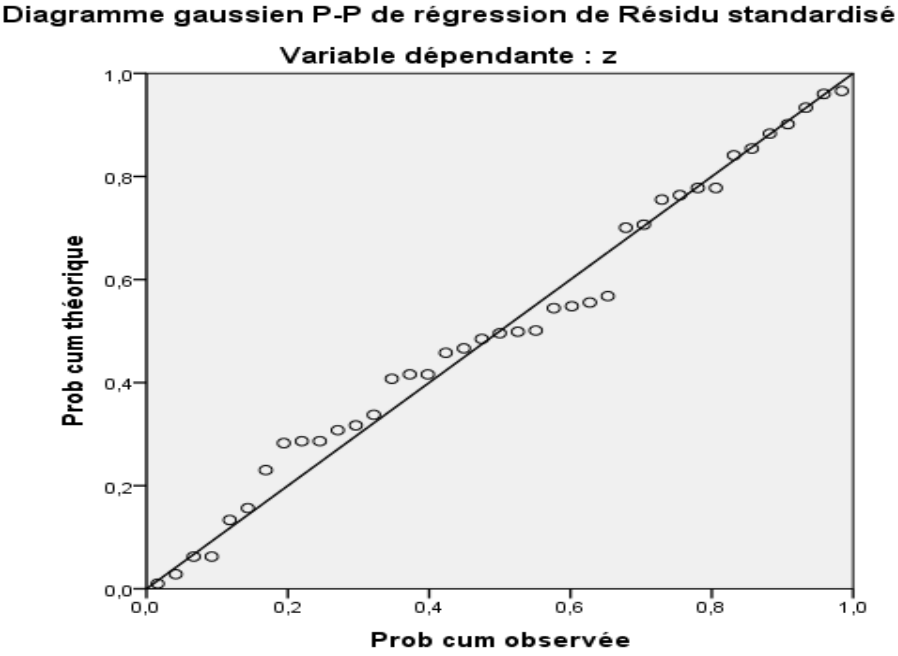

الملحق رقم 16: الإختبارات القياسية المتعلقة بمشاكل القياس للنمط البيئي الممتثل (المسابر)

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques					Durbin-Watson
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F	
1	,564[a]	.318	.259	.52567	.318	5.430	3	35	.004	1.366

a. Valeurs prédites : (constantes), y33, y32, y31

b. Variable dépendante : z

الملحق رقم 17: إختبار إحصائية فيشر للسلوك البيئي الممتثل

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	4.501	3	1.500	5.430	,004[b]
	Résidu	9.672	35	.276		
	Total	14.173	38			

a. Variable dépendante : z

b. Valeurs prédites : (constantes), y33, y32, y31

الملحق رقم 18: يوضح التوزيع الطبيعي لنموذج الدراسة حسب التمط البيئي الممتثل

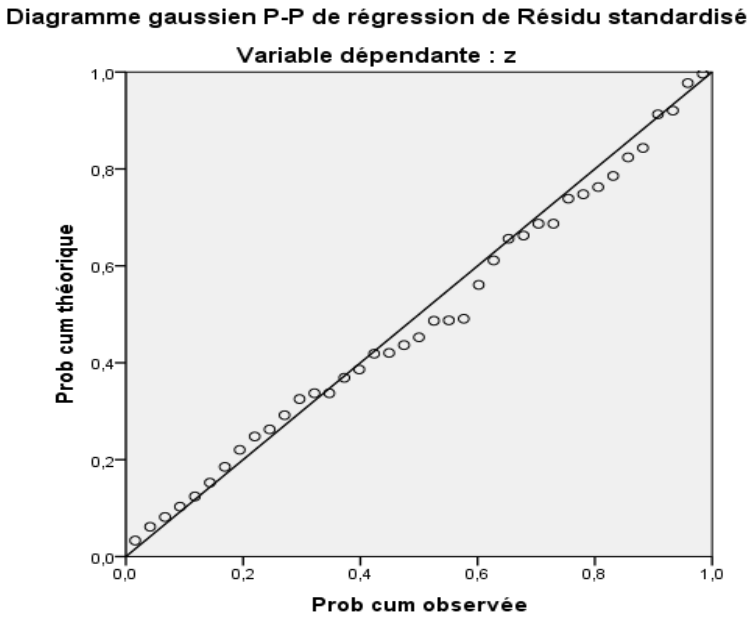

الملحق رقم 19: الإختبارات القياسية المتعلقة بمشاكل القياس للنمط البيئي الدفاعي

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques					Durbin-Watson
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F	
1	,595[a]	.354	.299	.51139	.354	6.398	3	35	.001	1.680

a. Valeurs prédites : (constantes), y43, y41, y42

b. Variable dépendante : z

الملحق رقم 20:إختبار إحصائية فيشر للسلوك البيئي الدفاعي

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	5.020	3	1.673	6.398	,001[b]
	Résidu	9.153	35	.262		
	Total	14.173	38			

a. Variable dépendante : z

b. Valeurs prédites : (constantes), y43, y41, y42

الملحق رقم 21: يوضح التوزيع الطبيعي لنموذج الدراسة حسب النمط البيئي الدفاعي

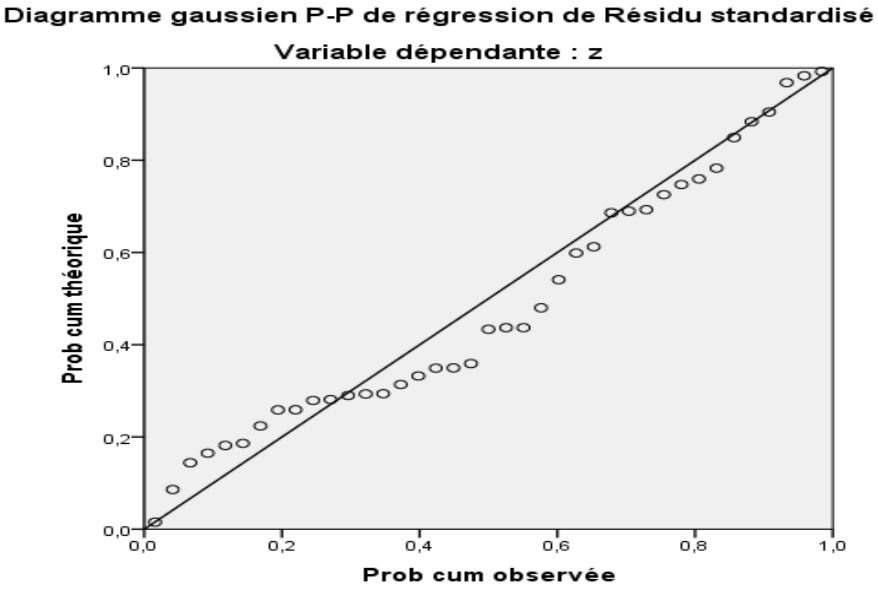

الفهـــــرس

الفهـــــــــــــرس

العنـــــــوان	الصفحة
الإهداء	**III**
الشكر	**IV**
الملخص	**V**
قائمة المحتويات	**VI**
قائمة الجداول	**108**
قائمة الأشكال البيانية	**X**
قائمة الملاحق	**XI**
المقدمة	أ
الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية للمحددات الاقتصادية لسلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية	**1**
تمهيد الفصل الأول	**2**
المبحث الأول: الأدبيات النظرية لسلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية	**3**
المطلب الأول: الإطار النظري للسلوك البيئي	**3**
الفرع الأول: مفهوم البيئة والسلوك البيئي	**3**
الفرع الثاني: محددات السلوك البيئي	**5**
الفرع الثالث: التصنيف النظري للسلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية	**13**
المطلب الثاني: الفرص الاقتصادية المحددة لسلوك حماية البيئة	**15**
الفرع الأول: المحفزات التسويقية	**15**
الفرع الثاني: التميز التنافسي	**20**
الفرع الثالث: المردودية	**24**

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية للمحددات الاقتصادية لسلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية	25
المطلب الأول : الدراسات باللغة العربية	25
المطلب الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية	30
المطلب الثالث: التعليق على الدراسات السابقة وإبراز مساهمات الباحث	32
خلاصة الفصل الأول	33
الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية ورقلة	34
تمهيد	35
المبحث الأول: طريقة وإجراءات الدراسة الميدانية	36
المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة	36
الفرع الأول : أدوات ومنهج الدراسة	36
الفرع الثاني : مجتمع وعينة الدراسة	37
الفرع الثالث : تحديد المتغيرات (نموذج الدراسة)	37
المطلب الثاني : أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة	38
الفرع الأول : أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة	38
الفرع الثاني : الطريقة المستخدمة في القياس	39
المطلب الثالث : أداة الدراسة	40
الفرع الأول : بناء أداة الاستبيان	40
الفرع الثاني: صدق محتوى الاستبيان	43
الفرع الثالث: ثبات أداة الاستبيان	47
المبحث الثاني: النتائج والمناقشة	48
المطلب الأول: تحليل المعلومات الديموغرافية لعينة الدراسة	48
الفرع الأول: الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة	48
الفرع الثاني: عرض المتغيرات الخاصة بالمؤسسات محل الدراسة	52
المطلب الثاني: تحليل سلوك حماية البيئة للمؤسسات محل الدراسة	54

الفرع الأول: دراسة سلوك المؤسسات محل الدراسة اتجاه حماية البيئة	**54**
الفرع الثاني: اختبار الفروقات في تصنيف أنماط سلوك حماية البيئة	**58**
الفرع الثالث: الاختبارات الخاصة بعلاقة المحددات الاقتصادية بالأداء المالي	**62**
الفرع الرابع : اختبار فروقات أنماط سلوك حماية البيئة	**66**
المطلب الثالث: قياس تأثير المحددات الاقتصادية على سلوك حماية البيئة	**75**
الفرع الأول: نموذج تأثير المحددات الاقتصادية على السلوك البيئي الواعي للمؤسسات محل الدراسة	**75**
الفرع الثاني: نموذج تأثير المحددات الاقتصادية على السلوك البيئي الممتثل(المساير) للمؤسسات محل الدراسة	**78**
الفرع الثالث: نموذج تأثير المحددات الاقتصادية على السلوك البيئي الدفاعي للمؤسسات محل الدراسة	**80**
خلاصة الفصل	**83**
الخاتمة	**84**
المصادر والمراجع	**89**
الملاحق	**93**
الفهرس	**107**